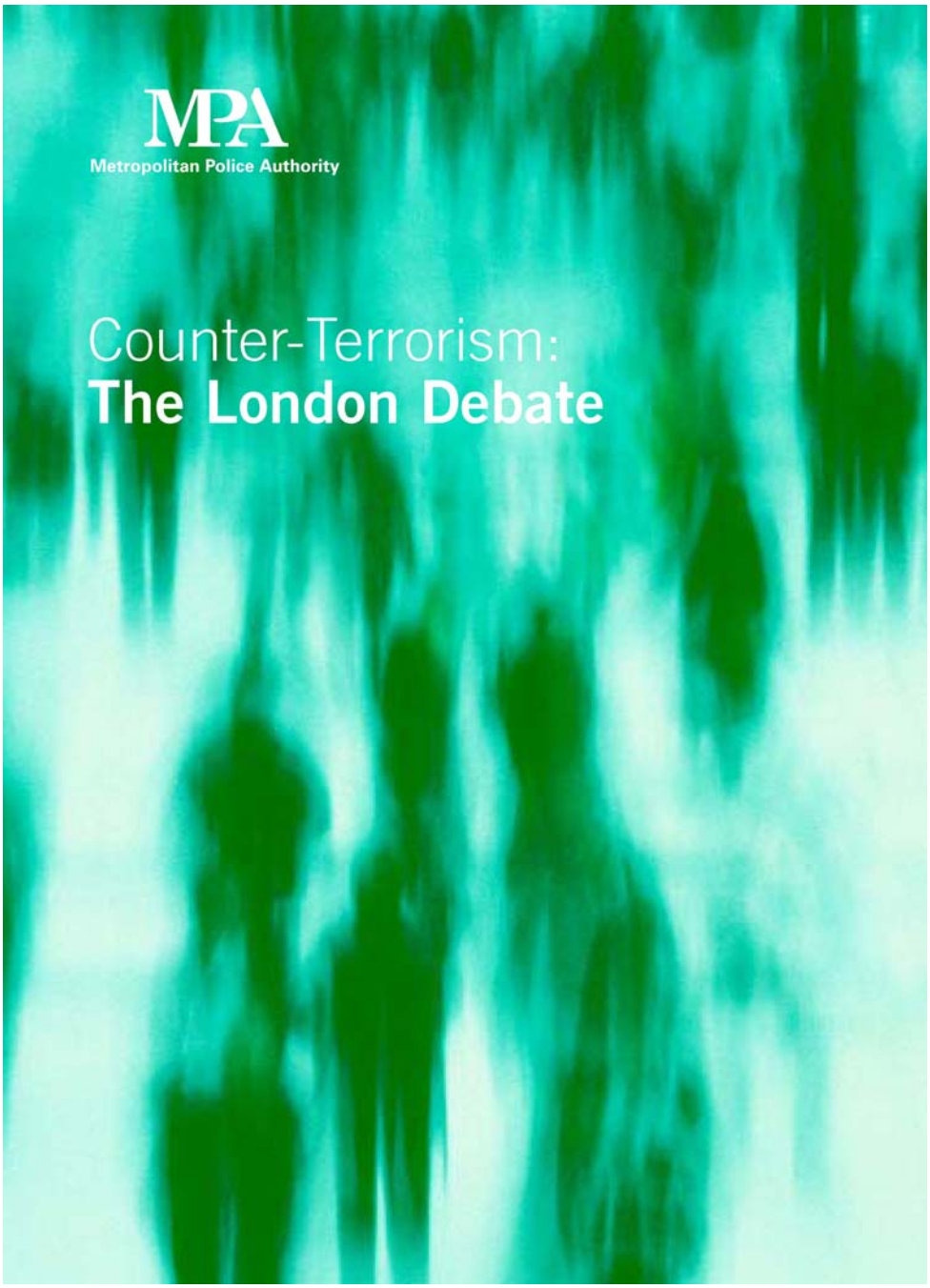

مكافحة الإرهاب:

مناظرة لندن

محتويات

2- من المصادقات التي قام بها رئيس الوزراء	24- نتائج ورد مكافحة الإرهاب
3- المقدمة	30- الطمأنة
4- الخلاصة التنفيذية	31- الثقة والاعتماد
	32- وسائل الاتصال
6- توصيات لجهاز شرطة العاصمة	36- أجهزة الإعلام
10- نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى	39- ارتباط الجيرة والالتزام بها
12- الكلمة الأولى	46- التوقف والبحث
13- مجريات العمليات الإستشارية	54- موظفو الشرطة
	57- جهاز الاستخبارات
14- سياق الكلام	59- أفعال التطرف والتصدي للنزعات المتطرفة
14- تعريف مفهوم الإرهاب	63- تماسك واتحاد المجتمع
14- أنماط الإرهاب المعروفة	66- التهيُّؤ
15- المصطلحات الإرهابية	69- الحكومة
16- واقع الإرهاب الموجود	71- السياسات
18- هل نحن بصدد مواجهة حالة طبيعية؟	
	73- خاتمة
20- تأثيرات الإرهاب	74- ملحق: المنظمات والمجموعات التي ساهمت في مكافحة الإرهاب: مناظرة لندن.
20- الخوف	76- تفاصيل أسماء وعناوين الأشخاص المعنيين بالإضافة إلى النسخ الأخرى الواردة.
21- الكراهية	

10 DOWNING STREET
LONDON SW1A 2AA

THE PRIME MINISTER

كلمة رئيس الوزراء:

إحباط عمليات الإرهاب والعنف للمتطرفين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل المشترك والمتحد بين الجاليات المجتمعية جنباً إلى جنب مع الشرطة. لهذا السبب أنا أرحب بالإسهام الحيوي الذي قامت به سلطة هيئة شرطة العاصمة بشأن هذا الأمر والجهود المشتركة المبذولة. بالطبع، إن الحكومة سوف تأخذ التقرير بتمعن جدي وبناء بعين الاعتبار مع التوصيات التي تضمنها هذا التقرير، وأنا واثق بأنه سوف يساهم بشكل ملحوظ في هيكلية استراتيجيتنا بينما نقوم بتطويرها بشكل أوسع.

Tony Blair

مارس / مارس / آذار 2007.

الكلمة الأولى:

إن تأمين الأمان وضمان الإبقاء عليه من العمليات الإرهابية بالنسبة للندنيين وغيرهم، ليس بالأمر الذي يتوجب فقط على الحكومات والأجهزة الأمنية والشرطة أن يقوموا بتوفيره. إذا كان علينا أن نجعل من لندن المدينة الأكثر أماناً بين مدن العالم، فيجب علينا أن نقوم بالتحرك ضد الإرهاب ولكن ليس فقط من جهة الدولة والحكومة والمصادر الرسمية المعنية، بل وأيضاً من جهة الملايين من الناس الذين يعيشون ويعملون في العاصمة. يتوجب علينا أن نعمل كلنا جنباً إلى جنب إذا كنا نريد أن نكتشف النشاطات الإرهابية، والأهم من هذا كله، هو أن نقوم بردع الأناس المنتمين إلى مجتمعنا من أن يصبحوا أنفسهم منتمين إلى الجماعات والنشاطات الإرهابية. عندها فقط، يمكننا أن نأمل عدم تكرر ما حصل هنا في لندن بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005، أو تكرر حصول ما هو أسوء من ذلك.

كي نتمكن من تحقيق هذه الأمر، علينا أن نبني جسور الثقة ما بين الشرطة والجماعات التي يتألف منها المجتمع والتي يقوم جهاز الشرطة بخدمتهم. ولن نتمكن من تحقيق هذا الهدف إلا بعد أن نفهم ملياً ما هي اهتمامات ومشاغل ومخاوف القطاعات المختلفة التي يتألف منها مجتمعنا. لهذا بالذات، قمنا بتجنيد أكثر من ألف شخص يسكنون ويعملون في لندن في قضية مكافحة الإرهاب، مناظرة لندن، ألا وهي عملية تحقيق واسعة النطاق تبحث في أسباب وتأثيرات الإرهاب الحاصل بين الجاليات والجماعات المختلفة المتواجدة في تركيبية مجتمعنا. هذا هو تقرير النتائج التي وصلنا إليها حتى الآن.

هناك رسالتان تبرزان وسط كل ما سمعناه. أولاً، هناك دعم عميق ما بين الجماعات المختلفة بأكملها لجهاز شرطة مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة من قبله، وهناك إحساس هش وضعيف بالثقة الموجودة عند عامة الشعب بالسلطات. إذا كان على جهاز شرطة العاصمة أن يكافح الإرهاب ويواجهه بشكل فعال، يجب عليه أن يقوم بتسخير هذا الدعم وأن يقر ويعترف بهشاشة الإحساس بالثقة.

نود أن نوجه الشكر، بالنيابة عن هيئة شرطة العاصمة للبروفيسور طارق رمضان من جامعة أكسفورد وذلك لتقديمه رؤيته الخاصة وخبرته من خلال مشاركته كعضو في الهيئة الإستشارية في جلسات الاستماع التي نحن بصدد عقدها. كما أننا نقدم شكرنا أيضاً للأعضاء العديدين المشتركين معنا والمنتمين إلى جاليات وجماعات متعددة والمتواجدين في لندن والذين يساهمون في هذا البرنامج. نشكر أيضاً الضباط العديدين والموظفين في جهاز شرطة العاصمة باختلاف رتبهم وأدوارهم، هم الذين شاركوا وساهموا في هذه إجراءات هذه العملية. أخيراً، نود أن نقوم بشكر آندي هال Andy Hull، سالي بانتون Sally Benton والزملاء في هيئة شرطة العاصمة لإعدادهم ولتقديمهم لهذا البرنامج، ولقيامهم بإعداد هذا التقرير.

إن الطريقة الأكثر تعبيراً في تقديمنا الشكر الجزيل والتقدير لكل تلك المساهمات، هي أن نضمن بأنفسنا بأن نتمم تحقيق هذا العمل فعلياً على الأرض، وبأن نقوم بإحداث تغيير إيجابي في طرق منع حصول العمليات الإرهابية من خلال كيفية تدخل جهاز الشرطة لمنع حصول هذا الأمر هنا في لندن، وبأن نتشارك بما قد اختبرناه من حوادث حصلت مع اللندنيين ومع زملاء آخرين غيرنا وتعلمنا منها، سواء حصلت داخل هذه البلد أو في سائر أرجاء العالم.

نائب رئيس هيئة شرطة العاصمة
ريتشارد أودالين

سكرتير وزير الداخلية بالوكالة
اللورد توبي هاريس

نائبة رئيس هيئة شرطة العاصمة
سيندي باتس

الخلاصة التنفيذية:

إن هيئة شرطة العاصمة قد أخذت بعين الاعتبار وجهات النظر بالنسبة للإرهاب ومكافحة الإرهاب وانتقتها من خلال أكثر من ألف شخص مختلفين لكنهم عاشوا واشتغلوا جميعاً في لندن. إن تحليلنا لوجهات النظر المأخوذة من هذه العينات، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- إن الشروط والمعايير التي تتم من خلالها مناقشة موضوع الإرهاب يمكن أن يكون لها التأثير الكبير على مستوى الدعم من عامة الشعب بالنسبة للجهود المبذولة من قبل جهاز مكافحة الإرهاب.
- هناك تشابهات مهمة متواجدة ما بين التهديدات الإرهابية التي حصلت في السابق في لندن وما بين التهديدات الإرهابية الدولية والتي يواجهها العالم في أيامنا الحاضرة.
- إن جرائم الحقد تؤذي إلى حد كبير العلاقات ما بين الجماعات المختلفة من جهة، والجهود التي يقوم ببذلها جهاز مكافحة الإرهاب على حد السواء.
- إن الوسائل التي تعتمدها شرطة مكافحة الإرهاب لا تتطلب فعاليتها سوى الوثوق بها من قبل عامة الشعب إذا كانت هذه الوسائل فعالة، وهي في الواقع وسائل فعالة، مناسبة، متكافئو وعادلة في مقاربتها للإرهاب ومكافحته.
- إن لشرطة الجماعات المتعددة دور حرج تؤديه في مكافحتها للإرهاب وفي البعث على الإحساس بالطمأنة عند العامة.
- إن الاتصالات والتواصل في سياق عمليات مكافحة الإرهاب لها دور مهم وحيوي، ويجب العمل على تحسينها.
- إن عامة الشعب بحاجة إلى أن تتوفر لديه معلومات أكثر دقة وبشكل أسرع إذا كان مطلوب منهم أن يضعوا ثقتهم في أداء أجهزة الشرطة والمنظمات الأخرى التي تعمل على مكافحة الإرهاب.
- إن سكان لندن يخشون بالفعل الهجمات الإرهابية المحتمل حصولها في المستقبل، وهم يطلبون الطمأنة بأنهم في وضع آمن قدر الإمكان.
- إن النظرة العامة لأجهزة الإعلام هي أنهم غير مسئولين وغير مبالين، تغطيتهم الإعلامية للأحداث تأتي بنتيجة عكسية، وهم غير مؤهلين بأن يتم الاعتماد عليهم في تغطيتهم للإرهاب ولمكافحة الإرهاب.
- إن الأجهزة الإعلامية تعتبر مسؤولة بشكل جزئي، وإن بإمكانها فعل الكثير بخصوص المناخ السائد حول ظاهرة الخوف من الإسلام.
- لم يتم تضمين لا العنصر النسائي ولا العنصر الشبابي بشكل كاف في خطط الشرطة لمكافحة الإرهاب في ارتباطات جماعات المجتمع المتعددة الانتماءات كافة في هذا الموضوع حتى هذا التاريخ.
- إن ارتباطات جماعات المجتمع المتعددة الانتماءات والمتواجدة حالياً في تركية المجتمع المتعلقة بخصوص مكافحة الإرهاب من خلال العمل الذي تقوم به الشرطة هي حتى الآن مشاركة متقطعة، مفككة وغير متناسبة أو مدروسة.
- إن أمر التوقف والبحث عن الإرهاب لمكافحته يتسبب بأضرار لا يتم التبليغ عنها بحق بعض الجاليات المتواجدة ويؤثر سلباً بالثقة المطلوب تواجدها تجاه الشرطة، كما أنه يؤثر على فعالية عمليات مكافحة الإرهاب في الحالات التي تكون فيها الشكوك عالية بحيث تشير إلى خطورة الموقف وجديته.

- إن الخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة من خلال موظفيه، لا تعكس التنوع الكامل لمختلف الأعراق المتواجدة بالفعل في لندن. هذا الأمر يتسبب بنتائج غير مرضية ويؤثر في فعالية أعمال مكافحة الإرهاب.

- إن عامة الشعب لا يقدر أن يفهم ما هو الجهاز الإستخباراتي وماذا يعمل، لذلك هناك صعوبة في تصديق هذه الجهاز، الوثوق به والتعامل معه.

- هناك الكثير من الكلام ولكن القليل من العمل الذي يعالج موضوع الإرهاب والنزعات التطرفية والأعمال الناتجة عنها.

- إن الأئمة اللندنيين بعيدون كثيراً عن المواطنين البريطانيين المسلمين الشباب وصلات التواصل بينهم منقطعة.

- إن عامة الشعب تجهل إلى حد كبير الخطط الموضوعة لمواجهة الاعتداءات الإرهابية المستقبلية، وهم لا يعرفون ماذا يتوقعون وماذا يمكن أن يواجههم وكيف يتصرفون حيال هذه المخاطر في حال حدوثها.

- إن بإمكان الأعمال الكبيرة أن تقوم بالكثير للأعمال الصغيرة من ناحية التهيُّؤ والاستعداد للهجمات الإرهابية المحتمل حدوثها.

- يتوجب على السلطات البوليسية أن يكون لديها تصور للمسؤوليات التي تقع على عاتقها أن تتوقع وتقوم بالإشراف والفحص الدقيق للنشاطات الإرهابية ومكافحتها في مناطقها. هذا الأمر قد يرفع تباعاً النظرة الانزوائية المنطبعة في أذهان عامة الناس عنهم.

- إن الحكومة المحلية تحتاج إلى دعم أكثر من الحكومة المركزية وذلك كي تتمكن من بناء قدراتها وإمكانياتها لمكافحة عمليات الإرهاب.

- إن القانون والنظام القضائي كما هما في حالتهما الآنية، لا يمكن أن يستوعبا الحاجة الملحة التي تلزم البلد لمكافحة الإرهاب والجهود المبذولة في سبيل الحصول على تلك المعلومات ومشاركتها مع عامة الناس بالطرق المناسبة.

- إن لدى سكان لندن تفسير لسياسات المملكة المتحدة الخارجية، من ضمن هذه التفسيرات ما يدور في حرب العراق، الأمر الذي يقودهم للتحليل بأن لهذه السياسات انعكاسات تؤدي إلى تزايد الإرهاب الدولي على أرض العراق.

- لا يوجد مكان كاف في المجال العام للمناقشات المفتوحة حول الإرهاب بأي شكل وحول مكافحة الإرهاب.

- إن الوسائل الوقائية لمنع العمليات الإرهابية هو أمر مفضل للسعي إلى مكافحة الإرهاب.

- إن التزام الشرطة وتنفيذها لخططها هما أمران ضروريان لمكافحة الإرهاب.

في الرد على هذه النتائج، إن هيئة شرطة العاصمة ترفع التوصيات لجهاز شرطة العاصمة وتقوم بتقديم النصائح للهيئات والجمعيات الأخرى المعنية بالأمر كذلك.

توصيات لجهاز شرطة العاصمة:

من أجل تسهيل المرجع، إن التوصيات والنصائح المتواجدة هنا هي مفندة بحسب الأفكار الرئيسية أكثر مما هي واردة بالشكل المنظم الذي يبدو أنها مرتبة على أساسه في سياق صلب التقرير.

الوسائل التي تعتمدها الشرطة في مكافحتها للإرهاب:

1. القيام بتقديم مراجعة طارئة لتطبيق الفقرة 44 من قانون الأعمال الإرهابية الفعل 2000 الذي يتناول أمر الإيقاف والبحث لكامل هيئة شرطة العاصمة. يجب أن تتضمن هذه المراجعة تفسيراً واضحاً عقلانياً بالنسبة للموقوف ولماذا تم إيقاف هذا الفرد بالذات ويتم تفتيشه هو بالذات وليس أحد ما غيره.وإذا استحال برهان إرضاء هيئة شرطة العاصمة من خلال هذه المراجعة بأن القوة الممنوحة لها هي كافية بالمقدار الفعال لمكافحة عمليات الإرهاب لتقييم الضرر الذي تتسبب فيه وتؤثر من خلاله على العلاقات مع جاليات الجماعات المختلفة، فإنه سوف يتم العدول عن استعمال هذا الأمر (الإيقاف والبحث) إلا في الحالات الاستثنائية التي تستدعي اللجوء إلى تنفيذه، أي عندما يكون هناك تهديد محدد وواضح لموقع معين ما. (الصفحة 53)
2. القيام بنشر توضيح حول عمليات كراتوس Kratos Operation ألا وهي عنوان عام لسلسلة من سياسات الجمعيات المؤلفة من مدراء ضباط الشرطة والمعايير والإجراءات التي يعمل على أساسها جهاز شرطة العاصمة والتي تفصّل الردود التكتيكية التي تتم من خلالها مواجهة التهديدات الإرهابية التي يفرضها الإنتحاريون الإرهابيون. والقيام بعرض مفصل وواضح للخبرة والدرس الذي تم اختباره في الحادثة التي حصلت بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005 (الصفحة 29).

أخذ العبر من الحوادث الماضية والتعلم منها:

3. القيام بتقبل وتطبيق الخبرة المكتسبة من الحملات التي حصلت سابقاً ضد الإرهاب وذلك في التصدي الحاضر للعمليات الإرهابية. (الصفحة 19)

التطرف:

4. العمل مع الشركاء للحث على القيام بالمبادرات التي تهدف إلى مكافحة أفعال التطرف والتصدي للنزعات المتطرفة. (الصفحة 62)

حكمة المجتمع :

5. القيام بتزويد عامة الشعب، قطاعات العمل والأشخاص العاملين في القطاعات العامة الأخرى بالمزيد من التوجيه والإرشاد حول النشاطات التي يمكن أن يتم اعتبارها بشكل عقلاني على أنها نشاطات تثير الشك إلى حد كبير بأنها ذات طابع إرهابي أو أنها تندرج ضمن هذا الإطار.(الصفحة 58)
6. التفسير لعامة الشعب كيف يتعاملون مع المعلومات وكيفية استعمالها وتطبيقها في حالات حدوث عمليات إرهابية. (الصفحة 58)
7. إعداد الأفراد وتأهيلهم لأداء طبيعة العمل المتعلقة بحركة المرور من خادم ومراقب تبريك السيارات لمراقب الحدائق العامة ومراقب أمن الجيرة في شوارع المدينة على علم ودراية بكيفية مكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)
8. اختبار وسائل جديدة لموظفي البلديات لتزويد المعلومات الاستخبارية "الخفيفة" التي تعد عليهم خلال عملهم في المجتمع. (الصفحة 58)

يجب على جهاز شرطة العاصمة الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن قوله فيما يختص بقضية مكافحة الإرهاب وليس ما لا يمكن قوله: أي هناك حاجة للللجوء إلى استعمال مقاربة أخرى.

الاتصالات:

9. الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن قوله فيما يختص بقضية مكافحة الإرهاب وليس ما لا يمكن قوله: أي هناك حاجة للجوء إلى استعمال مقاربة أخرى مختلفة للموضوع. (الصفحة 35)
10. تفسير المصطلحات المعتمدة في مكافحة الإرهاب، كمثل مصطلح "الاستخبارات " و " العرقلة " لعامة الناس. (الصفحة 35)
11. الانتقال مباشرة إلى المسائل الدقيقة وذلك خلال القيام بعمليات مكافحة للإرهاب وبعد الانتهاء منها، والقيام بتأمين المعلومات الآمنة إلى السكان المحليين وإلى رجال الأعمال. (الصفحة 35)
12. في حالات حدوث الاعتداءات المستقبلية، القيام بإصدار رسائل واضحة وثابتة وتوزيعها على المدارس وذلك بهدف توضيح ما يتوجب فعله وكيفية التعامل مع مدارس الأطفال: تأمين الوضوح لأصحاب العمل فيما يتعلق بما إذا كان يتوجب عليهم أن يصرفوا الموظفين لديهم إلى بيوتهم، وتقدير أهمية الأفراد من رجال الشرطة المهمين في إعطاء معلومات واضحة ونصائح للأمة عبر أجهزة التلفزيون. (الصفحة 35)
13. تحدي والتصدي للمعلومات المغلوطة وغير الصحيحة التي تتوانى إلى سمع العامة حول الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب. (الصفحة 35)
14. العمل على تحسين ورفع مستوى الثقة عند العامة في السياسات المتبعة في مكافحة الإرهاب وذلك بأن نكون منفتحين وشفافين وصريحين حول الأخطاء، والعمل على أن نقوم بشكل فعال وناشط بنشر النجاحات التي حققناها. (الصفحة 35)
15. أن نقوم بتقوية ودعم نظام إدارة المعلومات كي يتمكن الضباط الكبار من أن يكونوا على إطلاع يومي للمستجدات من خلال نشر معلومات دقيقة حول الإرهاب وحول حوادث صد ومكافحة الإرهاب. (الصفحة 35)
16. تحسين الإجراءات ونشر المعايير التي تمنع تسربها. (الصفحة 35)
17. أن نقوم بالتواصل بشكل مباشر مع سكان لندن، التواصل مع مدير الحلبة على سبيل المثال وذلك عبر نظام بث رسائل يتم بثها من قبل الشرطة أو يتم بثها شخصياً من قبلنا لأنه لا يمكن الاعتماد على الأجهزة الإعلامية. (الصفحة 35)
18. أللجوء إلى استعمال محطات الراديو التابعة للجاليات كطريقة فعالة للوصول إلى داخل البيوت للعرق الأسود والأقليات العرقية الأخرى الموجودة في لندن، وللوصول إلى الجاليات والجماعات ذات العلاقات القومية والدولية. (الصفحة 38)

جرائم الحقد:

19. العمل على التأكيد بأن يتم اعتبار جرائم الحقد من قبل جهاز شرطة العاصمة وأن تتضمن هذه الفئة اعتبار جرائم الحقد المتدنية المستوى على أنها جدية وخطيرة من ناحية التحقيق فيها، وهذا يتضمن أيضاً أن نكون صارمين قدر الإمكان بالنسبة لأفعال التحريض على جرائم الحقد وذلك عبر تطوير طرف ثالث يقوم بالتبليغ عن المخططات المرسومة، وأيضاً عبر النشر بشكل مكثف عن النجاحات التي تم تحقيقها في نجاح التحقيقات التي جرت حول حوادث جرائم الحقد التي حدثت. (الصفحة 23)
20. القيام بتحسين مجموعة البيانات عبر تفنيد جرائم الحقد الحاصلة تحت ظل الرايات الدينية بشكل أدق وبثبات أكبر. (الصفحة 23)

الطمأنة:

21. إظهار التقدير اللازم والمصاحب لمستوى الخوف المتواجد لدى سكان لندن من الإرهاب ومن نشاطات مكافحة الإرهاب على حد السواء، والعمل على مواصلة إيجاد الطرق لإرضاء الناس الآمنون وإبقائهم على تلك الحالة قدر المستطاع. (الصفحة 30)
22. القيام بإعطاء نوع من الطمأنة بعد حصول أية حوادث أو عمليات إرهابية بارزة عبر إصدار أحاديث وكلمات في المدارس والجامعات، نشر السياسات البعيدة النظر والإبقاء على انتشار البوليس المسلح في الحد الأدنى. (الصفحة 30)

23. مضاعفة الجهود لتوضيح لعامة الناس دور ضباط دعم الجيرة في المجتمع، بخصوص الجهود المبذولة بمكافحة الإرهاب. (الصفحة 30)

توصيات لجهاز شرطة العاصمة:

البوليس المحلي:

24. العمل على تقوية التواصل بين خبراء العمليات وبين وحدات قيادة المناطق للعمليات، عند القيام بالعمليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك عبر:

- المشاركة بشكل أكبر بالمعلومات المتوفرة عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب عند خطوط المواجهة ومع ضباط المحافظات وخصوصاً ضباط الجيرة ألآمنة و ضباط دعم الجيرة في المجتمع، بالإضافة إلى الضباط الآخرين في المجتمع.
- الحرص والتأكيد على أن عمليات مكافحة الإرهاب المعينة تدل على فرق إدارة المناطق تخضع للتدريبات الكاملة وبأنها تتمتع بالكفاءة الكاملة يؤهلها القيام بهذا الدور.
- القيام بزيادة الوعي والإلتزام بعمليات الديلفينوس Delphinus Operation والتي هي عبارة عن نظام تأمين التوجيه المنظم لشرطة المنطق حول المسائل المتعلقة بكيفية مكافحة الإرهاب.
- القيام بزيادة الوعي والإلتزام بعمليات قوس قزح Operation Rainbow إلا وهي عبارة عن نظام يقوم بتأمين الخيارات التكتيكية لأجل الوصول إلى تجاوب مقاربة موحدة لعمليات مكافحة الإرهاب (الصفحة 29)

25. اللجوء إلى الشرطة المحلية بمقابل التعاون مع الخبراء المحليين وذلك لتأدية المهام والأدوار محلياً والقيام بما يجب فعله فيما يتعلق بعمليات مكافحة الإرهاب حيثما تدعو الحاجة وكلما أمكن تحقيق ذلك. (الصفحة 29)

26. القيام بدعم وتقوية شرطة المناطق المحلية ليكونوا مؤهلين لأن يكونوا الناطقين الرسميين باسم جهاز شرطة العاصمة حول عمليات مكافحة الإرهاب الحاصلة في المناطق التابعة لنفوذ سلطتهم. (الصفحة 38)

ارتباط الجيرة والالتزام بهذا الرباط:

27. إن تقييم التأثير الذي يؤثره وجود جماعات مختلفة يجب أن يتم أخذه في الحسبان عند القيام بأية عملية مكافحة للإرهاب، ويجب القيام بدراسة هذا التأثير بشكل موازٍ في كل سياسة من سياسات مكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)

28. القيام بإعطاء تفسير حول الاقتراح الذي أصدره كل من هيئة شرطة العاصمة وجهاز شرطة العاصمة لتلخيص معلوماته والتشارك بها مع الجهاز الإستخباراتي حول أعضاء الجماعات المتعددة الذين يخضعون للتدقيق بنشاطاتهم بخصوص الاشتباه بضلوعهم بعمليات إرهابية لمكافحتهم. هذا يتضمن القيام بتجديد يومي للتقدم والاقتراب من تحقيق هذه الفكرة. (الصفحة 44)

29. العمل مع هيئة شرطة العاصمة بهدف تأسيس استراتيجية واضحة المعالم وتحديد إطار زمني لتنفيذ السياسة المرسومة لها بجعل الجماعات البوليسية المنتمية إلى جاليات مختلفة تلتزم في إطارها. (الصفحة 44)

30. العمل مع هيئة شرطة العاصمة بهدف تطوير مقياس للأداء من خلال إطار زمني محدد لجعل الجماعات المختلفة الانتماء بأن تلتزم بمكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)

31. تأمين الأدلة التي يؤكد بأن جهاز شرطة العاصمة يعمل على شغل العنصر الشاب أكثر وأكثر في الجهود المبذولة بهدف مكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)

32. تأمين الأدلة التي يؤكد بأن جهاز شرطة العاصمة يعمل على شغل العنصر النسائي أكثر وأكثر في الجهود المبذولة بهدف مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، من خلال القطاعات النسائية والمنظمات المنتمية إلى الصفوف الثانية من خلال رؤساء وفعاليات هذه المراكز، وكذلك العمل مع العنصر النسائي من خلال الفرق التي تتعامل بشكل مباشر مع مجموعات الخدمات النسائية. (الصفحة 44)

33. الحرص على تأمين التنوع بين المسلمين الذين يتم التعامل معهم من قبل البوليس وهم ملتزمون بالجهود المبذولة بهدف مكافحة الإرهاب. مثال على هؤلاء الأشخاص: العنصر النسائي، الأعراق غير الآسيوية، المحمديين، المسلمون، الخ ... (الصفحة 44)
34. العمل على حث المحامين وجعلهم ينشغلون ويهتمون في أعمال قطاع الشرطة لمكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)
35. القيام بدعم الناشطين المنتمين إلى مختلف الجماعات وجعلهم يهتمون بتنظيم أحداث اهتماماتهم وارتباطاتهم لتتناول موضوع مكافحة الإرهاب. (الصفحة 44)
36. العمل على مضاعفة النماذج المحليّة الناجحة من نماذج الجماعات المنتمية إلى انتماءات مختلفة والتي تتمتع بالالتزام. (الصفحة 44)
37. القيام بتأمين النتائج لمن طلب الاستشارة على كافة التمارين الإستشارية. (الصفحة 44)
38. القيام بضمان قيام فرقا الأحياء التي تتمتع بنسبة أعلى من غيرها من الأمان ببناء علاقات اجتماعية في دور وأمكنة العبادات الدينية المتواجدة في أحيائهم السكنية. (الصفحة 44)

موظفو الشرطة:

39. القيام بمضاعفة الجهود من أجل تجنيد وتوظيف أعداد متزايدة من عناصر الضباط المنتمين إلى الدين الإسلامي، بالإضافة إلى توظيف ضباط من الأقليات العرقية والفرق الدينية الأخرى المتواجدة في المجتمع. (الصفحة 56)
40. استكمال عمليات التوظيف أعداد أكبر من اللندنيين في رتب ضباط الشرطة. (الصفحة 56)
41. القيام بتنويع قوى التدخل في العمليات المتخصصة وخصوصاً في قطاع قيادة مكافحة الإرهاب. (الصفحة 56)
42. القيام بتوسيع وبتحسين التدريبات المتنوعة التي يتلقاها ويخضع لها كل من ضباط الشرطة وضباط دعم الجيرة في المجتمع على حد السواء وذلك للضمان بأن هذه التدريبات تقف على المستوى ذاته مع التحديات القادمة المستجدة. (الصفحة 56)

اللغة:

43. القيام بصياغة وبنشر نوع من التوجيهات لموظفي جهاز شرطة العاصمة تتعلق بالمصطلحات المناسب استعمالها في مواضيع الإرهاب ومكافحة الإرهاب. (الصفحة 15)

التهيُّؤ:

44. القيام بتوفير معلومات أكثر لعامة الناس حول إمكانية ما يمكن لهم أن يفعلوه عند حدوث هجمات إرهابية. (الصفحة 68)
45. 45-القيام بتحسين الإستعداد التام بهدف الوصول إلى التهيُّؤ لمواجهة الاعتداءات الإرهابية عبر:

- نشر صفحة " لندن مستعدة / London Prepared " على كافة مواقع الويب للأعمال.
- القيام بجعل فرق الأحياء التي تتمتع بنسبة أعلى من الأمان مقارنة بالأحياء الأخرى بتأسيس أعمال صغيرة يكون لها علاقة بالتوجيه والإرشاد حول التصدي للهجمات الإرهابية.
- جمع الأعمال المحلية وحثها على إعداد قطاع خاص متكامل ووضع مخططات استعداداً للحالات الطارئة. (الصفحة 68)

الإجرام المماثل والمتعلق بالإرهاب:

46. القيام باستكشاف كيفية رد العصابات الإجرامية وسخطها جراء النشاطات المقامة لمكافحة الإرهاب ولجوئهم إلى تجنيد أعضاء جدد بعد أية عملية مكافحة. (الصفحة 62)

نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى:

47. على الحكومة: القيام بتأمين نقاشات مفتوحة حول الإرهاب ومكافحة الإرهاب على كافة المستويات، الأصعدة والأماكن في سائر أنحاء المجتمع. (الصفحة 72)

48. على الحكومة: أن تكمل نشرها للتعريف الخاص بها عن وجهة نظرها الواسعة بأن تفسيرات السياسة الخارجية للملكة المتحدة، ومن ضمنها الحرب القائمة في العراق، يتم استعمالها لأجل التحكم بالإرهاب الحاصل في هذا البلد. (الصفحة 72)
49. على الحكومة: أن تضمن بأن تبقى نشاطات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة، متصلة ومتجذرة داخل الجماعات المختلفة، وذلك تحت إمرة الشرطة وقيادتها وأن تحمل المسؤولية العامة. (الصفحة 70)
50. على الحكومة أن تقوم بإصلاح وإعدال التشريعات المتعلقة بإجراءات القضاء (المسائل التي تخضع للمحاكمة من قبل قاضٍ أو محكمة) وذلك بالسماح لجهاز لشرطة أن يقوم بتأمين المعلومات حول تلك المسائل وحول الجهود المبذولة في البلد لمكافحة الإرهاب وجعلها متاحة ليطلع عليها عامة الناس لكن دون أن يعرض نشر هذه المعلومات مسألة المحاكمة للفشل بسبب ذلك. (الصفحة 70)
51. على الحكومة أن تتيح للنظام القضائي وللمحاكم كافةً بأن تقوم بضمان قيام محاكمات للإرهاب وبأنه يتم جلب الإرهابيين للمثول أمام العدالة بشكل سريع من خلال إجراءات لا تسمح بحصول أي تأخير فوراً بعد تأكيد ضلوع هؤلاء الأشخاص في مثل هذه الأعمال وذلك لضمان عدم التهكم الذي يمكن أن ينتج ضد هؤلاء المتهمين والذي يمكن أن يتعاظم ويؤثر في مجريات المحاكمات. (الصفحة 70)
52. على الحكومة أن تجعل ضباط القانون بأن يقوموا بتذكير وسائل الإعلام بمدى أهمية مبدأ " براءة المتهم حتى يتم إثبات إدانته innocent until proven guilty " والقانون على الاستهانة بالقضاء. (الصفحة 38)
53. على الحكومة أن تقوم بتحسين ترتيبات المسؤولية لوسائل الإعلام من خلال دعم وتقوية مكتب الاتصالات ولجنة الشكاوى الصحفية. (الصفحة 38)
54. على الحكومة أن تحمّل منظمة شراكة تخفيض الفوضى والجريمة هدفاً
الحماية العامة على أن تكون له الأولوية على جدول أعمالها وذلك لضمان أن تكون المصادر المكرسة لهذا الأمر كافية بالنسبة للمنطقة من العمل التي عليها تغطيتها. (الصفحة 70)
55. على الحكومة أن تقوم بتأمين المزيد من المصادر من أجل لسلطات المحلية وذلك للحالات الطارئة ولضمان الإستمرارية في التخطيط. (الصفحة 68)
56. على الحكومة أن تؤمن نشر تثقيف الشعب بالنسبة للمساهمات التي قام بها الإسلام للملكة المتحدة والمجتمع العالمي ككل. (الصفحة 65)
57. على الحكومة أن تستعرض موضوع الحساسية وتأخذه بعين الاعتبار وذلك بأن هناك بعض المنظمات الإسلامية الموجودة سوف لن تقبل بعرض تمويل المنح للجماعات المختلفة من الأموال المتأتية من صندوق اليانصيب الوطني ذلك لأن هذه المنظمات تعتبر بأن هذه الإجراءات منافية لديانتهم لأنها تصب في خانة المقامرة. (الصفحة 65)
58. على الحكومة أن تقوم بجمع الفرق الدينية التي تقوم مذاهبها على الإيمان من أجل حثهم على الحوار والمناقشات حول المقاربات اللاهوتية وذلك بهدف حل النزعات المتطرفة الموجودة. (الصفحة 62)
59. على الحكومة أن تضمن وبشكل طارىء جداً بأن كافة خدمات الاتصال الطارئة هي تعمل بشكل تام وصحيح ودائمة التهيُّؤ للاستعمال في أي وقت وفي أي ظرف كان. (الصفحة 68)
60. على الأطراف السياسية أن يعوا أهمية وجود الأحزاب المتقاطعة بالإجماع وذلك فيما يخص موضوع العمل على مكافحة الإرهاب. (الصفحة 72)
61. على جهاز الأمن أن يقوم بتفسير كيف أن عامة الناس، بمن فيهم قطاعات العمل، يجب عليهم جميعاً أن يضبطوا تصرفاتهم، إذا ما حصل بشكل مطلق اعتداء إرهابي ما، وبالتوافق مع ما قد تم نشره مسبقاً حول التهديدات الإرهابية والمستوى الذي يمكن أن تصل إليه هذه التهديدات، أو ما يمكن أن يصاحب التغييرات في السياسة المتخذة لصد الإرهاب

والخطط الأمنية المتبعة والتي عليهم أن يتوقعوا أن يلاحظوا ويتوقعوا دائماً حصول تغييرات فيها أو تعديلات عليها.(الصفحة 45)

62. على لجنة شكاوى الشرطة المستقلة أن تقوم بإكمال مراجعة كيفية ممارساتها لأعمالها ومصادرها وذلك من أجل إيجاد طرق أخرى تساهم في تسريع عجلة التحقيقات بشأن القضايا الخطيرة والجدية. والعمل على استكمال تحسين البروتوكولات التي تقوم باعتمادها من ناحية إبقاء الوعي الدائم لدى عامة الناس حول التقدم المستمر والنتائج التي وصلت إليها في مجريات تحقيقاتها. (الصفحة 29)

63. على السلطات البوليسية أن تقوم بتأدية تمارين استشارية في المناطق التابعة لقيادتها مع عامة الناس حول موضوع الإرهاب ومكافحة الإرهاب. (الصفحة 45)

64. على السلطات البوليسية أن تقوم برفع مستوى لفت الأنظار إلى الأعمال التي تقوم بها وذلك كي ما يتسنى لها أن تفحص وتقيّم بشكل دقيق العمل البوليسي الميداني في عمليات التصدي ومكافحة الإرهاب. (الصفحة 70)

65. على الحكومة المحلية أن تجعل السلطات المحلية تقوم بنشر المخططات لحالات الطوارىء التي يمكن أن تستجد وذلك بشكل أوسع وأشمل. (الصفحة 68)

66. على الحكومة المحلية أن تزيد من القدرة على تأمين التنسيق على مساعدة العائلات وتقديم الإرشاد والنصح في حالات حدوث هجمات إرهابية. (الصفحة 68)

67. على وسائل الإعلام وأجهزته أن يقوم بتغطية شاملة أكثر من أجل الإتجاه العام والرؤية الموحدة في تكوين الآراء لدى الجماعات المختلفة الانتماءات، بدل أن تبث وتنشر الأخبار والصور التي تدهش وتحرك الأحاسيس وتعرض وجهات النظر للأقليات المتطرفة مستعملة لذلك عذر عرض التقارير المتوازنة. (الصفحة 38)

68. على وسائل الإعلام وأجهزته أن تتنبه للمخاطر التي تنشأ جراء استعانتها وعرضها لأحاديث وتعليقات صادرة عن ضباط شرطة سابقين والذين يفتقرون تماماً للمهارات المتواجدة حالياً لدى جهاز الشرطة الحالي، كما ويفتقرون إلى المعرفة بما يحصل ميدانياً، ويعرضونها في برامج يطلقون عليها عناوين مثل تعليق الخبراء على المسائل الإرهابية. (الصفحة 38)

69. على قطاع العمل وخصوصاً الأعمال الكبيرة منها أن تقوم بإعطاء النصح المستديم لقطاعات العمل الصغيرة حول كيفية مواجهة الحالات الطارئة. (الصفحة 68)

70. على قطاعات العمل من منهم الذين يؤمنون خدمات الهواتف الجوالة، أن يتعرفوا إلى قدراتهم وقابليتهم في المساهمة في جعل لندن أكثر مرونة عبر جعل شبكات تغطيتهم أكث متانة مما يتيح للناس أن يتمكنوا من التواصل عند أوقات الطوارىء. (الصفحة 68)

71. على الجماعات المختلفة الانتماءات أن تشجع عمليات التبليغ عن أية حوادث أو جرائم حقد مباشرةً للشرطة، وذلك بهدف الإتيان بهؤلاء المعتدين للمثول أمام النظام القضائي مما يحول دون الحصول من المزيد من هذه الجرائم وبالتالي يوفر وقوع المزيد من الضحايا. (الصفحة 23)

72. على الجماعات المختلفة الانتماءات أن تعي بأن هناك توازيات بين التجارب الإرهابية والنتائج العرضية التي تحصل مع الجماعات المتباينة الانتماء، وعليها بالتالي أن تشجع على الحوار الداخلي ما بين كل من هذه الجماعات بهدف تعلم الدروس جراء هذه الاختبارات. (الصفحة 19)

73. على الجماعات الإسلامية أن تقوم بتجهيز رجال الدين الإسلام من أجل تسهيل مساهمتهم الفعالة في مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة في هذا الصدد وذلك عبر:

- إصدار شهادات للأئمة وذلك للضمان بأنهم يستطيعون معالجة المواضيع المتعلقة بمسائل المسلمين البريطانيين الشباب في لغتهم.
- القيام بتدريب المزيد من الأئمة داخل هذا البلد.
- على جماعات إدارة المساجد أن تقوم بإيجاد طرق إيجابية وذلك للتصدي للدعاية التي تسعى لتشويه الحقائق وتحريفها، النزعات التطرفية.

- القيام بالتعبئة الثقافية الإسلامية لوضع حد للتحديات اللاهوتية في موضوع الإرهاب. (الصفحة 62)

إن هيئة شرطة العاصمة تنوي أن تقوم بدفع تطبيقات هذه التوصيات والنصائح إلى مرحلة الإدعاء والمحاكمة. إن على الجماعات التي تختلف بانتماءاتها أن تكرس طاقتها لجهود مكافحة الإرهاب التي تقوم به السلطات بالنيابة عنهم. إن هذا التقرير يقوم بتوجيه الأنظار إلى كيفية الرد من قبل المجتمع الوطني والدولي إلى الإرهاب الحاصل عالمياً والذي يتم الإطلاع عليه عبر واقع اختبارات الجماعات المختلفة الانتماءات وذلك في تناغم تطلعاتهم وفي ثقة قياداتهم. سوف يكافح الإرهاب لكي يستمر ويبقى فاعلاً في وجه جبهة متحدة مثل هذا الإتحاد.

مقدمة:

إن جهاز شرطة العاصمة ينوي عبر هذا التقرير أن يمنح اللندنيين صوتاً يكون له التأثير على ردود فعل المملكة المتحدة على التهديد الذي يتسبب فيه الإرهاب الدولي. لا يمكن أن ننفي ونتغاضى عن أن تهديد الإرهاب الدولي للملكة المتحدة هو أمر واقعي. وإن الأحداث التي حصلت بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005 يشهد على هذا الواقع. مهما يكن من أمر، إن طريقة معالجة التهديد الذي يواجهنا، لا يجب أن يدفع بهذا البلد أن يقوم بالتضحية في أي من مبادئه الأساسية والتي تأسست عليها حريات هذا البلد وديموقراطيته ومساواته وقواعد وأحكام قانونه. وإذا ما فعلنا ذلك، فإنه لأمر يضمن النصر على الإرهاب الذي يسعى إلى تقويض ويقلب الطريقة التي نعيش فيها حياتنا في بريطاني الحرة اليوم.

هناك واجب قانوني على كاهل هيئة شرطة العاصمة وهو بأن يضمن بأن يطلق جهاز شرطة العاصمة كفاءاته الوظيفية بشكل عملي. إحدى هذه الوظائف هي أن يقوم بالرد على التهديد الذي يتسبب فيه الإرهاب الدولي.

يرتكز هذا التقرير على النتائج التي تم التوصل إليها خلال برنامج امتد على مدى سنة من الإلتزام الجماعي لأجل مكافحة الإرهاب والذي تم ابتكاره وتوزيعه من قبل جهاز شرطة العاصمة خلال العام 2005- 2006. كما أن هذا التقرير يحتوي، بناءً على التحاليل للنتائج التي تم التوصل إليها، توصيات بالتغيير الذي يجب أن يستحدثه ويجريه جهاز شرطة العاصمة بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى في طريقة أدائهم لعملهم في مجال مكافحة الإرهاب.

إن نتائج الإلتزام الجماعي في الصراع هذا لحرج جداً. والنتائج التي تم عرضها أكثر من غيرها في التوثيقات البوليسية هذه ينتج عن زيادة في انسيابية عمل الجهاز الإستخباراتي تجاه جهاز الشرطة وجهاز الأمن من قبل العامة. هذه نتيجة مهمة، لكنها ليست الوحيدة. إن الإلتزام الجماعي لأجل مكافحة الإرهاب يساهم أيضاً في النقاط التالية:

*زيادة كمية المعلومات التي يمكن أن تتوفر للعامة بالنسبة للتهديدات الإرهابية والرد عليها.

*القيام بتحمل وتوسيع الإطلاع النقاشات الواقعية حول كيفية رد مجتمعنا على التهديدات الإرهابية التي تطاله.

*تأمين الفرصة للشرطة كي يقوم بإعطاء التفسيرات حول طبيعة أعماله التي يقوم بها في هذا المجال، ولماذا يقوم بما يقوم به، ولكي يقوم بتبديد أية أوهام أو تضليلات.

*تمكين الواقع الإداري بشكل أفضل بمقابل التوقعات عند عامة الناس بالنسبة لفاعلية مخططات الشرطة في كيفية أدائها في مكافحتها للإرهاب.

*رفع مستوى الفهم عند عامة الناس بالنسبة للأبعاد الوطنية والدولية للطريقة التي يكافح بها جهاز شرطة العاصمة التهديدات الإرهابية، وكيف يعمل عليها وما هي الأدوار التي يقوم بملئها.

*تمكين عامة الناس من إخطار الشرطة وإعلامها عن مسائله المستجدة ومشاكله، ما يجب أن يتم أخذه بعين الاعتبار والتوترات التي يجب معالجتها، مما يؤدي إلى الوصول إلى جهاز شرطة مطلع أكثر وبالتالي صاحب قرار.

*التطلع إلى توجيه عجلة السياسات ووجهة الإستراتيجية بمقابل مكافحة الإرهاب بالنسبة للشرطة من قبل عامة الناس.
*الإتيان بأفكار وطرق جديدة للعمل عبر انتزاعها من أعضاء الجماعات المختلفة الانتماءات.

*تعزيز الإحساس عند عامة الناس بالمشاكل التي يعانون منها وبالحلول لهذه المشاكل.

*بناء عاصمة اجتماعية تتسم بالمرونة في لندن.

إن استعراضنا لكل تلك النقاط يعني بأن الإرتباط الجماعي لأجل مكافحة الإرهاب هو مشروع محفوف بالصعوبات لكنه مشروع يساهم في تخفيف الإمكانيات والاحتمالات للهجمات الإرهابية المستقبلية.

مجريات العمليات الإستشارية:

إن برنامج هيئة شرطة العاصمة لإلزام الجماعات بمكافحة الإرهاب ويعطي مناظرة لندن عنواناً ألا وهو مكافحة الإرهاب والتي تشمل أربعة عناصر أساسية:

*مؤتمر شامل للندن

*ست جلسات سماع شاملة للندن تشمل فروعاً معروفة للمجتمع اللندني:العنصر الشبابي، الحكومة المحلية، قطاع العمل، القطاع السياحي، المجموعات الدينية، العنصر النسائي، الرجال الآسيويون، الشرطة والحكومة.

*مجموع واحد وثلاثين استشارة تم إجراؤها عبر هيئة شرطة العاصمة تم تأليفها من التزام مجموعات الشرطة والمجموعات الأخرى التي تعادلها في كل منطقة من مناطق لندن ما عدا منطقة ريدبريدج.

*ثلاث فرق تركز عملها مع الطلاب في جامعات لندن.

هناك مجموع 1000 مواطن لندني مختلف من 164 منظمة مختلفة وفرق، شاركوا جميعهم في هذه البرنامج عبر مسار امتد على 50 سلعة من العمل وجهاً لوجه مع الإستشارات التي كانوا بحاجة إليها.

من اجل الحصول على لائحة كاملة بأسماء هذه المنظمات والفرق التي شاركت في هذا البرنامج، يرجى مراجعة الملحق. (الصفحة 74)

المحتوى:
تعريف الإرهاب:

إن تعريف الإرهاب في قانون المملكة المتحدة الوارد في قانون الإرهاب الفعل 2000 يقول: " إن فعل استعمال التهديد للتأثير على الحكومة أو للإستخفاف بالعامة أو أي من القطاعات العامة، والذي يتم القيام به بهدف الضغط على مسألة سياسية، دينية أو إيديولوجية والتي تتضمن استعمال العنف الخطير ضد فرد ما، أو أنها تتضمن ضرراً جدياً يطال ملكية أحد الأفراد أو شخصه، ما عدا ذاك الذي يرتكب مثل هذا العمل، أو يخلق خطراً حقيقياً يؤثر على صحة أو سلامة عامة الناس أو قطاع ما من القطاعات العامة، أو أنه يهدف للتدخل الجدي والخطير في التسبب في عرقلة نظام إلكتروني"

على أية حال، هناك الكثير من الصعوبات في تحديد تعريف للإرهاب. إن التمسك بشدة بتحديد ما يعنيه الإرهاب بالنسبة للشعب البريطاني ليس شيئاً بسيطاً أو عابراً. إن المراجع الحكومة المستقل لتشريع الإرهاب ألا وهو اللورد كارلايل، قد استكمل مؤخراً نموذجاً استشارياً قام بتقديمه إلى وزارة الداخلية وهو ناتج عن مجريات حصلت عبر أنحاء مختلفة من المملكة المتحدة، حاول فيه إعطاء تعريف للإرهاب من وجهة نظر البريطانيين وكيف يرون الإرهاب. إن هذه المنشورة من تقريره هي الآن قيد النشر ويتم انتظارها بفارغ الصبر.

أنماط الإرهاب المعروفة:

من الممكن أن نقوم بالتفريق ما بين ثلاثة أنماط مختلفة من الإرهاب والتي تطرح تهديداً بالنسبة للمملكة المتحدة: إن مشكلة واحدة من مشاكل الإرهاب التعصبي كمثل مشكلة جبهة حرية الحيوانات، الإرهاب القومي كمثل المشكلة الحاصلة ما بين الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت والجيش الجمهوري الفعلي لأيرلندا، وكمثل مشكلة الإرهاب الدولي المتمثل بالإرهاب الذي له علاقة أو كونه متأثر بتنظيم القاعدة.
لقد قام هذا العمل بالتركيز على المشكلة الثالثة من هذه الأصناف الإرهابية الثلاث.

إن التركيز على وجه الخصوص على معنى الإرهاب بالنسبة للشعب البريطاني، ليست أبداً مسألة بسيطة.

المصطلحات الإرهابية:

إن المناقشات حول الإرهاب ونداءات مكافحة الإرهاب للاستعمال الحريص والانتقائي للغة الإرهابية في جميع الأوقات وذلك لضمان الوضوح، الدقة والعدالة. إن الكثير من التعابير اللغوية العاطفية يتم استعماله عبر أجهزة الإعلام ووسائله وفي الكثير من الأمكنة حول هذا الموضوع، وهي جميعها تعابير جاءت بعيدة كل البعد عن مفاهيم الحذر والدقة التي يجب استعمالهما في المصطلحات الإرهابية.

يقوم اللندنيين بالتفسير بأن استعمال العبارات غير الدقيقة كمثل عبارة " التطرف "، " الأصولية "، " الراديكالية "، كلها عبارات تشحن التضليل والإجحاف. إن المفهوم الخاطىء حول الاستعارة: " الحرب على الإرهاب " يتيح لأي إرهابي أن يطلق على نفسه أو على نفسها بأنها " جندية"، وبذلك

يكون السعي إلى تشريع عمله أو عملها الإرهابي. إن رئيس العصابة التي شنت الهجوم المشؤوم بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005، محمد صديق خان الذي قاد مفجّري قنابل لندن، قد أطلق على نفسه حينها بأنه " جندي " كما أظهر شريط الفيديو الذي سجل وصيته الأخيرة وشهادته. وبينما يدور هناك نقاش أكاديمي محترم يبحث في طرق تسمح بالتفريق ما بين مفهوم الإرهاب وبين مفهوم الإجرام العادي، وإن هذا الأمر يعد مفهوماً خاطئاً وإن اللندنيين لا يوافقون على ذلك: هم لا يظنون بأنه يجب أن يطلق على الإرهابيين تسمية " مجرمين "، لأنه بإطلاق هكذا تعبير، نكون في الواقع نقوم بتجاهل جوهر البعد السياسي للإرهاب. إن الإرهاب الذي طال لندن بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005، لم يكن بكل بساطة فعل إجرامي وحسب، بل إنه يتعدى ذلك بحيث أن هؤلاء قد قادوا المحاولات الفكرية أيضا لتخريب السياسة البريطانية وطريقة حياتنا.

هناك العديد من اللندنيين يعارضون بشدة استعمال تعبير " الإرهاب الإسلامي ". وكما أعربت امرأة شابة من شرق لندن بقولها أن وضع الإسلام والإرهاب كقضية واحدة جنباً إلى جنب هو أمر يقوم بتحويل معنى الإسلام الحقيقي ويقلبه رأساً على عقب وبالتالي يؤثر ويتلاعب في حقيقة الإسلام.

إنه لنادر حين يتم الحديث حول الجيش الجمهوري الأيرلندي على أنه " الإرهاب الكاثوليكي" وعلى وجه الخصوص في العهد الذي سبق وقف إطلاق النار(مع أن هناك إمكانية كبيرة بأن يفكر المرء بأن عبارة " إرهاب الجمهورية الأيرلندية" ليست عبارة أقل انتقاصاً من تلك التي تقول الإرهاب الكاثوليكي). ولتجنب حصول مثل هذه الجملة المشوِّهة، والتي تتسبب بخطر إعادة الإسلام على أنه مهد الإرهاب. إن وزارة الداخلية تنصح بأن يتم استعمال التعبير التالي: " الإرهاب الدولي " وهو التعبير الذي نلجأ إلى استعماله في هذا التقرير.

حين تتم مناقشة الموضوع الديني من ضمن إطار موضوع الإرهاب، فإنه من الضروري جداً أن نكون دقيقين. إن عبارة مثل عبارة " صوفي " أو " سلفي " أو " وهابي " أو " فتوى "، أو " جهاد ": مثل تلك التعابير لا يجب استعمالها أبداً إلا ضمن إطارها الصحيح وإذا تم فهم معناها جيداً قبل إطلاقها. وإن عبارة " معتدل "، هي عبارة غالباً ما يتم إطلاقها بطريقة غامضة، تاركين القارىء أو المستمع نتيجة هذا غير أكيد ما إذا كان هذا التعبير قد تم إطلاقه على المقاربات الدينية أو السياسية. هناك البعض أيضاً ممن يظنون بأن عبارة " آسيوي " هي غير محددة بما فيه الكفاية ولا تتسم بالدقة، وهي بالتالي تقوم بالتشجيع على النقص والقصور في التفرقة ما بين مختلف الأعراق البشرية كمثل التراث الذي يكمن في شبه القارة الهندية.

المصطلحات الإرهابية:

توصيات ونصائح:

توصيات موجهة إلى جهاز شرطة العاصمة:

43. القيام بصياغة ونشر الإرشاد لكامل أعضاء وموظفي جهاز شرطة العاصمة حول استعمال المصطلحات المناسبة التي تتعلق بالإرهاب وبمكافحة الإرهاب.

سياق الأحداث:

إن حقيقة الهجوم الإرهابي الذي حصل في السابع من يوليو / تموز العام 2005 والذي قام به كل من شهزاد تنوير، محمد صديق خان، حسيب حسين وجيرمان ليندساي، وهم الأربعة مواطنون بريطانيون، قد تسببوا بمقتل 52 شخصاً بريئاً وأنفسهم بالطبع جراء العملية الانتحارية التي فجروا أنفسهم فيها حين قاموا بمهاجمة قطاع النقل المشترك اللندني. لم يتم إصدار أي اتهام بحق أي أحد جراء هذا العمل الوحشي.

بتاريخ 21 يوليو / تموز من العام 2005، وكما تم الزعم بأن هؤلاء الانتحاريين الأربعة الذين قاموا بتفجير أنفسهم كانوا قد أرادوا أن يقوموا بقتل أعداد أكبر من تلك التي تمت خسارتها في هذا الإرهاب لكنهم قد فشلوا في تحقيق هذا الأمر، مجدداً في قطاع النقل المشترك اللندني. لقد تم اتهام و الإدعاء على كل من مختار ابراهيم، مانفو أسيادو، حسين عثمان، ياسين عمر، رمزي محمد وعادل يحيى على تورطهم المزعوم في محاولة هذا الهجوم المذكور. إن محاكمتهم هي قيد التقدم في إجراءاتها بينما تمت هذه الكتابة.

بتاريخ التاسع من تشرين الثاني من العام 2006، قامت السيدة إيليزا مانينغهام بوللير ألا وهي المدير العام لجهاز الأمن بإعطاء تصريح جاء فيه بأنه قد تم الكشف عن خمس مخططات مؤامرات إرهابية وإفشالها في المملكة المتحدة منذ 21 يوليو / تموز من العام 2005، وقد تم إنقاذ المئات وربما الآلاف من الضحايا التي كان يحتمل أن تقع ضحية هذه المؤامرات التي تم إحباطها. إن التفاصيل المحددة التالية، يمكن لها وبشكل آمن وقانوني أن تعطي لمحة عن هذه المؤامرات.

*بتاريخ تشرين الأول 2005. تم إجراء خمسة توقيفات تحت البند القانوني، للفعل الجنائي 2000. وقد تم إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص الخمسة لاحقاً تحت وصاية دائرة شؤون الهجرة.

*بتاريخ تشرين الأول 2005. تم توقيف ثلاث رجال. تم اتهام اثنين من بينهم بتهم عديدة ومن بينها التآمر والتسبب بالقتل بسبب خططتهم لإحداث تفجير، والثالث من بينهم تم اتهامه بتهمة التآمر للحصول على المال عبر لجوئه إلى استعمال الخداع وأعمال أخرى تقع في خانة جرم الأفعال الإرهابية وهي لها علاقة بحيازته على الأموال بهدف جمع الأموال لتمويل الأعمال الإرهابية. إن هذه المحاكمة مدرجة بتاريخ نيسان من العام 2007.

*بتاريخ تشرين الثاني من العام 2005. تم توقيف رجل واحد واتهامه بمحاولة حيازة ممتلكات واستعمالها لأغراض إرهابية.

*بتاريخ آب 2006 تم الاشتباه بمؤامرة خطف إحدى الطائرات. تم اتهام خمسة عشر شخص بتهم عديدة من بينها التآمر للقتل والتحضير لشن هجوم إرهابي.

*بتاريخ سبتمبر / أيلول من العام 2006. تم الاشتباه بقيام محاولة إرهابية وتواجد لعناصر تتدرب في مخيمات. هناك 11 شخص بانتظار تعيين موعد للمحاكمة بتهم التحريض على القتل وتهمة تأمين الخضوع على التدريب الإرهابي.

إن حالة التشابه بين جميع هذه الحالات، هي إمكانية إعادة النظر بالتهم الموجهة لكل هؤلاء الأشخاص المتهمين أو التعديل في هذه التهم حين تصبح قضية كل منهم في المحكمة.

هناك شرح معمق لمقياس مدى التهديد، وقد صرحت السيدة إليزا بأن هناك أكثر من 1600 فرد، تم تصنيفهم على أن لهم ضلوع في نشاطات مؤامراتية أو ضلوعهم في عمليات تسهيل الأعمال الإرهابية إن كان هنا في المملكة المتحدة أو في الخارج على حد السواء، وهم من ضمن 200 فريق وشبكة، تعتبر المسؤولة عن ما يقارب 30 مؤامرة للقتل أو لإحداث الضرر في نظامنا الاقتصادي.

بتاريخ تشرين الأول من العام 2006 صرح نقيب المحامين بأن هناك عدداً يقارب مئة متهم داخل المملكة المتحدة ممن ينتظرون بدء محاكماتهم في 34 قضية تمت بصلة إلى الخرق الإرهابي.

إن الإجماع على الرأي بين الأشخاص المحترفين في مكافحة الإرهاب هو أن الحالة الآنية تحمل الكثير من التهديدات التي يمكن أن تطال المملكة المتحدة متأتية من الإرهاب الدولي وهي تعد تهديدات نعاني منها في الوقت الحالي ويمكن أن يبقى أثرها ليطال جيلاً بأكمله. إن لندن تعتبر الهدف الأول والأهم في المملكة المتحدة للهجمات الإرهابية الدولية. وفي سياق التفسيرات الجزئية، قال السير أيان بلير ألا وهو مفوض جهاز شرطة العاصمة، بتاريخ 29 حزيران من العام 2006 : " إن لندن ملحة أكثر كونها المدينة العاصمة ولها علاقة مباشرة تؤثر على عجلة الاقتصاد لهذا البلد أكثر من أية عاصمة أخرى أو مدينة أخرى في أي بلد من بلدان العالم أجمع ". إنه لمن المتوقع أن تكون لندن عرضة للهجمات والتهديدات الإرهابية وهذا الأمر يتضمن:

*المواقع الأيقونية والرمزية التي تجلب السواح.
*جهاز النقل المشترك، المحطات والمحاور.
*الأحداث التي تكون مكتظة بالعالم للحفلات الموسيقية والأحداث الرياضية الكبيرة.
*الحكومة، جهاز الأمن ومقرات الشرطة والسفارات.

إن الهجمات الإرهابية قليلة الحدوث لكن تأثيراً كبير جداً. ويبقى هذا الواقع ليفرض بأن هناك احتمال أن يُقتل شخص ما خلال زحمة السير والحوادث التي تحصل خلال ذلك مرجح الحصول أكثر من مقتل شخص ما في حادثة هجوم إرهابي. لذا هناك عدم التلاقي بالرأي حول الاتفاق على ما يشكل ردود فعل متوازية.

وبينما هناك قبول بين اللندنيين بأن أي تهديد من الإرهاب الدولي هو بالتالي تهديد جدي وخطير، والخضوع لأمر احتمال هجمات مستقبلية، هناك أيضاً ما يشير إلى التردد في السماح لأي تهديد بأن يكون الإعلان عنه بطريقة مبالغ فيها بحيث يتم معها تبرير حذف الحريات المدنية كمثل اللجوء إلى استعمال أمر" الإيقاف والبحث "، وبحيث يتم امتداد الفترة القصوى للحجز دون إصدار التهم مبرر قانونياً بالنسبة للأشخاص الذين يتم الاشتباه بضلوعهم في خروقات إرهابية إلى مدة تصل حتى تسعين يوماً قانوناً، أو إبطال الحقوق الإنسانية الواردة في القانون فعل 1998. في حالات مماثلة، فإن اللندنيين غير مستعدين بأن يروا بأنه يتم استعمال عذر الخوف ومكافحة الإرهاب يتمثل في تدخلات سياسية في العمليات القانونية المستحقة وإجراءاتها.

إن الناس الذين يسكنون في المناطق الخارجية وفي ضواحي لندن، يدركون تماماً بأن التهديدات الموجهة تطال وسط لندن وليس مناطق الضواحي حيث يعيشون. هذه النظرة هي عرضة للتحديات، ذلك لأن كل منطقة من مناطق لندن هي معرضة لهجمات إرهابية محتملة وبالتالي فهي هدف لهذا الإرهاب. وفي هذه الحالة، فإن كل بقعة من لندن هي عرضة للتأثيرات تحت وطأة أي هجمة إرهابية في المدينة. إن المناطق الخارجية وضواحي لندن، كانت عرضة لعمليات مكافحة الإرهاب ذلك لأن هناك توقيفات حدثت في هذه المناطق بحق أشخاص مقيمين في تلك المناطق والذين كانوا في دائرة الشك والاتهام لضلوعهم في محاولات وعمليات إرهابية، وهو أمر يجعلنا نعي بأن هناك بعد محلي أيضاً ناتج عن هذه التهديدات. إن الموقع الذي يشكل موضع القلق المستقبلي حول إمكانية حصول الهجمات الإرهابية هو منطقة كناري وارف، حيث أن العمال الذين يشتغلون في تلك المنطقة والسكان القريبين منها يشعرون بالخوف من أن هذه التهديدات الإرهابية هي حاصلة لا محالة. وهناك بعض اللندنيين قد عمدوا إلى تجنب هذه المنطقة بشكل قطعي نتيجةً لهذه المخاوف.

السياق:
هل نحن بصدد مواجهة حالة طبيعية؟

ليس الإرهاب لا ظاهرة جديدة ولا مستجدة. لقد قامت لندن بمواجهة التهديدات الإرهابيين من قبل، والتهديد الأكثر بروزاً يتمثل في مشكلة الإرهاب الناتج عن الجمهورية الأيرلندية. هناك خلاف في وجهات النظر حول مدى التهديد وبعده الذي يطال لندن ويواجهه العالم جراء الإرهاب الدولي المعاصر والذي يختلف في الشكل والتنفيذ عن ذاك الذي تمت مواجهته من قبل الجيش الجمهوري الأيرلندي خلال حملا التفجير التي حصلت في أواخر القرن العشرين. وإذا ما أردنا المقارنة بين التناقض الحاصل بين المآزق كلها من دون نبدي التعاطف مع القتلة غير الإنسانيين بأعمالهم هذه في جيش الجمهورية الأيرلندية، يمكن لنا أن نلاحظ الفوارق العامة التي تلي:

*الإرهاب الدولي هو الآن ناشط على أساس قواعد الاستشهاد والعمليات الفدائية، مستعملين الانتحار كتكتيك لتنفيذ الهجمات، بينما أن الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي كان يهتم إلى حد كبير بالبقاء الشخصي لكيانه، لم يقم بفعل أي من هذه الأعمال مطلقاً (علماً بأنه كان هناك بعض الإرهابيين المنتمين إلى الجيش الجمهوري الأيرلندي والذين ماتوا عرضاً كما أنهم لجأوا إلى استعمال الوكلاء الذين ماتوا، والبعض من الدراجتين الذين ماتوا أيضاً وبشكل مباشر لكنهم لم يقوموا بتعريض حياة أحد لخطر الموت غير حياتهم هم)

*اليوم، إن الإرهابيين الدوليين لا يعطون أي إنذار أو تحذير قبل القيام بهجماتهم الإرهابية، بينما أن الجيش الأيرلندي الجمهوري كان عموماً يعطي الإنذار قبل قيامه بالاعتداء.

*إن الإرهاب الدولي يتسبب بعدم إمكانية تجريم المعتدين القتلة، بينما أن الجيش الأيرلندي الجمهوري كان فقط ينوي استهداف المنشآت والمراكز العسكرية أو السياسية.

*إن الإرهاب الدولي يبحث اليوم ويسعى للتأثير بأكبر وأوسع شكل ممكن للأذى والضحايا، بينما أن الجيش الجمهوري الأيرلندي كان يضع الأهداف المحددة في مساعيه ومقارباته.

*إن الإرهاب الدولي يبدو اليوم وكأنه هو بنفسه من يتحكم بحاضره ومستقبله الذاتي باستقلالية، له وكالات وفروع متفرقة، بينما أن إرهاب الجيش الجمهوري الأيرلندي كان عموماً يتصف بالمركزية المباشرة.

*إن الإرهاب الدولي يتصف بالنهايات غير الواضحة والمعقدة بينما أن أهداف الجيش الجمهوري الأيرلندي كانت تسعى لاستهدافات بسيطة وواضحة.

*إن الإرهاب الدولي لم يتم خرقه بعد في العمق من قبل عناصر الجهاز الإستخباراتي البريطاني، بينما كان الجيش الأيرلندي الجمهوري مخروقاً من قبل الجهاز الإستخباراتي البريطاني.

إن ردود فعل أجهزة الشرطة للتهديدات الحالية تتم بشكل يتوافق مع هذه التهديدات بشكل لم يكن له نظير من قبل. لكن ظاهرة التفجيرات الانتحارية المستعملة كتكتيك إرهابي المتواجدة اليوم في المملكة المتحدة، تتطلب تدخلات بوليسية سابقة للحدث وذلك من خلال المعالجة السريعة لأي شك في قيام أية مؤامرة إرهابية وهذا مغاير لما كانت الأمور عليه في السابق. إن التحقيقات بحادثة السابع من يوليو / تموز التي حصلت في العام 2005 وتسببت بتفجيرات في لندن، هي أكبر عملية تحقيق قام بها جهاز شرطة العاصمة حتى اليوم وذلك حسب المساعد الأول للمفوض وهو خبير جنائي في جهاز شرطة العاصمة والتي بحسب قوله قد فاقت مصاريفها مبلغ 100,000,000 £. إن الفترة التي تلت مباشرة أحداث تفجيرات السابع من يوليو / تموز للعام2005، كانت تلك المرة الأولى في تاريخ جهاز شرطة العاصمة بحيث أنه اضطر لاستدعاء أجهزة الشرطة الأخرى المتواجدة في الملكة المتحدة لكي تعينه وتقدم الدعم وذلك تحت راية تبادل المساعدات.

بينما يقدم هذا الموجز تحليلات تقوم بتصوير تلك السمات التي تتصف بها التهديدات الإرهابية التي تعد روائية في مظهرها، وذلك لتجاهل التشابهات التي لا تسمح بالقيام بالتعلم والاستفادة من الخبرات للأحداث السابقة، ولتجنب الأخطاء التي حصلت في السابق. ليس من الصعب أن نتخيل ولو للحظة واحدة، أن نقوم بتحصين عزل بعض الجماعات الإسلامية من خلال الإجهاض القضائي لعمليات مشابهة لبيرمينغهام ستة Birmingham 6، غيلفورد أربعة Guilford four أو عائلة ماجير، كل هذه العمليات المذكورة قامت بإحداث أضرار لم يتم الإعلان عنها للعلاقات بين الجماعات المختلفة الانتماءات. وليس من الممكن أيضاً بأن نرى سجن بيلمارش على أنه سجن المتاهة The Maze خلال أوقات المشاكل والمتاعب. إن خطر تطور مثل هذه السلبيات هو يبقى محدوداً ويمكن مواجهته واستيعابه بهدف القمع من خلال إجراء التغييرات الجذرية في التشريعات القانونية وسياسة العدالة الإجرامية وبعض الممارسات منذ ذاك الوقت.

إن اللندنيين يشعرون بأنه متى كان الأمر يتعلق بتجاوب الجماعات المختلفة الانتماءات مع التهديدات التي يتسبب بها الإرهاب الدولي، وخصوصاً بأن الجماعات الإسلامية يمكن لها أن تستفيد وتتعلم من خبرات الجماعات الكاثوليكية الأيرلندية. هناك مظاهر واضحة التقارب ما بين كلتي الجماعتين، وهناك خبرة متشابهة يتقاسمانها وهي تتضمن:

*المعاناة جراء المعاملة التي يلقونها قبل مثولهم أمام العدالة والتي لا تتغير.

*التصوير الإعلاني الموحد في وجهة النظر المتطرّفة إلى حدّ أن الغالبية من الأصوات تمر دون أن يسمعها أحد.

*الإدانات الإرهابية بحق رجال الدين والتي تمر دون أن يتم الإعلان عنها.

*بوصات كثيرة من الأعمدة على صفحات الجرائد، وأوقات بث طويلة لبرامج على الهواء مباشرة تذهب فقط لصالح هؤلاء الذين تحمّل فقط إلى أولئك الذين يبدون مريبين أو غامضين لمثل هذه الإدانات.

*التوافق على النهايات غير المعروفة أو الغامضة للإرهابيين وكأنهم لم يحسنوا تمثيل الاتفاقية ولم تتوافق مع ما يريدون إيصاله من رسائل

*اعترافات غير كافية من قبل أعضاء هذه الجماعات أنفسهم والذين يعملون على دعم مساعي السلام وجهوده.

إن السؤال الذي تم طرحه من قبل أحد الكهنة الكاثوليكيين والذي جاء فيه: " هل أن الجماعات الإسلامية مستعدة للاستماع إلى قصص الآخرين؟ "

هل نحن بصدد مواجهة حالة طبيعية؟
توصيات ونصائح:
توصيات لجهاز شرطة العاصمة:

3. تقبل وتطبيق النشاطات الحالية المجدولة لمكافحة الإرهاب والتعلم من الحملات التي حدثت في السابق.

نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى

72. **الجماعات** المختلفة الانتماءات: الاعتراف بأن هناك بعض المتوازيات بين مختلف الجماعات وذلك فيما يخص خبراتها الإرهابية التي واجهتها كل من هذه الجماعات والنتائج التي ترتبت عليها. علينا أيضاً تشجيع قيام الحوار والتواصل الداخلي بين الجماعات وذلك لتشارك الخبرات ولاستخلاص العبر التي يمكن الاستفادة منها.

Effects of terrorism

تأثيرات الإرهاب:

إن النتيجة الفورية للاعتداء الإرهابي الذي وقع في لندن بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005 كانت حصيلتها خسارة 52 حياة شخص ليست لهم أية صلة أو ذنب بالأحداث، أوجاع قلب مستمرة نتيجة هذه الخسائر، صدمة كبيرة وفاجعة ملمة بالأشخاص الذين نجوا من هذه الحادثة وبالنسبة لعائلات الضحايا ولأصدقائهم، والذعر والهلع الذي خيم على باقي السكان نتيجة هذه الفاجعة. غلى جانب الخسائر في الأرواح البريئة، هناك التأثير الذي خلفته التفجيرات بحد ذاتها خلال يوم الاعتداء وفي اللحظة التي حصلت فيها هذه الاعتداءات، وكلها مؤرشفة في تقارير تروي ما حدث. إن هذا التقرير يتركز على المدى البعيد لتأثير مثل هذه الحوادث على مواطني لندن.

Fear

الخوف:

إن السمة الأهم والأبرز التي يتسم بها تأثير هذه الحوادث هي تزايد مستوى القلق بين مواطني لندن. وكما قد علق على أحد المستشارين على تبعات هذا الموضوع بقوله: " إن الجميع ينظر إلى الآخرين بطريقة مختلفة، وأحياناً تمتاز هذه النظرة للآخرين بالشكوك". سمعنا مثال على هذا الأمر، وظاهرة تفشي القلق الواعي من إمكانية حصول هجمات إرهابية حين اصطدم باص في منطقة هاكني بشجرة، وقد تم التبليغ عن هذه الحادثة إلى السلطات المعنية على أن الباص قد انفجر. إن اليقظة العامة قد ارتفع معدلها تبعاً لحادثة السابع من يوليو / تموز من العام 2005. ومنذ ذلك الحين يتم اعتبار
وجود أي متاع غير مصحوب على أنه أمر غير مقبول ويتم التبليغ عن وجوده بشكل سريع. على أي حال، إن مستوى القلق قد ارتفع في بعض الأحياء كلما تمت مصادفة أي شخص يتصرف بغرابة أو بطريقة تثير الشكوك، ليس لأنهم أشخاص إرهابيون، ولكن على أساس عوامل أخرى مثل المشاكل العقلية والنفسية أو على أساس الخوف الوهمي.

إن أحد أكثر التأثيرات شيوعاً والتي تطال مواطني لندن جراء الخوف من التفجيرات ومحاولات التفجير التي حصلت في العام 2005، هو نشوء خوف من نوع جديد على أن يتم استعمال منشآت النقل العام لهذه الأغراض تكون عرضة للحوادث الإرهابية.
إن المسافرين باتوا متخوفين من التنقل من وإلى قلب لندن. لقد سمعنا العديد من الأخبار عن أناس استغنوا عن التنقل بالأنفاق، القطارات والحافلات أي كل وسائل النقل المشترك. وهناك البعض الذين تناقلوا تصريح المستشار والتأثيرات العاطفية التي تشير إليه بشأن أمر: " الجلوس بجانب أشخاص يحملون الحقائب على ظهرهم يجعلني أشعر بالتوتر". إن البعض من الناس قد قالوا لنا بأنهم الآن يتجنبون حمل بعض أنواع الحمولات على متن قطارات الأنفاق. البعض الآخر يفضّل ألا يحمل أبداً أي نوع من الأكياس أو السترات المنتفخة وذلك مخافة أن يتم الظن بهم على أنهم إرهابيون محتملون.

على الرغم من هذا، إن العديد من الناس يشعرون بأن ليس لديهم خيار آخر إلا أن يستعملوا وسائل النقل المشتركة لتنقلاتهم وتحركاتهم اليومية. إن الرسالة التي وجهها السيد أيان بلير إلى سكان لندن

والتي تفيد ما يلي: " بتأكيد، إن أولادي يستعملون خدمة النقل المشترك. أنا أحفز الجميع بأن يلجأوا إلى استعمال خدمات النقل المشترك اللندنية لأن آخر ما نريده، هو أن نجعل الإرهاب والإرهابيين يفوزون ويتغلبون على إرادتنا، وبأن يقوموا بتغيير ليس نمط حياتنا وحسب، بل بتغيير آمالنا وتطلعاتنا التي نرسمها للمستقبل ". في الحقيقة، فإن القول المزعوم بأنه كانت هناك مؤامرة إرهابية تم إحباط تنفيذها في صيف 2006، والتي كان مخططاً لها أن تستهدف محاولة تفجير الخطوط الجوية عبر البحر الأطلنطي Transatlantic airlines في وسط رحلاتها، وفي هذه الأجواء، ومع الذكريات التي نحملها من حادثة الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001 حيث تمت مهاجمة الإرهابيين لمدينة نيويورك، وكون هذه الحادثة لا تزال طازجة، فغنى العديد من الناس ألغوا واستغنوا عن السفر أيضاً.

إن عدم مقاومة انتشار هذا الخوف من صحوة التفجيرات التي يمكن أن تطال لندن، البريطانيين قد قالوا لنا وبكل فخر إحساسهم الذي ينطوي على المؤازرة والتضامن والوحدة التي شعروا بها خلال حدوث هذا، وإنه لأمر يستمر اليوم وبالدرجة ذاتها. البعض قارنوا هذا التضامن الموجود بأنه مشابه للتضامن الذي كان يسود العقلية البليتزية Blitz mentality خلال الحرب العالمية الثانية، مع العلم بأنه معلوم أن التهديدات التي تسود اليوم هي مغايرة لتلك التي كانت تسود خلال الحقبة التي خلت. هناك طالبة مسلمة قالت لنا تحت وطأة دموعها كيف أنها كانت تمشي طوال الطريق المؤدية إلى بيتها وهي ترتدي الحجاب في السابع من يوليو / تموز من العام 2005، وكيف كان الناس ينظرون إليها لأنهم أرادوا التحقق من أنها بخير ما يرام نظراً لبكائها، وكانوا يريدون حمايتها من أي سوء فعل بحقها أو أي إجحاف يمكن أن يواجهها. الكلمة القوية التي قالها رئيس البلدية " لندن واحدة " كانت رسالة تعتبر عبرة جيدة لقيادة الجماعات المختلفة الانتماءات، سمتها بأنها تجمع الناس سوياً في أوقات صعبة، حرجة ومشحونة بالتوتر والإجهاد. إن الرئيس السابق لجهاز الشرطة الإسباني وخلال زيارته التي أجراها لبراسيلز قال لنا بأن حس التضامن هذا نفسه، هو الذي ساهم أولياً وفعلياً بأن تتعافى مدريد بعد ما أصابها من التفجيرات الإرهابية التي حصلت بتاريخ الحادي عشر من مارس / آذار العام 2004. ومن ضمن هذا كله، فهناك لندنيون يبدو عليهم بأنهم لا مبالون بأي من هذه التهديدات. وهناك بعض آخر يبدو وكأنهم مصممون بأنهم لا يريدون أن يذعنوا له أبداً. هناك البعض ممن صرحوا واصفين كيف أنهم دخلوا إلى الأنفاق بتاريخ الثامن من يوليو / تموز العام 2005 فاقدوا العقل وهم مدممون. حتى هؤلاء الذين يؤمنون بأن الإرهاب الدولي يطرح خطراً حالياً وحقيقياً، فإن البعض منهم لم يقم بتغيير أي شيء من أعماله أو تحركاته اليومية بسبب هذا الخطر المحدق. وقد تمت الملاحظة بشكل متكرر بأن الأشخاص الذين سافروا أو توجهوا إلى قلب لندن، كانوا الأكثر خوفاً من فعل ذلك، لكنهم بالرغم من ذلك قصدوا الوجهة التي يريدونها. إن زوار لندن هم أكثر خوفاً من التهديدات بالتفجيرات الإرهابية من سكان لندن أنفسهم. هذا الخوف ناتج من الزوار مواطني لندن الآتين من مناطق أخرى إلى قلب لندن أكثر مما هو ناتج من الزوار الآتين إلى لندن من الخارج. إن هذا النفور من السفر والتوجه إلى لندن كان الأقوى بالنسبة للعائلات التي لديها أولاد.

Hatred

الحقد:

عند كل استشارة تقريباً، كنا نسمع قصصاً وروايات صورية عن ردود الفعل السلبية ضد المسلمين منذ أن حصلت حادثة السابع من يوليو / تموز من العام 2005، والتي أحسها العديد من الناس على أنها ردة فعل. إنه لمن الواضح بأن من قاموا بالتفجيرات في لندن، لم يفعلوا أي شيء بشأن قضية المسلمين في المملكة المتحدة. وبحسب الشروط المباشرة، فإن المفجرين الذين قاموا بتفجير المواد التفجيرية في أنفاق القطارات، جميعهم وضعوا هذه المواد في مناطق مكتظة بالعناصر الإسلامية الذين يقيمون بالقرب من هذه المناطق، وإن الكثير من المسلمين كانوا من بين هؤلاء الضحايا. وبطريقة غير مباشرة، وبحسب الأشخاص الذين استشرناهم، فإن هذه الأعمال الشنيعة قد تسببت

بشحن خبيث لإحساس الخوف من الإسلام، هذا الإحساس يتمركز في العاصمة وفي أرجاء البلد بأكمله.

روت لنا إحدى طالبات المدارس، كيف أن صديقها الذي تربطها به علاقة صداقة منذ وقت طويل قال لها بأنها إرهابية حين كانا في ملعب المدرسة. هناك أيضاً عائلة مسلمة تقطن في منطقة نيوهام، استفاقوا بتاريخ الثامن من يوليو / تموز العام 2005 ليجدوا بأن منزلهم مزين بملصقات ورسامات لها طابع الخوف الوهمي من الإسلام. حادثة أخرى عن شاب مسلم صرح قائلاً: " لقد تركت لحيتي غير حليقة لتطول ومشيت في أوكسفورد سيركوس، كان الناس ينظرون إلي وكأني شخص مضحك ". موظفون ينتمون إلى إحدى الجماعات التي لديها مشروعها الإذاعي الخاص في منطقة غرب لندن صرحت القول: " بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005، كنا بصدد إجراء فصل في منطقة أكتون. ولكن بعد الحادثة، توقفت النساء المسلمات عن المجيء وتخلفن عن حضور باقي البرنامج لما تبقى من الأسبوع وذلك لأنهن كن خائفات ولكن لسي من التفجيرات بل من خوفهن من أن يتم نبذهن بسبب لباسهن الإسلامي ". أما النساء غير المسلمات، فقد قاربن المشكلة وهن يحاولون السفر خارج البلاد بسبب أسماء أزواجهن التي تدل على أنهم مسلمين. هناك امرأة آسيوية تنتمي إلى المشروع النسائي قالت لنا: " منذ السابع من يوليو / تموز العام 2005، إن النساء المسلمات اللواتي قمنا بتشجيعهن على الخروج من منازلهن لتعلم اللغة الإنكليزية، قد تم الآن زجهن من جديد إلى منازلهن وعدم الخروج أبداً بهدف إكمال ما بدأنه ". وإن النساء المسلمات اللواتي يرتدين الحجاب، عانوا كثيراً من النبذ بسببه في أوقات تواجدهم داخل المراكز التجارية وكانت هناك الكثير من حوادث البصق عليهم في الشوارع. وهناك بعض المراكز الجماعية التي بدأت بشن حملات دفاعية عن نفسها وحقوقها عبر استحداث صفوف توضح وتعرف لماذا تلبس النساء المسلمات حجاباً ولباساً خاصاً بالإسلام. لقد تناهى إلى سمعنا في العديد من المرات كيف أن النساء المسلمات المتطوعات يسحبون أنفسهم وينزوون بعيدا عن التواصل الاجتماعي والعلاقات المترتبة عليه وذلك نتيجة لتزايد التوتر بسبب ما حصل بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005، مختارين نتيجة لذلك، البقاء داخل منازلهن خصوصاً خلال ساعات المساء والليل، مفضلين ذلك على الخروج والتعرض لهجومات ضد الإسلام. هناك نساء صوماليات الجنسية في منطقتي هاميرسميث وفولهام قالوا لنا بأنهم شعروا وكأن تحركاتهم مراقبة. وهناك أيضاً مسلم بعمر المراهقة راح يفسر لوالدته قائلاً: " أنا لا أريد أن ألبس الجلباب ولا القبعة عند الذهاب إلى الجامع، لأني إذا ما لبستهما، فإن الجميع سوف يعرف حتماً بأني مسلم ". وخلا الأشهر التي تلت حادثة، السابع من يوليو / تموز العام 2005 هناك شريك سكن أحد الطلاب المسلمين الذي لم يكن يسمح لرفيقه هذا بالتوجه إلى قلب لندن قبل أن يقوم بحلق ذقنه. شخص آخر أيضاً شهر خلال يوليو / تموز 2005 وخلال الأشهر التي تلت، بأن كان عليه أن ينقل ما بحوزته من أغراض في أكياس بلاستيكية شفافة لأنه كان يريد تلافي أن يتم النظر إليه بطريقة تثير الشكوك. رجل مسلم آخر، لكنه ملتحٍ، كان يحمل كيساً خلال تنقله في الباص من منطقة إلى أخرى، وقد تسبب أمر لحيته والكيس بأن نظر إليه من كان برفقته على الباص ذاته بالإزعاج الشديد مما دفعه إلى إطلاق ضوء الباص الذي يشير بأنه يريد التوقف، ونزل عند أول محطة تالية قبل أن يصل إلى وجهته الأساسية. لقد وجد الرجال المسلمين أنفسهم في الكثير من المحلات والكثير من المناسبات بأنه غير مرغوب بهم وبالتالي عدم الرغبة بالجلوس إلى جوارهم " أهلاً بكم في عالمنا ". الجميع يفترض بأننا مستعدون دائماً للسرقة والاغتصاب". وفي منطقة ساتون، تردد إلى سمعنا عن حوادث أطفال يقومون بأفعال مسيئة بحق سائقي الحافلات المسلمين. هناك حكايات تروى أيضاً عن حافلات لم تتوقف حين كان يطلب إليها راكب مسلم بالتوقف عند بلوغهم المكان الذي يقصدونه. بعض الناس يبعدون أنفسهم عن معارفهم وأصدقائهم المسلمين وذلك بهدف تجنب بأن يتم ربطهم بهم بأية علاقة. إن ظاهرة الخوف الوهمي من الإسلام قد ارتفعت جداً داخل المراحيض في مبنىً متحد للطلاب في لندن.
قال لنا طلاب مسلمون بأنهم يشعرون بأن مخالطتهم مع الآخرين في الجماعات الإسلامية مع الجامعات الأخرى، يتم النظر إليها الآن على أنها مثيرة للشكوك وحتى عدائية. وقد قال لنا أحد الطلاب المسلمين: " نحن نشعر بالعزلة بسبب ما نؤمن به".

تأثيرات الإرهاب:

إن الخوف من المسلمين ليس محصوراً بمن هم ليسوا مسلمين: رجل مسلم لن يقوم بالابتعاد عن أخ له في الإسلام بسبب ما يحمله بيده من كيس أو ما شابه، ولا بسبب لحيته أو بسبب سماعات الموسيقى التي يرتديها في رحلة على متن القطار. إن المسلمين مجبرين على أن يقوموا بتطوير آليات تواصل تتماشى مع كيفية التعامل مع الإجحاف المتسارع في النمو بحقهم. إن البعض قد لجأ إلى استحداث نكات غير سوية يخبرونها إلى بعضهم البعض وهي تتناول موضوع ما يملونه داخل أكياسهم. هناك عاملة مسلم قامت بإبلاغنا بما يلي: " لقد فرضت عمداً على أولادي حظر التجول ذلك لأني لا أريدهم أن يخرجوا من المنزل ويتعرضوا للهجوم ".

هناك إمام قام بإعطائنا تحليلاً للأسباب التي تقف وراء ظاهرة الخوف الوهمي من الإسلام والجو المشحون بالعدائية والكره لهم: " أنا أعزو سبب هذه النتائج إلى إعلان الحرب على الإرهاب: إن التفرقة وتشويه السمعة لإحدى الجماعات ولجماعة واحدة بالذات، ألا وهي الجماعات الإسلامية.... إن الحرب الصليبية التي أطلقها بوش تم تفسيرها من قبله باستعمال عبارات: " نحن وهم ". وهي حرب إيديولوجية ضد الفاشية الإسلامية والتي تفتح المجال بانتشار رؤية مختلفة لهذه المسألة وتسمح بانطباع تكوّن خاص ألا وهو بأن الحرب على الإرهاب هي الحرب على الإسلام... إن بعض المسلمين يشعرون بأنهم في تواجدهم داخل جوامعهم، وداخل مدارسهم الإيمانية والدينية وأينما كانوا مجتمعين مع بعضهم البعض، هم تحت المراقبة. هل هم العدو المتواجد بيننا؟
هل هم فئة الطابور الخامس؟ إن فعل إيمانهم أصبح مذموماً. إن نظام مقدّساتهم ليسا لها حرمة بات محور تساؤل عرضة للسخرية وفي ما يخص موضوع الرسوم المتحركة الدانيماركية المنشأ والتي تصور النبي محمد على أنه إرهابي، أضاف الإمام بقوله: " هذا أمر لا يمت بصلة إلى حرية التعبير. إن المثقفين الدانيماركيين يثيرون ويدفعون عمداً بالمسائل الحساسة الهامشية التي تخص الجماعات الإسلامية المتواجدة في الدانمرك. لا تنسوا أبداً بعض الكوارث التي حصلت في أوروبا والتي بدأت بسبب رسوم كاريكاتورية كان موضوعها السخرية والتقليل من شأن إحدى الجماعات. وإن المسلمين اليوم لخائفون بأنه وفي بعض الأحياء، هناك بدء لما يشبه ما حصل في أوروبا.... هناك 7000 بوسني مسلم قد قتلوا بالرغم من وصاية الأمم المتحدة وتواجدها. إن الصرب قد جاؤوا وقاموا بقتلهم خلال بضعة ليال. لذا فإن مخاوفنا حقيقية وترتكز على أسس واقعية ومثبتة بالتجربة ".

إن بعض المسلمين قاموا بالرد على ردود الفعل تلك وذلك عبر إعادة تأكيد إيمانهم. شاب مسلم من بريكستون قال لنا: " إن الثياب التي يرتديها الإسلام تجعلني أشعر بأني مسلم بالفعل أكثر وأكثر... إنها تعطيك قوة أكبر، لأنه ومثلما أنك تريد أن يعلم الجميع بأنك مسلم وبأنك سعيد لأنك كذلك.... ولكن كيف يعقل بأنه ليس لديك الحق بأن تقوم بأفعال صلاتك خارج جامع بريكستون؟؟ أنا أجد سماع أجراس الكنائس تقرع، على أنه أمر غريب ". من الملاحظ بأن هناك زيادة في نسب التحولات التي يقوم بها العنصر الشبابي إلى الدين الإسلامي، ولكن لا يتم كل ذلك لأسباب وأهداف إيجابية كما صرح أحد الشبان المجربين في الشوارع من جنوب لندن بشكل صريح قائلاً: " توجد لدينا في منطقة لامبيث عصابتين أساسيتين، اسم أحداهما س م س SMS والأخرى اسمها ب د س PDC، لكن ولا واحدة من العصابتين تطلق على نفسها اسم " عصابة " بل يطلقون على أنفسهم " عائلة الشارع " أو " الطاقم ". في البداية، كانت هذه العصابات مجرد عصابات، لكنها اليوم منتشرة ومؤثرة في كامل عجلة الإرهاب الإسلامي الأصولي.... هذه الطواقم قد استغلت أحاث صيف العام 2005 واستعملتها كعذر لتوظيف العناصر الشبابية بينما كانت نيتهم بأن يحثوا هؤلاء الناس أكثر إسلاماً لكي يتسنى لهم أن تتوفر لديهم مسائل أكبر كي يتعاملوا معها ".

إن رد الفعل هذا لم يكن صادراً عن الإسلام فقط وحسب، بل وأيضاً تم الشعور به من قبل الآسيويين والجماعات الإيمانية الأخرى. لكن لم تتم مهاجمة مجموعات إيمانية أخرى ولم تكن عرضة للإساءة. إن الرجال المنتمين إلى الديانة السيخية قد تم التعرف إليهم مع أسامة بن لادن بسبب عمائمهم. الشخص الأول في الولايات المتحدة الذي تم ضربه بالرصاص حتى الموت في بعد ظهر الحادي عشر من سبتمبر / أيلول العام 2001 كان بلبيرسينغ سودهي وهو رجل سيخي. هناك امرأة من السيخ قالت بشكل مستقل: " إن المسألة هي عنصرية بحت، من غير المهم إذا كنا مسلمين أو هندي أو سيخ. بالنسبة للعرقي: نحن كلنا متشابهون ". وهناك شابة بعمر السابعة عشر من منطقة ساوثوورك، تشتكي وتقول : " بأنه ومنذ السابع من يوليو / تموز من العام 2005، فإن التمييز قد تزايد إلى حد كبير، وإنه يحزنني كثيراً أن أفكر بأن المجتمع قد كوّن صورة مماثلة لما يسمونه الإرهاب. أنا لم أولد هنا غناه لمن الواضح بأني أجنبية. لكن ها هذا يعني بأني أحد المشتبه بهم؟. إن الجماعات اليهودية تشعر بأنها مستهدفة ولكن بمقدارات متفاوتة وبأنها عرضة للتهديدات الإرهابية وهجماتها. إن المركزية المعادية للساميّة المتواجدة في الخطابات الإسلامية (كمثل تلك الخطابات التي يلقيها أبو قتادة) والدعاء بحصول هجمات إرهابية على الشعب اليهودي وعلى ممتلكاته حول العالم مما يجعل اليهود غير متساهلين مع التهديدات الحالية التي تواجههم. هذه القضية مثارة بالدمج المتعمد والتشويش من قبل الأميركيين، البريطانيين، الإسرائيليين واليهود لمن من أمثال أيمن الظواهري. إن وجود المنظمات اليهودية مثل جمعية ثقة أمن الجماعة هو جزيئاً رد فعل على التهديد الإرهابي الذي يطالهم. هناك ثمانون مدرسية يهودية في المملكة المتحدة جميعها تعتمد نظاماً أمنياً بمقاييس عالية جداً بتشددها وذلك بهدف حماية تلاميذها من الإرهاب والسامية المعادية والهجمات التي يمكن أن يتم ارتكابها.

كل هذه المسائل تطرح بثقل تأكيداً على أهمية وجود رد بوليسي متين بوجه ارتكاب جرائم عنصرية وجرائم الحقد. السير أيان بلير صرح القول: " إنه وبعد السابع من يوليو / تموز 2005، كانت هناك فقط أدنى هزة في الإحصاءات التي تم تسجيلها حول ظاهرة الخوف الوهمي من الإسلام والهجمات العنصرية الأخرى، ومن بعد ذلك، عادت مدينة لندن إلى طبيعتها كالسابق ". إن أي اقتراح حول ردود الفعل بشأن العنصرية والخوف الوهمي من الإسلام من بعد حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 فإنها ردود على المستوى المتدني وهي قصيرة المدى كذلك، ومهما يكن من أمر، فإنها لا تحتسب كلياً مع ما اختبره مواطني لندن وتم وضعه بين أيدينا من خلال برنامج الإستشارات هذا. بالمقابل، إن هذا الأمر يقترح بأن الكثير من جرائم الحقد الحاصلة لا يتم التبليغ عنها. هناك موظف استشاري من منطقة ساوثوارك قال لنا التالي: " خلال الأيام التي تلت حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005، ومع أن التقارير المسجلة والتي تم التبليغ عنها للشرطة حول جرائم الحقد لم تسجل ارتفاعاً في النسبة، لكن التقارير المسجلة حول دعم الضحايا قد تضاعفت خلال الشهر الأول ". إن الطرف الثالث الذي يبلغ عن المخططات هو مهم بشكل حيوي وذلك لإيصال الصورة الأصحّ التي تعكس مستويات جرائم الحقد التي تحصل في المدينة وترسمها بشكل أوضح. لقد لاحظ الناس الذين يقطنون في منطقة ساتون مع مرور الوقت، جدية الأمور التي تعتبر حافزاً للجرائم العنصرية والتي تمت ملاحقتها بعد حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 ولوحظ بأنها قد انخفضت بالفعل. إنه لمن الضروري بأن يفهم جهاز الشرطة بأن أي نقص في اعتماد الصرامة في معالجاتهم وردود فعلهم لجرائم الحقد، سوف بتم النظر إليها على أنها دليل واضح لتمييز الشرطة العنصري.

Hatred:
Recommendations and advice

الكراهية:

توصيات ونصائح:

توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

19. التأكيد على أن جهاز شرطة العاصمة يعتبر جرائم الحقد ومن ضمنها الجرائم التي يكون مستوى الحقد فيها منخفضاً لكنها تحصل بشكل متواصل، على أن يتم أخذ هذه الجرائم على أنها خطيرة وبالتالي يجب أن تكون التحقيقات التي يجريها جهاز الشرطة بشأنها جدية إلى أقصى الحدود، وهذا الأمر يجب أن يتضمن الأفعال التي تحث على الكراهية بشكل صارم قدر المستطاع وذلك عبر استحداث طرف ثالث يكون هو المسؤول عن التبليغ عن المخططات، بالإضافة إلى نشر النجاحات التي تم تحقيقها في هذا مجال التحقيقات حول جرائم الكراهية والحقد عبر وسائل الإعلام.

20. القيام بتحسين كيفية جمع البيانات عبر تأشير وتصنيف الجرائم المرتكبة بسبب الحقد كل جريمة حسب الدين التي تم ارتكابها باسمه بشكل دقيق وثابت.

Advice for other bodies

نصائح مرفوعة للهيئات الفاعلة الأخرى:

Communities

71. الجماعات والجاليات: القيام بتشجيع التبليغ عن كل الحوادث الناتجة عن جرائم الحقد لجهاز الشرطة وذلك بهدف رؤية المعتدين الذين ارتكبوا هذه الجرائم يمثلون أمام العدالة وبذلك يكون قد تم إنقاذ العديد من الضحايا المحتملين.

The counter terrorism response

الردود على مكافحة الإرهاب:

إن الردود البوليسية الطارئة على أحداث تفجير لندن التي وقعت بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005، هي نفسها موصى بها من قبل مواطني لندن. هناك العديد من رجال الشرطة الشجعان والموظفين الذين ظلوا يعملون على مدى ساعات طويلة وذلك بهدف محاولة إنقاذ حياة الأفراد وللإبقاء على لندن و مواطني لندن آمنين. إن وظائف " الضوء الأزرق blue light " التي يتبعها جهاز شرطة العاصمة، تم العمل بها بشكل عكس بأن الجهاز قد قام بمهامه على أكمل وجه خلال تلك الفترة العصيبة.

إن العمليات والتحقيقات اللاحقة لمكافحة الإرهاب، تم استقبالها برحابة أكبر من قبل شرائح شعبية متنوعة أكثر. هناك اعتراف وإجماع عام بأن جهاز شرطة العاصمة قد تجاوز حدود مسؤولياته المنوطة له وذلك بهدف الحماية العامة. مهما يكن من أمر، هناك أيضاً مطلب آخر وهو بأن تكون المعالجة البوليسية متناسبة أكثر لتكون مكافحة الإرهاب فعالة، وأن تكون متكافئة ومستندة إلى دلائل محسوسة وواضحة.

هناك أربعة أنماط من الأنشطة البوليسية لمكافحة الإرهاب:
* جمع المعلومات من خلال الجهاز الإستخباراتي.
* إجراء تحقيقات تقليدية.
* إجراء المطاردات.
* تقديم ملفات حالات إلى الإدعاء العام.

بعد استعراض الطبيعة الشاملة للإرهاب الدولي المعاصر، والإصرار الصحيح بأن التحقيقات حول الأعمال الإرهابية تقود حيث تذهب بها وجهات الدلائل والنتائج التي يجدها الجهاز الإستخباراتي. إن السيد آندي هايمان وهو خبير العمليات المختص ومساعد المفوض العام لجهاز شرطة العاصمة، يعترف بأن المعالجة البوليسية لعمليات مكافحة الإرهاب تبدو مرات على أنها: " مطاردة ذنبك حول العالم ".

إن الإحصاءات التالية والتي تغطي المدة الزمنية ما بين الحادي عشر من سبتمبر / أيلول من العام 2001 وحتى تاريخ الثالث عشر من كانون الأول للعام 2006، والتي تصف نتائج المعالجات البوليسية في عمليات مكافحة الإرهاب والادعاء على هذه الاعتداءات داخل المملكة المتحدة (باستثناء منطقة أيرلندا الشمالية) منذ الهجمات المرتكبة من قبل القاعدة على مدينة نيويورك تظهر التالي:

* بلغ عدد التوقيفات بحق الأشخاص التي تمت بناءً على نصوص التشريعات التي تندرج تحت الخانة الإرهابية (أو التوقيفات التي تمت بحسب التشريعات الأخرى حيث أن التحقيقات بشأنها قد أظهرت بأن ما يجري متعلق بأمور إرهابية وبالتالي يكون التحقيق ذات طابع إرهابي): 1,166 شخصاً.

* بلغ عدد الذين تم إطلاق سراحهم دون توجيه التهم إليهم: 652 شخصاً أي ما معدله 56%.

* بلغ عدد الأشخاص الذين تم الإدعاء عليهم بتهم تتعلق بضلوعهم بعمليات إرهابية بناءً على قانون الإرهاب لعام 2000: 221 شخصاً، أي ما نسبته % 19.

* بلغ عدد الأشخاص الذين تم الإدعاء عليهم بتهم ليست لها أساسات في التشريعات القانونية تحت خانة الإرهاب: 186 شخصاً، أي ما نسبته % 16

* بلغ عدد الأشخاص الذين تم تسليمهم لسلطات دائرة الهجرة 74 شخصاً، أي ما نسبته % 6.

* الترتيبات الأخرى التي خلت ما تم ذكره أعلاه (بشكل حذر جداً، تم التعامل مع حالات خاصة بموجب التشريعات القانونية للصحة العقلية، وحالات أخرى بموجب إجراءات القانون للشباب المسيئين. تم نقل هذه الحالات وإحالتها إلى سلطة جهاز شرطة أيرلندا الشمالية وبرعايتها، أو تم حجزهم بموجب تفويض التسليم للولايات المتحدة الأميركية، وقد بلغ عدد هؤلاء الأشخاص 33، أي ما نسبته 3%.

* بلغ عدد الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم بموجب قانون الإرهاب الفعل 2000: 40 شخصاً.

* بلغ عدد الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم بموجب تشريعات أخرى: 180 شخصاً.

* بلغ عدد الأشخاص الذين تتم محاكمتهم في الوقت الحالي أم أنهم بانتظار أن يحين وقت بدء محاكمتهم المقرر لارتكابهم أعمال إرهابية: 98 شخصاً.

(المصدر: قيادة مكافحة الإرهاب، جهاز شرطة العاصمة، كانون الثاني 2007)

إن التوقيفات وبالتالي التهم والتي ذكرنا نسبها في الأعلى، يمكن أن تتم مقارنتها مع معدل التوقيفات والتهم الناتجة عن جهاز شرطة العاصمة مقارنة مع كل باقي أنواع التهم والخروقات القانونية والتي سجلت للعام 2005 – 2006 ما نسبته % 43.

(المصدر: مديرية الأداء، جهاز شرطة العاصمة، بتاريخ شباط 2007)

يجب أن يبقى محفوراً في ذهن الجميع بأنه وفي بعض الحالات، فإن الأشخاص الذين لفتوا انتباه جهاز الشرطة خلال عمليات المكافحات الإرهابية وتم الإدعاء عليهم لاحقاً بتهم أخرى بموجب

تشريعات القوانين التي لا تندرج تحت الخانة الإرهابية، مثال على ذلك، خروقات الاحتيال أو انتحال صفة شخص آخر، والتي شك في حينها جهاز الشرطة بهؤلاء الأشخاص على أنهم مرتبطون بالإرهاب ولكن لم تكن لديهم معلومات كافية ليثبتوا على أساسها بشكل قاطع ضلوع هؤلاء الأشخاص أمام المحكمة. كم يجب أن يكون معلوماً أيضاً، بأن بعض التوقيفات التي قامت على أساس استطلاعي كونها تحت التحقيق بشأن علاقتها بأعمال إرهابية، وقد تمت جميعها على أساس وقائي بحت. مثال على ذلك التوقيفات التي قامت بحق أشخاص كانوا يصورون بكاميرات الفيديو المواقع الأيقونية الأثرية وقد تم الإفراج عنهم في غضون ساعات قليلة من الوقت من بعد عملية الاعتقال. إنه وبهدف نقض الاعتقال الحاصل جراء التهم الموجهة للشخص، فإن الشرطة تستمر بكونها غير مركزة تماماً " ببعثاتها للاصطياد fishing expeditions "، وتقوم دون أي داع لذلك بتوقيف صفوف كثيرة من البريئين، لذلك إنه من الضروري أن ننصحهم بأن يرتبوا وينشروا عبر الإعلام الإحصاءات الآنية والتي هي غير متوفرة في الوقت الحالي، والتي تظهر بوضوح كيف أن معظم التوقيفات التي تم ذكرها في الأعلى والتي حصلت بحق العديد من الأشخاص كانت مجرد اعتقالات وقائية.

إن الحالات المسجلة للنشاطات التي قامت بها الشرطة بغية مكافحة الإرهاب والتي تم حصولها مع معظم مواطني لندن هي التالية:

* ملاحقة وتوقيف كل من تم التشكيك على إمكانية كونهم مفجرين انتحاريين لحادثة تفجير لندن التي حصلت بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005.

* الرمي بالرصاص والتسبب بالموت للبرازيلي البريء جان شارل دو مينزيس وذلك في نفق محطة ستوكويل بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005.

* الهجوم على الرقم 46 والرقم 48 على طريق لانسدا وني في منطقة فوريست غايت بتاريخ الثاني من حزيران 2006 وذلك نتيجة عملية اعتقال إخوة أبو القوير ومحمد عبد القهار الذي تمت إصابته بطلقات العيارات النارية على يد الشرطة عن طريق الخطأ وعرضياً خلال الهجوم.

* التفتيش الذي حصل في المدرسة الإسلامية وهي مدرسة الجامعة الإسلامية التي تقع في تقاطع ماركس، في منطقة شرق ساسيكس بتاريخ الأول من سبتمبر / أيلول العام 2006.

* الاعتقالات التي تمت بحق 24 شخص كانت لهم علاقة بالمؤامرة المزعومة باستعمالهم سائل مفجر لتفجير رحلات تابعة للخطوط الجوية الأطلنطيكية في آب من العام 2006.

* العديد من الاعتقالات تمت على أساس ضلوع من اعتقلوا بمزاعم عمليات إرهابية في والثام فوريست بتاريخ العاشر من آب في العام 2006.

* سلسلة من الاعتقالات المنسقة عبر منطقة بيرمينغهام بتاريخ 31 كانون الثاني من العام 2007 والتي يشتبه بأن لها علاقة بالمؤامرة المزعومة لخطف وقطع رأس جندي بريطاني مسلم هو حالياً في السلك العسكري.

هذه الأمثال الواضحة والظاهرة لعمليات مكافحة الإرهاب تتسبب بانقسام بين مواطني لندن وذلك من ناحية الثقة التي يطالبون بها. هناك شخص شاب قام بإبداء رأيه الخاص حول هذا الأمر وعبر عنه بالقول بأن الوسائل التي تم استخدامها كانت غاية في القسوة بحق الأشخاص الذين طالبهم قائلاً: " إن لمن الأفضل أن نكون متنبهين على أن نكون أموات ". هذه الوسائل قد تركت بالتأكيد بعض أقسام الجماعات والمسلمين منهم على وجه الخصوص يشعرون بأنهم عرضة للضعف وخائفين

نتيجة لذلك. إن التعليقات الصادرة عن المسلمين الذين تحدثوا إلينا تضمنت التالي: " إن المسلمين المتواجدين في المملكة المتحدة يمكن أن يتم اعتقالهم عند الرغبة بذلك على ما يبدو. لا حاجة لأن تكون هناك أية جريمة مرتكبة ". " إن الهجمات الحاصلة لمكافحة الإرهاب لها تأثر لا تجريمي على الجماعات الإسلامية. إن المجتمع الإسلامي بأكمله يتم اعتباره على أنه مشتبه به "، " إن الجماعة في منطقة وولثام فوريست اعتبر نفسه تحت الحصار "، وإن " جماعتي قد تعرضت إلى هزة تحت حالة من الهلع ".

إن إطلاق الرصاص الذي أدى إلى مقتل جان شارل مينيزيس على يد ضباط من الشرطة بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005 قد استقطبت رأي المجتمع. هناك امرأة شابة من الجنوب الأفريقي طرحت السؤال: " أنا لا أفهم لماذا، غدا كان قانون التوقف والبحث فاعلاً، فلماذا لم يقوموا بتوقيفه... كنت في الخارج عدة مرات برفقة أصدقاء لي وكنا نرى كيف كان البوليسي يتوجه نحو المراهقين، يقوم بتوقيفهم وتفتيشهم... إذا ما كانوا يشكون بوجود شخص إرهابي، طليق في الشارع، فلماذا لا يوقفونه ويفتشونه؟.... ألن يكون الأمر فعالاً أكثر إذا ما طرحوا عليه الأسئلة، لا أن يقوموا بقتله، وذلك لأخذ المعلومات التي يمكن أن تكون بحوزته..وإذا كان واجداً من هؤلاء الإرهابيين، فهناك حتماً تواجد لإرهابيين آخرين قاموا بمعاونته، لهذا السبب بالذات، وبدل أن يقوموا بقتله، فباستطاعتهم إذاً اعتقاله بهدف الحصول على معلومات أكثر لاكتشاف ما إذا كانت هناك مخططات أخرى لهجمات تالية ". هناك عائلة آسيوية تعيش في منطقة ميرتون، لا تسمح لولدها المراهق باستعمال الأنفاق بعد حادثة الخوف تلك وتلافياً لأن يتعرضوا لإطلاق النار الصادر عن الشرطة. وقد شعر لندنيون آخرون بأن موت السيد مينيزيس، بالرغم من أنه حصل بطريقة مأساوية، فإنه يخدم بوضع إرهابيين محتملين جانباً. إن هذا الأمر ساعد على طمأنة الناس بأن الشرطة قادرة على التحرك ومعالجة الأوضاع وهو ما يعد المسؤولية الأولى التي تقع على عاتقهم بهدف حماية عامة الناس. في منطقة بارنيت، أكد اللندنيون بأن استعمال جهاز الشرطة للقوة القاتلة هو أمر ضروري في الحالات القصوى، وبأن الأخطاء المأساوية كمثل ما حصل، كان أمر محزن لكن كان من المستحيل تلافي حصوله. إن المقر الرئيسي لجهاز شرطة العاصمة أي ستيف هاوس صرح لجمهور من مواطني لندن بأن مستويات الاهتمام بالبحث بما سار بشكل خاطىء في هذه النهار في منطقة ستوكويل قد انحسر في دوائر مغلقة: في مجال يقارب حوالي ميلا مربع من سكوتلاندا يارد، وهذه يتضمن منطقتي ويستمينستر ووايتهول، كان لا يزال هناك الكثير من الاهتمام.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE

الردود على مكافحة الإرهاب:

إن اللندنيين المتواجدين خارج هذه المنطقة كانوا أيضاً معنيين ولكن بنسبة أقل: الاهتمام في باقي المملكة المتحدة كان أقل بشكل واضح، أما باقي العالم فقد كان غير مكترث إلى حد كبير بحصول ذلك الحادث العرضي. إنه من المهم أن نعي بأن كل ضباط الشرطة الكبار يتوجهون إلى اللندنيين خلال هذا البرنامج وعربون عن تأسفهم الشديد وحزنهم لهذا الفقدان المأساوي لحياة أحد الأشخاص البريئين على يد رجال الشرطة، وإنهم يصرحون القول بأنهم سوف يعملون على وضع الحلول لتلافي حصول مثل هذا الأمر في المستقبل وعدم تكرره بتاتاً. كان هذا الأمر مقبول عموماً من قبل اللندنيين عبر هذه الاستشارة التي تهدف إلى حماية القطاع العام، وبأن استعمال الشرطة ولجوئها إلى القوة القاتلة لا يزال أمر محتمل الحدوث.

إن أبعاد الحقبة التي أدت إلى مقتل جان شارل دو مينيزيس المأساوي يبدو وكأنها قد أوهنت الاعتماد والثقة العامة بجهاز الشرطة، وليس من ناحية أطلاق النار بالأكثر، بل بالأحرى التصريحات ووسائل الاتصال الذي قامت به الشرطة تعليقاً على هذا الحادث. هذا لا يزال موضوعاً متواصلاً في التحقيقات التي تجريها لجنة شكاوى الشرطة المستقلة. إن هيئة شرطة العاصمة وبموجب القانون، ليست مخولة لتمرير تعليقاتها ونشرها حول هذه المسألة. مهما يكن من أمر، فإن الأمر يكون أشبه

بالمراوغة من قبلنا إذا ما أردنا أن نمثل آراء اللندنيين التي عبروا عنها حول هذا الموضوع. هناك نقص محسوس من ناحية المفوض والتي يتم اعتبارها مقلقة، لأنه قد تم اعتبار الأمر على أنه برهان على الفوضى والتشويش في منطقة نيو سكوتلاند يارد. شهادات شهود عيان غير دقيقة تم أخذها من نفق محطة ستوكويل، وتم اعتمادها من قبل وسائل الإعلام في ذلك الوقت وبثها للمشاهدين. هذا الأمر تم اعتباره من قبل شريحة كبيرة على أنه تعليق غير رسمي صادر عن الشرطة. هذه الشهادات التي لا تتسم بالدقة، اقترحت بأن جان شارل كان يرتدي سترة سميكة بشكل غير ملائم، وبأنه قفز من فوق بوابات التذاكر وأخبار أخرى مماثلة تم اختلاقها جعلت الآراء تتجه في منحى كمثل قول " إنه يستحق ما حصل له "، والتي لفترة من الوقت قامت بتلويث سمعة شخص بريء كلياً من الظنون التي أدت إلى مقتله التي نفذت خلال وقت وجيز. بينما تجر لجنة شكاوى الشرطة المستقلة كعب حذائها أي تمشي ببطء في مسيرة تحقيقاتها، فإن النظرة الواسعة لهؤلاء الذين قمنا باستشارتهم، التي يمكن أن يوافق وألا يوافق على ما تقدموا به من قبل لجنة شكاوى الشرطة المستقلة حين تنتهي من تقرير نتائج التحقيقات التي توصلت إليه وتقوم بإعلانه، ذلك لأنه يمكن أن يتضمن التقرير شقاً يقول بأنه كان هناك بعض الشهادات المضللة من بين الكثير منها الذي تم تقديمه، وبأنه لم يقم أحد بتحريك ساكن لمنع هذا الأمر. إن طول الوقت الذي امتدت على مداه التحقيقات مثل تلك التي تجريها لجنة شكاوى الشرطة المستقلة تمنع ضباط الشرطة من وضع روايتهم لمجرى الأحداث من وجهة نظر كل منهم الخاصة ونشرها علانية للرأي العام. هذا الواقع يفرض الصمت من الجهات الرسمية والذي يؤدي إلى نتائج مؤذية بحقهم من ناحية الثقة العامة في جهاز الشرطة.

إن الهجوم البوليسي على منطقة فوريست غايت بهدف البحث عن قنبلتين مزعومتين بتاريخ الثاني من حزيران العام 2006، والتي أدت إلى إطلاق النار ومقتل رجل بريء عن طريق الخطأ بشكل عرضي، هذا بالإضافة إلى توقيف أحد الرجال دون وجود تهمة بحقه ثم إطلاق سراحه من دون تبرير. هذا أيضاً ما أيقظ شعوراً قوياً بين اللندنيين. إن وجهة النظر المتشاركة بالشكل الأوسع كانت كالتالي: " إن حادثة فوريست غايت تسببت بموجات من الغضب وبخسارة الثقة من خلال الطريقة التي تم التعامل على أساسها ". هناك محام من المنطقة التي حصلت فيها الهجمات البوليسية تلك علق على الأمر بقوله: " إن الإتجاه العام لدى من يمثلون الإسلام هو بأنهم وضعوا تحت حجم هائل من الضغط بعد حادثة الفوريست غايت وذلك لأنهم لم يأخذوا اتجاهاً فدائياً ". وقد اعترف آندي هايمن بالتالي: " إن الأمر الذي لن أقوم به مجدداً، هو أن أقلل من تقدير الدرجة التي يمكن لها أن تؤثر على المجتمع وبعض الأشياء الأخرى التي كنا نطلب من الضباط القيام بها بينما نحن لم نقم بالطلب إليهم أن ينفذوها خلال قيامهم بعملياتهم وعلى الأرجح إننا لم نطلب منهم حتى أن قوموا بها خلال التدريبات التي خضعوا لها قبل ذلك الوقت ".

بينما يعترف جهاز الشرطة بارتكابه بعض الأخطاء التي تخللت قيامهم بتلك العملية وتأثير هذه الأخطاء على المجتمع وكيف تم تلقيها، لكنه وفي الوقت نفسه لم يعتذر عن الطريقة التي شن بها هذا الهجوم. إن السيد أيان بلير قد صرح حول حالة الشرطة هذه بقوله: " لو كان لدينا جهاز استخباراتي متخصص نستطيع أن نعول عليه ولم نقم بفعل شيء حيال هذا الأمر، فغنه لن يكون لديه توصيف وظيفي بعد ذلك، ولن يستحق العمل بعد هذا أيضاً.... أنت ملعون إذا قمت بفعل هذا، لكنك ستكون ملعون كلياً إذا لم تفعل كل هذا... نحن بحاجة إلى أن نكون شاكرين لوجود أناس شجعان بالمقدار الكافي للدخول إلى ذاك المنزل في الساعة الرابعة فجراً. لأنه لو كان الإخبار الإستخباراتي صحيحاً، فإن الرد على مكافحة الإرهاب الذي يطاردونه كان ليكون نوعاً رهيباً من الأسلحة. كانوا ليباشروا بالعملية وفي عقولهم ذكرى حادثة مدريد، حيث أن أعداد ضباط الشرطة الذين دخلوا إلى المنزل، قد خرج نصفهم أموات في الصناديق. هذا تهديد واضح للخوف الذي يواجههم، وإن ما يقومون به لهو أمر غاية في الشجاعة ". هناك محام من نيوهام زاد في القول على هذا الأمر: " إن معظم القاطنين يقدرون بالفعل الأمر الذي ذهب البوليس لأجل القيام به في ذاك المكان....هناك البعض من الذين يعيشون في تلك المنطقة قالوا بأنهم لم يروا في حياتهم هذا العدد من

ضباط الشرطة، وإنهم ليتمنون تواجد هذا العدد دائماً وعلى مدار السنة كلها ". البعض من الناس اقترح علينا قائلاً: " ليست هناك نار من دون دخان ".

من المفترض أن يكون معلوماً بأن لجنة شكاوى الشرطة المستقلة قد نشرت الآن تقريرين متعلقين بالهجوم على فوريست غايت. التقرير الأول الذي نشر بتاريخ الثالث من آب من العام 2006 وخلاصته بأن عملية إطلاق النار على السيد عبد القهار من قبل أحد ضباط الشرطة خلال الهجوم كان حادثاً عرضياً. في التقرير الثاني الذي تم نشره بتاريخ الثالث عشر من شباط العام 2007، المفوضة العامة للجنة شكاوى الشرطة المستقلة، السيدة ديبورا غلاس، صرحت خلاصة التقرير بقولها: " نحن لا ننتقد جهاز الشرطة لقيامه بهذه العملية التي نفذها والتي كانت في جوهرها للمحافظة على السلامة العامة. ولا نحن نشكك بأن عملية على هذا المقياس، بوجود ضباط شرطة مسلحين بكامل عتادهم ويلبسون الثياب الواقية للرصاص، كانت لتكون محنة مرعبة لكل من هم متورطون بها. لكن وبينما كانت الشرطة على حق في عدم سماحها لأي تهاون في حق السلامة العامة والمخاطرة بهذا الأمر، فإنه يجب عليهم بالمقابل أن يقوموا بالتخطيط بشكل واقعي للإمكانيات التي يمكن أن يشوبها الخطأ في المعلومات التي يوفرها الجهاز الإستخباراتي ويزودهم بها ". إن لجنة شكاوى الشرطة المستقلة قد قامت بتقديم عدد من التوصيات لجهاز شرطة العاصمة وذلك تبعاً للتحقيقات التي أجرتها بخصوص تلك الحادثة والنتائج التي توصلت إليها. إن العديد من هذه التوصيات المرفوعة كمثل تلك التي تقول بأنه " يجب على جهاز شرطة العاصمة أن يفسر علناً الوسائل التي يتبعها في تقديراته وردود فعله على ما يقوم به الجهاز الإستخباراتي بتزويدهم به، وذلك للرد على بعض وجهات النظر التي لدى العامة والتي يمكن أن يساء استعمالها "، كما يجب تأييد التوصيات الصادرة عن جهاز شرطة العاصمة نفسه ضمن هذا التقرير.

إن مساعدة المفوض العام، الخبيرة في شؤون عمليات الشرطة الميدانية وهي روز فيتزباتريك تقول بأن جهاز شرطة العاصمة يفهم جيداً تحفظات عامة الناس حول موضوع مكافحة الإرهاب والعمليات التي تجرى بهذا الهدف، وهم يعرفون تماماً بأن سمعة جهاز شرطة العاصمة ومصداقيته في هذه المسألة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب المعتمدة والتي تتطلب دعم عامة الناس لها: " لو كان لدى الناس تفهم أوسع من ذاك المتواجد حالياً ليفهموا لماذا نقوم بفعل ما نقوم به، وقد قمنا بالتفسير أكثر حول الوسائل التي نعتمدها. أظن بأنه كان ليكون هناك مقدار فهم أشمل وثقة أكبر واعتماد أكثر على ما نفعله ". إنها تعترف بحاجة الشرطة لنشر الحس الثقافي الذي يتم من خلاله تنفيذ عملياتهم. ونعطي المثال على هذا الأمر: " إن كان هناك ضابط من الشرطة ولم يكن لديه أية خلفية أو سبب يعوزه الدخول إلى أحد المباني المخصصة للعبادة، أو الأملاك الدينية ويأتي ظرف يحوجه الدخول إلى مثل تلك الأمكنة، فإنه حتماً سوف يود الدخول بشكل حساس جداً وسوف يحاول أن يتفهم... الطريقة الأمثل لفعل هذا. عند الساعة الثالثة صباحاً، أنا أريد التأكد بأن لديهم طريقة للوصول إلى تلك المعلومات ". بالتوافق مع ملاحظات السيدة روز فيتزباك، هناك أعضاء من العامة على سبيل المثال، اشتكوا لنا حول ضرورة أن يتوفر للنساء المسلمات اللواتي يتواجدن في البيوت التي تتم مهاجمتها الاحترام وأن يتم حفظ كرامتهن، وإتاحة حماية وضاعتهن. أما النساء اللواتي يتم حجزهن تحت الرقابة البوليسية لأوقات طويلة، فيستحسن أن يتم التعامل معهن وفق اعتبارات خاصة فيما يتعلق بمسائل الاهتمام بالأطفال والأمومة على سبيل المثال. إن جهاز الشرطة يمثل بشكل حاد ومنظور نهاية السلطة حيث تكون نقطة الوصل ما بين العامة والدولة، وبذلك يكون جهاز الشرطة الأداة التي تعكس تصرفات الدولة ككل ويتم الحكم عليها بحسب ما يتصرف هذا الجهاز.

هناك نتيجة واحدة للردود على مكافحة الشرطة للإرهاب منذ حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 إلا وهي بأن المجتمع الإسلامي يشعر بأنه تحت الفحص. هناك رجا من منطقة والثامستو والذي يقطن بالقرب من هؤلاء الأشخاص الذين تم اعتقالهم في والثام فوريست في أواخر العام 2006، قال لنا هذا الرجل: " بينما كنت أذهب إلى متاجر تيسكو لأتبضع للأسبوع، كنت أخرج

متأخراً أكثر فأكثر كل مرة وذلك لأتفادى نظرات ضباط الشرطة المتواجدين أمام باب منزلي... لأنهم حين كانوا يوجهون الأسئلة إلي لكوني جار ذاك الرجل، كنت أشعر بأني أنا الشخص المطلوب، أو أنهم يودون أكثر مما يصرحون به من هذا الرجل... لم أكن أستطيع حتى أن أواجه جاري الذي اعتقلوا حتى أولاده، لأني متأكد تمام التأكيد بأن المعالجات لمكافحة الإرهاب تمتد الآن على طول الطريق على مدى أربع وعشرين ساعة من المراقبة ". تم اعتقال أعداد كثيرة من الإسلام على أساس الشك بهم وبأنهم متورطون بالإرهاب، ثم تم إطلاق سراحهم دون إصدار التهم بحقهم أو الإدعاء عليهم. هذا أمر لا يؤذي سمعة هؤلاء الأشخاص فقط وحسب، بل وإنه أمر يزعزع الثقة بجهاز الشرطة، هذا بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام كافة تتناول هذه التوقيفات وهؤلاء الأشخاص بطريقة لا مسؤولة على أنهم مذنبون أمام العدالة والرأي العام حتى يتم برهان أنهم بريؤون. إ، جهاز الشرطة يقدر الآن هذا الأمر وقد بدأ بالفعل بتطبيق هذه المعرفة حيث تكون هناك عمليات يجرونها ميدانياً. ونعطي المثال الجيد على التحسين التابع لهذه المسألة والتي تم تطبيق هذه التحسينات عبرها، ألا وهي عملية سبتمبر / أيلول 2006 والتي كانت بشأن شكوك بعض الأشخاص بأن هناك أناس يحضرون إلى مخيمات تدريبية للإرهاب. إن غالبية التوقيفات التي تم إجراؤها عندها، قد حصلت على يد ضباط غير مسلحين في مطعم صيني يقع على جسر لندن. كان هذا الإجراء أفضل بكثير من ذاك الذي قام ضباط الشرطة المسلحين بالعصف في منازل الناس وفي مناطق سكنية عند منتصف الليل، وحيث تم توقيف أربعة عشر شخصاً لم يتم الإفراج إلا عن اثنين منهم دون الإدعاء عليهم بأية تهم.

إن اللندنيين عبروا عن بعض الأمور التي يتوقعوها بشكل واضح حول كيفية معالجة جهاز الشرطة وتصرفاتهم الميدانية خلال عمليات مكافحتهم للإرهاب. قالوا لنا ما يلي:

* يجب أن تكون هذه المعالجات متكافئة.

* إن الانتشار يجب أن يكون متعادل مع التهديد.

* إن البوليس المدجج بالسلاح هو مصدر للخوف وإن غالبية عناصر الشرطة يجب أن تبقى غير مسلحة (البعض قام باقتباس النظريات بالتصعيد ظناً منهم أنه بمقابل كل جندي مسلح هناك مجرم مسلح).

* يثقون بضباط الشرطة المحلية أكثر مما يثقون بالضباط المركزيين لجهاز شرطة العاصمة.

* إن تقييم التأثيرات على المجتمع يجب أن يتم وفق كل عملية مكافحة إرهابية على حدة.

* إن تقييم تأثيرات العدالة يجب أن يتم وفق كل عملية مكافحة إرهابية على حدة.

* يجب أن تكون الشرطة مسؤولة عن أعمالها.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
RECOMMENDATIONS AND ADVICE
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE

الاستجابة على مكافحة الإرهاب
توصيات ونصائح:
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

2. القيام بنشر تفسير عبر وسائل الإعلام حول عملية كراتوس (ألا وهو العنوان العام لسلسلة من سياسات الجمعيات المؤلفة من مدراء ضباط الشرطة والمعايير والإجراءات التي يعمل على أساسها جهاز شرطة العاصمة والتي تفصّل الردود التكتيكية التي تتم من خلالها مواجهة التهديدات الإرهابية التي يفرضها الإنتحاريون الإرهابيون. والقيام بعرض مفصل وواضح للخبرة والدرس الذي تم اختباره في الحادثة التي حصلت بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005.

24. تمتين صلة العلاقات ووسائل الاتصال بين خبراء العمليات وبين وحدات قيادة المناطق للعمليات، عند إتمامهم ميدانياً العمليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك عبر:

* المشاركة بقدر أكبر من المعلومات المتوفرة عن الإرهاب ومكافحة الإرهاب عند خطوط المواجهة ومع ضباط التمركز في البلدة وخصوصاً من منهم الذين يتواجدون في المناطق التي تتمتع بمستوى عال من الأمان بالنسبة لغيرها من المناطق، هذا بالإضافة إلى الضباط الآخرين وضباط دعم الجيرة في المجتمع.

* الضمان بأن عمليات مكافحة الإرهاب المعينة تدل على أن كافة وحدات إدارة المناطق تخضع للتدريبات الكاملة وبأنها تتمتع بالكفاءة الكاملة يؤهلها القيام بالدور الملقى على عاتقها.

* العمل على زيادة مستوى الوعي والإلتزام بعمليات لديلفينوس Delphinus Operation والتي هي نوع من الأنظمة التي تعنى بتأمين التوجيه المنظم لجهاز شرطة المنطقة حول المسائل المتعلقة بكيفية مكافحة الإرهاب ميدانياً.

* القيام بزيادة الوعي والإلتزام بعمليات قوس قزح Operation Rainbow (التي هي عبارة عن نظام يقوم بتأمين الخيارات المتعددة للوسائل المعتمدة من أجل الوصول إلى تجاوب مقاربة موحدة لعمليات مكافحة الإرهاب).

25. أن يتم استعمال جهاز الشرطة المحلي بمقابل التعاون مع الخبراء المحليين وذلك لتأدية المهام والأدوار محلياً والقيام بما يجب فعله فيما يتعلق بعمليات مكافحة الإرهاب كلما أمكن تحقيق ذلك.

ADVICE FOR OTHER BODIES

نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى:
لجنة الشكاوى المستقلة للشرطة:

62. على لجنة شكاوى الشرطة المستقلة أن تستكمل مراجعاتها وإعادة النظر في كيفية ممارساتها لأعمالها ومصادرها وذلك من أجل إيجاد طرق أخرى تساهم في تسريع عجلة التحقيقات بشأن القضايا الخطيرة والجدية. والعمل على استكمال تحسين النظام الذي تعتمده من ناحية إبقاء الوعي الدائم الإستمرارية لدى عامة الناس حول التقدم المستمر للتحقيقات والنتائج التي توصلت إليها في مجريات هذه التحقيقات.

THE COUNTER TERRORIST RESPONSE
REASSURANCE

الردود على مكافحة الإرهاب:
الطمأنة:

في ظل الأجواء المشحونة التي يفرضها الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب، هناك دور أساسي تلعبه الشرطة لطمأنة عامة الناس بأنهم محميون وبالتالي آمنون بالقدر الذي يمكن تحقيقه. أما كيف يمكن تحقيق ذلك بأفضل الطرق كان الموضوع المتكرر خلال كامل هذه الإستشارات. كان ضمن

هذا المحتوى بأن كانت البداية بالترحيب بالمبادرات التي من شأنها التوصل إلى أحياء أكثر أماناً. لقد تحدث أحد المستشارين إلى العديد من الناس بقوله: " إن الفرق التي تعمل على جعل الأحياء آمنة أكثر هي فعالة جداً وهي تقوم بتأمين الطمأنة والإحساس بالراحة للناس المتواجدين على الطرقات ". إن فرق الأحياء الأكثر أماناً حددت شركاء لها في الأمكنة بالتعاون مع المؤسسات العامة مثل التواجد في المستشفيات أو في حرم الجامعات وهو أمر يبدو على أنه تم الترحيب به عملياً. إن لدى العامة ثقة بالدور المطمئن الذي تقوم به فرق الأحياء الأكثر أمان، لأن هذه الفرق سوف تهتم بكل الأحداث التي تسبق حصول الحادثة إذا ما استجد هجوم إرهابي ما. إن غالبية اللندنيين يدعمون وصول ضباط دعم الجيرة في المجتمع PCSO، باعتبار أن هذا الأمر يقلل الإحساس بالخوف من حصول الجرائم على أن يتم تفعيل دور الشرطة البالغ الأهمية. يتم اعتبار ضباط دعم الجيرة في المجتمع بشكل واسع على انه منظور، سهل الوصول ومقبول. الشرطة المختصة، أو الشرطة المنتمية إلى جهاز قوى آخر، لا تمتلك العلاقات مع المجتمع مثل ما يمتلكه جهاز الشرطة المحلي، كما وأنه لا توجد الثقة بهم بالطريقة ذاتها. إن الزيادة الكبيرة لتواجد عناصر الشرطة بتاريخ يوليو / تموز 2005 في شوارع لندن قد استطاع أن يقوم بتقديم نوع من الراحة والطمأنة. إن سياسة الرؤية الشاملة تتمتع بالدعم العالمي. لقد قال لنا سكان لندن بأنه ولمجرد التواجد البسيط للبذلة العسكرية هو أمر يشكل المفتاح الأساسي للطمأنة الفعالة. إن انتشار ضباط الشرطة الموحدة في مناطق كينسينغتون وتشيلسيا ولامبيث وغرين ويتش Kensington and Chelsea and Greenwich and Lambeth وهم يتنقلون ويتواجدون على الأرجل خارج أبواب الجوامع خلال الأسابيع القليلة التي تلت حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 كان أمراً لاقى الكثير من الإستحسان. سمعنا أن هؤلاء الضباط كانوا يرتدون الملابس المدنية، وكان المصلون يعتقدون بأنهم كانوا تحت المراقبة، وبأنهم كانوا أيضاً داخل حافلات الفان وكان الناس حينها يتوقعون بأن هناك اضطرابات أمنية. بالمقابل، فإن منظر ضباط الشرطة في الشوارع وهم يحملون المسدسات النارية هو أمر لا يطمئن: " أنا أكره رؤية الشرطة يحملون المسدسات، إنه أمر يخيف أطفالي ". يتم اعتبار الدروع الواقية للجسم والأسلحة المحمولة على أنها مخيفة ولا يجب نشرها أبداً إلا عند الضرورة وبطريقة صارمة. إنهم معتبرين بأنهم يولدون نظرة سلبية للشرطة. هناك كراهية مماثلة تم إظهارها لتواجد الهيلوكبترات التابعة للشرطة تحلق فوق رؤوس الناس، كمثل الانتشار الذي حصل في حادثة فوريست غايت. هناك مستويات أعلى بكثير من الدعم والتي تم التعبير عنها حين تم إطلاق الكلاب المدربة على اشتمام القنابل.

THE COUNTER TERRORIST RESPONSE
:RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE
REASSURANCE: RECOMMENDATIONS AND ADVICE

الردود على مكافحة الإرهاب
توصيات مرفوعة لجهاز شرطة العاصمة
الطمأنة: توصيات ونصائح

21. المطلوب إظهار التقدير لمستوى الخوف المتفشي بين اللندنيين من الإرهاب ومن عمليات مكافحة الإرهاب على حد السواء، والمتابعة في العمل على إيجاد وسائل ترضي الناس وتجعلهم يتأكدون بأنهم آمنون قدر المستطاع.

22. بعد حصول أية حوادث أو عمليات إرهابية بارزة، فإن المطلوب القيام بإعطاء نوع من الطمأنة عبر تصريحات أحاديث وكلمات يتم توجيهها إلى المدارس والجامعات، نشر السياسات التي تمتاز ببعد النظر والإبقاء على انتشار البوليس المسلح في الحد الأدنى.

23. القيام بمضاعفة الجهود لإعطاء العامة تفسيراً عن الدور الذي يقوم به جهاز ضباط دعم الجيرة في المجتمع PCSO وهذا يتضمن المسائل المتعلقة بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

TRUST AND CONFIDENCE

الثقة والاعتماد:

إن المحور الذي يؤدي إلى النجاح في عمليات مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة هو الثقة العامة والاعتماد على الحوافز التي تعمل الشرطة على أساسها، وعلى الوسائل التي تعتمدها. إن الشرطة في بريطانيا هي مختلفة عن كل باقي أنظمة قوى الشرطة الأخرى في باقي أنحاء العالم، ويتم اعتبارهم بالنسبة للأكثرية الساحقة، وكما قال أحد اللندنيين مستعملاً العبارات: " هادئْ، رصين ولديه رباطة جأش: ليس متشرذما ". إن هذه السمعة تحتاج لأن تتم المحافظة عليها. هناك حس جماعي بأن جهاز الشرطة بالإجمال، لديه الكفاءة الكافية للتعامل مع أية هجمات إرهابية يمكن لها أن تستجد في المستقبل. هناك أيضاً اعتراف حول هذا الموضوع، بأنه وحتى في ظل ظروف معالجات معقدة في مواجهة عدو مراوغ كهذا، فإن الأناس الأبرياء لا يزالون عرضة للتوقيفات وإطلاق السراح بشكل لا يمكن تفاديه. وقد عبر أحد الطلبة عن هذا الأمر بشكل مبهم قائلاً: " نحن نحاول اصطياد النمل مستعملين شبكة لصيد السمك، وكل ما نلتقطه فعلياً في شبكة لصيد السمك لن يكون سوى سمك ". إن الوضع الطبيعي لسياسات أوامر الشرطة وتعليماتها توحي بالثقة أكثر من تعليمات وسياسات البوليس السري. إن الغموض الذي يلف الشعبة القديمة لجهاز شرطة العاصمة ألا وهي الشعبة الخاصة والشعبة المناهضة للإرهاب، والتي هي الآن باتت مشتركة ومدموجة ضمن قيادة واحدة لمكافحة الإرهاب، وهي تنشر الرعب والشكوك. هكذا تناهى إلى سمع الطلاب، فقد تسرب إليهم أن ضباط الشعبة الخاصة كانوا يتحدثون إلى وكلاء الجامعات ولكن في السر وراء الأبواب المقفلة حول النشاطات المتطرفة التي تحصل في حرم الجامعات والتي تثير المشاكل، قالوا هذا الأمر بدل أن ينشروا الطمأنينة. وإن من سألناهم حول هذا الموضوع أجابوا بأنهم يثقون بالشرطة أكثر مما يثقون برجال السياسة، وبأنهم يثقون بأشرطة والسياسيين أكثر بكثير مما يثقون بالإعلام والصحافة وأجهزته كافة.

في بعض أقسام المجتمع اللندني وقطاعاته، وبالأخص الشرائح الشبابية، الطلاب منهم والمسلمين، إن مستويات الثقة والاعتماد بالشرطة ومعالجاتها هي متدنية بشكل ملحوظ. هناك شاب مسلم في منطقة وايت شابيل تحدث عن: " نقص جوهري في الثقة التي يجب توجيهها ". وآخر في منطقة بريكستون قال: " إن السبب العائد إلى أني لا أثق أبداً بجهاز شرطة العاصمة هو لأنه تمت مهاجمتي دون سبب واضح خلال عطلة نهاية الأسبوع. كيف لي أن أتمكن من استرجاع الثقة في التحدث مجدداً مع الشرطة؟ أنا بحاجة لأن يحترم ضابط الشرطة ويتفهم الحضارة التي أنتمي إليها وما هي الجذور التي تحدرت منها ". إن التهكم على الشرطة من قبل بعض أفراد إتحاد طلاب لندن يتم الإعلان عنه بالطريقة ذاتها. هناك طالب قال لنا بأنه سوف يتوجه حتماً إلى السلطات إذا كانت لديه أية معلومات بشأن أحد جيرانه، وأنه مهما كان جاره يفعل أو يخطط للقيام به وذلك لأنه لا يثق بأن الشرطة سوف تعالج الموضوع بالطريقة المناسبة ولن تعرف كيف تتعامل مع تلك المعلومات. إن استقلالية الهيئات الحرة مثل هيئة ضباط دعم الجيرة في المجتمع لا تتمتع بالمصداقية الكافية وذلك في كافة الأحياء. لقد قال لنا بعض المستشارين بأنهم يرون بأن هيئة ضباط دعم الجيرة في المجتمع بالإضافة إلى جهاز شرطة العاصمة كلاهما على تعاون وثيق.
لقد لاحظ السير أيان بلير بشكل صحيح بأنه حين يتعلق الأمر بالسياسات: " لا يوجد للمنافسين هنا. نحن وحدة احتكار. إنه لمن الأفضل أن يفهم المحتكر خدمته بشكل صحيح ". إنه لشرط حيوي حتماً بان يفهم جهاز الشرطة بأن نوعية الخدمات والأعمال التي يعالج على أساسها ومن خلالها الإرهاب، سوف تتم محاسبته عليه ولكن لسي فقط من ناحية نوعية الخدمة التي تؤديها والتي تتمثل بنشاطات مكافحته للإرهاب، بل من خلال نوعية الخدمة التي يؤمنها عبر الحدود فيما يتعلق بكل وظائفه المنوطة له. وكما علقت روز فيتز باتريك: " في موضوع اكتساب الاعتماد والثقة من

الجماعات بشأن أعمال مكافحة الإرهاب، فإن تجربتهم اليومية هي التي تؤخذ في الحسبان ". أن العامة تنظر إلى جهاز الشرطة على انه وحيد وذا خدمات مستمرة. إن المهارة التي تم إظهارها عند كل عملية مكافحة قامت بها الشرطة، ومهما بدت على أنها روتينية في كل يوم في لندن، ولهذه الأسباب بالذات إن لديها الإمكانية للتأثير على إرادة سكان لندن في دعم أو التعاون مع جهاز شرطة العاصمة في أعماله بهدف مكافحة الإرهاب. لقد علق أحد المستشارين في ساتون قائلاً: " إذا لم يتم أخذ أي اتصال وارد للشرطة بشأن أية جريمة عادية بشكل تام الجدية، عندها، فإنه من المحتمل جداً ألا يقوم هذا المتصل بالتبليغ عن أية شبهات بقيام نشاطات إرهابية وألا يتصل بالشرطة في هذه الحالة ". أن كل ضابط من ضباط الشرطة يجب عليه أن يتفهم هذا الأمر وأن يطبقه مكن خلال أدائه اليومي لواجباته الملقاة على عاتقه، هو أو هي، بإمكانها إما المساعدة إما الإعاقة في قضية العمل على مكافحة الإرهاب.

THE COUNTER TERRORIST RESPONSE
COMMUNICATIONS

الردود على مكافحة الإرهاب
وسائل الاتصال:

إنه في إطار وسائل الاتصال حول قضايا مكافحة الإرهاب والذي من خلاله بدأ الشعور بأن هذا وسائل الاتصال قد بدأ يضعف شيئاً فشيئاً مع جهاز شرطة العاصمة وذلك منذ حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005. وبينما سكان لندن مستعدون تماماً للإطلاع على ضرورة بعض الأفعال البوليسية ومن ضمنها تلك التي تمتاز باستعمالها الوسائل الجدالية، فإن أللندبين يطالبون بالقيام بالتحسينات بالنسبة للمعلومات التي يتم إعطاؤها للعامة فيما يتعلق بكل تلك المسائل.

لم يكن هناك تقصير بالانتقاد الناتج من سكان لندن فيما يتعلق بحوادث معينة اتسمت بضعف وسائل الاتصال الناتج عن جهاز شرطة العاصمة في بيئة العمل بمكافحة الإرهاب. قال لنا أحد سكان لندن: " كان هناك ثغرة واضحة في وسائل الاتصال بعد عملية الهجوم على فوريست غايت، المجتمع الإسلامي قد شعر بأن المعلومات الأساسية لدى الشرطة غير معلن عنها ". سمعنا عن الإحباط لدى السياسيين المحليين لأنه وباعتقادهم، بأنه وعلى مدى يومين من بعد حادثة الهجوم على فوريست غايت، فإن مركز جهاز شرطة العاصمة تمنع عن إعطاء ضباط الشرطة المحلية الإذن أو السلطة لوضع ورقات إعلانية توضح وتفسر وتجيب على الأسئلة الأساسية التي تطرح كمثل: " ما سبب تواجد المروحيات (طائرات الهيلكوبتر)؟ لما هذا التواجد الكثيف لرجال الشرطة؟ ومتى تتم إعادة فتح الشوارع؟ ". لقد تم إعلامنا بأنه لم يتم منح ضباط الشرطة المحلية الفرصة ولا الصلاحية للذهاب إلى محطة بي بي سي لندن BBC London بعد حادثة الهجوم على فوريست غايت على يد عناصر جهاز شرطة العاصمة المركزية. كانت هذه السياسة المتبعة سبباً لاعتبارها سياسة مضللة. آندي هايمان يعترف بالفعل حول مسألة فوريست غايت بالقول: " لقد تم ضبطنا تحت الأضواء وكنا خائفين جداً من أن نبوح بأي شيء ما ". كان هناك أيضاً نوع من القلق بشأن قصور في وسائل الاتصال منذ البداية من قبل جهاز شرطة العاصمة فيما يتعلق بالحادثة التي حصلت في ستوكويل بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005، وبأن كل التعليقات التي قيلت عن هذا الموضوع من قبل الشرطة بعد حصول هذا الحادث المأساوي كانت تبدو وكأنها نوع من التغطية. إن قطاعات العمل كافة شعرت بأنها تتلقى رسائل مختلفة ومتضاربة بشأن ما إذا كان يتوجب عليهم أن يقوموا بصرف آني لموظفيهم وإرسالهم إلى بيوتهم في السابع من يوليو / تموز من العام 2005، وإذا ما كان المطلوب إعادتهم والإرسال في عودتهم لشغلهم ومناصبهم المعتادة في اليوم التالي. تم سماع الشكوى نفسها من قبل المدارس التي لم تكن متأكدة من وجوب إرسال التلامذة إلى بيوتهم أو إبقائهم في مباني المدارس. المسافرون الداخليون قالوا بأنهم ظنوا حينها بأن إجراءات نصائح السفر الأساسية للسابع من يوليو / تموز 2005 كانت فقيرة جداً. القاطنون في دالغارنو غاردنز في منطقة

كانسينغتون وشيلسي كان من بينهم الكثير من المشتبه بهم لضلوعهم في حادثة السابع من يوليو / تموز 2005 من خلال المحاولة المزعومة لإحداث تفجيرات في لندن، وقد تم توقيف هؤلاء الأشخاص، وطُلب إليهم أن يغادروا بيوتهم في خلال مهلة زمنية قصيرة ولم يتم إعطاؤهم تبريرات أو معلومات أو نصائح كافية كما تجلّت الحالة ذلك اليوم وخلال اليوم التالي أيضاً. وأخيراً، هناك شكوى بأن العمليات التي تم إجراؤها بنجاح في مكافحة الإرهاب، هي أيضاً لم يتم الإعلان عن النجاح الذي حققته أو التصريح عنه.

إن جهاز شرطة العاصمة يعدد عدداً من الأسباب التي تقف وراء أي نقص في وسائل الاتصال حول مسألة العمل على مكافحة الإرهاب:

* التحقيقات التي تجريها حالياً هيئة ضباط دعم الجيرة في المجتمع.

* الأمور القضائية وما قبل القضائية (أي جميع القضايا التي تتزامن أوقات محاكماتها أو تلك التي يتم اعتبارها على أنها جارية الإجراءات من قبل قاض ما أو محكمة ما).

* المحاكمات الإجرامية التي لها علاقة أو يمكن أن تكون لها علاقة بموضوع الإرهاب.

* خطر الكشف عن المخبرين.

* خطر إفشال العمليات الحالية التي تقوم بها الشرطة.

* تامين المعلومات التي يمكن أن يقوم الإرهابيين باستعمالها.

* الكشف عن التقنيات التي تستعملها الشرطة.

* عدم التأكد المحسوم بشأن بعض الوقائع والمعلومات التي بين أيدي الشرطة.

في حالة فوريست غايت على سبيل المثال، إن الزوج اللذين تم اعتقالهما عل حساب ما حصل هناك في المجال العم لأسابيع عدة قبل أن يصبح حساب الشرطة متوفراً وذلك بسبب التحقيقات التي كانت هيئة ضباط دعم الجيرة في المجتمع بصدد إجرائها. أندي هايمان قيم الوضع كالتالي: " إن ما رأيناه كان مشهد محامي الدفاع الموكلين عن الشخصين اللذين تم توقيفهما والذين خرجوا ووقفوا على درج مقر الشرطة وقاموا بإجراء مؤتمر صحافي دار حول ما اعتقدوا بأنه يجري على الأرض فعلياً. نحن نشعر الآن بأن هناك عدم تكافؤ يحصل هنا: ليست لدي مشكلة معهم في قولهم ما يشعرون به، لكني أظن أننا بحاجة أكثر بعض الشيء إلى فسحة من المجال للقول بما نظن بأنه يجري ". إن سكان لندن ليسوا جميعاً غافلين عن هذه التحفظات التشريعية، لكنهم يعرفون بأن هناك طرقاً ومعاني يجب على جهاز شرطة العاصمة أن يحاول من خلالها إرضاء المطالب المعقولة للمعلومات التي يطالب العامة بالحصول عليها، وأن يقف وقفة قوية بوجه الانتقادات التي تطاله، بينما يعمل ضمن الحدود التي استعرضناها في ما تقدم من استعراض للوقائع والمشاكل. قال لنا ويليام ناي وهو مدير مكافحة الإرهاب والجهاز الإستخباراتي في وزارة الداخلية ما يلي: " المدعي العام الذي تقع هذه المسألة تحت مسؤوليته، هو أيضاً يود أن يتأكد بأنه بالرغم من أن شيئاً لم يتم إجراؤه للإجحاف بإجراء محاكمات عادلة... مع أن الجماعات المختلفة ليسوا متروكين في وضع مقلق كما أنهم لسيوا تماماً جاهلين لما يحصل ". إن الوضع الحالي للمسائل يؤدي إلى التحيز في وجهات النظر وفقاً للأحداث، بوجود حسابين محتملين فقط متوفرين. يمكن لتلك الحالة أن تثير ارتيابا مفرطاً عند العامة تجاه الشرطة، وأن تفتح باب الانشقاقات بين الجماعات المختلفة المتواجدة وبين الدولة.

إن عامة الناس يظنون بأن جهاز شرطة العاصمة به تسرّب ما وكأنه منخل. السير أيان بلير قال بنفسه حين كان متواجداً مع جمهور من الشرائح الشبابية اللندنية: " يروعني أحياناً ما يزعمه بعض زملائي في محادثاتهم مع الصحافة ". وحين سُئل عن سبب هذا الأمر، فإن لم يحرك ساكناً بشأنه، أجاب فقط: " نحن نجري التحقيقات بشأن تسرب المعلومات. وإنها نادراً ما تتكلل بالنجاح، لأنه، ولأسباب مفهومة، فإن الصحافيين يحمون مصادر معلوماتهم، وهذه إحدى قواعد اللعبة ". إن قوة الإحساس السلبي حول تسرب المعلومات الخاطئة من جهاز الشرطة فيما يتعلق بمقتل جان شارل دو مينيزيس بتاريخ 22 يوليو / تموز من العام 2005 يمكن أن يكون وحده السبب الكافي بأن يتم التفكير بطرق مبتكرة حول إيجاد طرق أفضل لإيصال ما يودون إيصاله.

بينما الأمر واضح بالنسبة لجهاز الشرطة نفسه بشأن كذبه حول حادثة المكافحة الإرهابية هو أمر غير مقبول، فإن عامة الناس لا يمتازون بمزايا المسامحة بشأن عدم الرغبة أو عدم القابلية من جهة الشرطة لأن تقوم بتصحيح المعلومات المتداولة بين عامة الناس والتي تمتاز بأنها غير صحيحة بتاتاً مقارنة مع تلك الصحيحة التي بحوزتها. إن أي إحساس عام بأن على جهاز شرطة العاصمة أن يسمح بتكوّن الانطباعات الخاطئة عن أية حالة ما أو عن أي فرد ما بأن تتطور، هو أمر تتم مقابلته بالرفض العنيف. يشعر عامة الناس بأن هناك مسؤولية تقع على عاتق الشرطة بشأن تصحيح أية معلومات يمكن أن يتم تداولها مهما كان منشأ هذه المعلومات. قيل لنا في إنفيلد بأن: " يجب القيام بتصحيح أخطاء الشرطة بشكل أسرع لتلافي ظهور تغطيات بشأن الخطأ الذي تم ارتكابه ".

مهما يكن من أمر، إن جهاز شرطة العاصمة قد قام بوسائل الاتصال الكافي حول مسائل مكافحة الإرهاب في عدد من المناسبات، وقد أظهر بعض الدلائل بأنه قد أخذ العبر والدروس من خبرات وسائل الاتصال المعلول حتى هذا الوقت. ونعطي بعض الأمثلة الجيدة عن الممارسات بهذا الشأن والتي تتضمن النقاط التالية:

* إن قائد منطقة هاونسلو لجهاز شرطة العاصمة، السيد علي ديزاي، قد صاغ رسالة مشتركة مع الوكالات الأخرى حول الطمأنة، وقد تم نشر هذه الرسالة في مطبوعات الصحافة المحلية.

* إن قائد منطقة لامبيث لجهاز شرطة العاصمة، السيد مارتن بريدجير قد قام بتزعم الجهود الداعية إلى توحد الجماعات في المناطق كافة.

* بيتر كلاركي وهو مساعد المفوض العام لجهاز شرطة العاصمة فرع مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع سوزان هيمينغ وهي رئيسة الإدعاء العام للمحاكمات في دعاوى المكافحات الإرهابية في جهاز النيابة العامة قد عقد كلاهما مؤتمرا صحافياً بخصوص الاعتقالات والتوقيفات التي جرت بحق الأشخاص المشاركين في المؤامرة المزعومة لتفجير إحدى الرحلات التابعة للخطوط الجوية (الترانس أتلانتيكية) عبر المحيط الأطلنطي.

* إن الظهورات التلفزيونية للسير أيان بلير بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005، " الشعور بأن هناك أحد مسؤول " هو عامل مهم في نزع الطمأنة بين سكان لندن، والتأكد بأن قراراتهم ناتجة عن أفضل نصيحة ممكنة.

* برايان باديك وهو مساعد المفوض العام لمديرية المعلومات في جهاز شرطة العاصمة، والذي قام بإبعاد الإسلام عن الإرهاب في مقابلة تلفزيونية أجراها خلال عقده مؤتمر صحافي في السابع من يوليو / تموز العام 2005.

* إن الرسالة التي تقول: " لندن مفتوحة للعمل " والتي أطلقتها قطاعات العمل في المجال السياحي، كان بمقدورها عندها أن تعطي التأثير العظيم.

THE COUNTER TERRORIST RESPONSE

الردود على مكافحة الإرهاب

إنه لمن المهم جداً بأن يتابع جهاز شرطة العاصمة بالتزامن مع عمله في مكافحة الإرهاب بأن يجد طرقاً مبتكرة للتواصل حول المسائل والوقائع المهمة لإعطاء المعلومات المتعلقة بها لعامة الناس وذلك قبل حصول الحوادث بينما تكون الحادثة قد تجلت، وبعد ذلك أيضاً. إن الإشاعات تنتشر وتزدهر في غياب المعلومات من المصادر الرسمية المخولة لإعطائها. بناءً على ذلك، يجب توفير القدر الأكبر الممكن من المعلومات من قبل الشرطة وإعطائها للعامة للحد من انتشار أية شائعة، بذلك يتحدد مستوى اللغط الحاصل، باستثناء فقط الحالات التي تكون فيها هذه المعلومات أساسية وجوهرية، عندها على العامة أن يحزموا أمرهم، على نحو مطلع بالنسبة إلى عمل الشرطة بمواجهة واقعة معينة، ما إذا كان هذا العمل مناسباً و متكافئاً.

إن القيام بتحسين التدبيرات التي يقوم من خلالها الكشف عن معلومات تتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب من قبل الشرطة وجعلها متاحة لعامة الناس من خلال الصحافة، هو أمر يجب العمل عليه بشكل طارئ. إن المحاظير القانونية الحالية المتعلقة بالتبليغ عن إجراءات ما قبل انعقاد المحكمة، تمنع الشرطة من إصدار أية معلومات تكون بحوزتها، وبالتوالس، فإن هذا الأمر يخلق فراغاً من ناحية المعلومات، والتي تملؤها دائماً الحسابات العامة والتي غالباً ما تكون غير أكيدة وغير صحيحة، والتي تؤدي بالتالي إلى الإضرار عبر خلق الشكوك بعمليات مكافحة الإرهاب بين أعضاء المجتمع. لهذا، فإن الوقت قد حان الآن للقيام بمراجعة القانون حول المسائل التي تسبق انعقاد المحكمة، وبالنسبة للقضايا التي لا تزال مجريات محاكمتها قائمة، وتلك التي يتم النظر في الحكم عليها من قبل قاض ما أو محكمة ما. بينما يتوجب على النظام القضائي أن يقوم بحماية حقوق كافة الأفراد للسماح لهم بأن تكون محاكمتهم عادلة، فإنه وفي الوقت نفسه، يتعين على جهاز الشرطة أن تقود ثقة عامة الناس ذلك بغية استكمال أعمالها الصعبة في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا ما يجعل الأمر غاية في الصعوبة لأن هناك محظورات موضوعة على قابليتهم لمشاركة أو نشر المعلومات التي تكون متوفرة بين أيديهم مع عامة الناس حول هذا العمل.

وأخيراً، يجب على جهاز شرطة العاصمة أن يجعل كافة الاتصالات ووسائل الاتصال سهل الوصول قدر الإمكان. كما يجب أن يعلم أنه ليس لدى كافة الناس وصول للإنترنيت، لذا يجب أن يسهل قدر الإمكان نشر الهواتف الخلوية. يجب عليه أن ينتج الأدب في لغات متعددة. يجب عليه أن يلبي حاجة اللندنيين ذوات الإعاقات الجسدية والذين هم أيضاً بحاجة إلى أن تتوفر لديهم هذه المعلومات، أن يقدروا من خلالها أهمية إشراك الناس المعوقين بها من خلال خبراتهم القيمة والتجارب التي مرت عليهم، التي من خلالها أيضاً، عليهم أن يقوموا بالتحسينات وبتحديد الحلول. حتى هذه النقطة النهائية، فإن نتائج هذا المؤتمر المرن، هناك تخطيطات طارئة مخصصة للندن من خلال عقد حلقة دراسية برعاية هيئة شرطة العاصمة وخدمة النقل العام في لندن، والتي تم إجراؤها مع الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية اللندنيين بتاريخ السابع عشر من مارس / آذار العام 2006 والتي تمت مناقشة الفرص المتوازية لهيئة شرطة العاصمة والمجلس ألتنوعي بتاريخ السابع من سبتمبر / أيلول العام 2006 والتي لا يجب أن تذهب سداً دون تنفيذ ما جاء فيها. يجب على جهاز شرطة العاصمة أن يضمن بأن الخبرات المتاح نشرها ومشاركتها مع العامة أن تتثبت في تنوعها وبأن يقوم بترجمة مديرية توجيه المواطنة عملياً في سياق أجواء عمليات مكافحة الإرهاب.

وسائل الاتصال:
توصيات ونصائح:
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

9. الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يقوله فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب، وليس ما لا يمكن قوله: هناك حاجة لمقاربة الموضوع من زاوية مختلفة.

10. تفسير المصطلحات المستعملة في عمليات مكافحة الإرهاب، مثل عبارة " الاستخبارات " و عبارة " العرقلة " لعامة الناس.

11. خلال القيام بعمليات مكافحات إرهابية وبعد الانتهاء منها، يجب أن ينشر مباشرة وبشكل سريع، معلومات آمنة لسكان لندن المحليين ولأصحاب العمل والمؤسسات.

12. إذا ما استجد حادث هجمة ما في المستقبل، يجب إعطاء الرسائل الواضحة وبشكل مستمر للمدارس بشأن ما إذا كان على إدارات مدارس الأطفال أن تقوم بإرسال التلامذة إلى بيوتهم، وكذلك تأمين رسائل واضحة لأصحاب قطاعات العمل بشأن ما إذا كان عليهم أن يصرفوا العمال إلى بيتهم. يجب أيضاً تقدير أهمية أن يعطي رجل عسكري واحد التوضيحات للعامة بشأن ما يحصل، وأن يقوم بإعطاء النصائح أيضاً وذلك من خلال شاشات التلفزة المحلية.

13. التصدي للمعلومات الخاطئة المتداولة في القطاعات العامة حول الإرهاب ومكافحة الإرهاب.

14. تحسين مستوى الثقة عند عامة الناس في السياسات المتبعة لمكافحة الإرهاب عبر الانفتاح والشفافية في التعامل مع الأخطاء التي تحصل وعبر القيان بنشر النجاحات والإعلان عنها عبر وسائل الإعلام.

15. تقوية وتدعيم أنظمة إدارة المعلومات لكي يتاح للضباط الكبار بأن يكون لديهم معلومات جديدة ودقيقة عن الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب.

16. القيام بتحسين المعايير المانعة لتسرب المعلومات ونشرها عبر وسائل الإعلام.

17. التواصل مباشرة مع سكان لندن وعلى سبيل المثال مع رينغ ماستر وذلك عبر نظام بث رسائل أو مباشرة تقول: لا تعتمدوا على ما تنشره وسائل الإعلام من مصادر غير رسمية.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
MEDIA

الردود على مكافحة الإرهاب:
وسائل الإعلام:

لدينا وسائل إعلام تقوم بالبث على مدار الأربع وعشرين ساعة وهي دائماً بحاجة للتزويد. ولدينا جوع الناس للحصول على معلومات. هناك ساعات كثيرة مخصصة للأخبار وهي بحاجة لملئها. هذا الواقع يدل على يفرض تحدياً واضحاً أمام الشرطة، الذي يجد نفسه تحت ضغوطات الطلبات

المتزايد باستمرار لتأمين السلطة التي تخوله على التعليق حول مسائل مكافحة الإرهاب على مدار الساعة. هذا يعني بأن على جهاز الشرطة أن يكون قادراً على إيجاد عدد كاف من المتحدثين لتغطية ما لدى " الرأس الناطق " للتكلم حول ما هو مطلوب منه البوح بشأنه عبر كافة محطات التلفزة ومحطات الراديو. ومع ذلك، وفي محيط العمل حيث تكون هناك أهمية عظمى بألا يكون هناك بث للمعلومات الخاطئة، فإن جهاز شرطة العاصمة لا يتوفر لديه سوى عدد محدود من الموظفين الذين يمكن وضع الثقة بهم للقيام بدور مهم كهذا. وهذا الأمر يصبح مشكلة بالفعل حين لا يتمكن جهاز الشرطة من إرضاء مطالب كافة المتحدثين الرسميين الناطقين باسمهم، إن أجهزة الإعلام تسجّل لمدة طويلة من الوقت مع ضباط شرطة سابقين متقاعدين لنقل تعليقاتهم، لكن هذه التعليقات فقيرة لعدم إطلاعهم على الأحداث الحديثة أو الجارية حالياً، ثم إنهم يقومون بهذه التعليقات على أساس خبراتهم والتي تعد أسس قديمة، أو إنهم يلجأون إلى الصحافيين من خلال إجراء مقابلات صحافية حول وجهات نظرهم التي لا تتسم بأدنى خبرة لناحية الموضوع، كل هذا يجري في محاولة لتغطية أمور مهمة تحتاج إلى اختصاصيين فعليين في هذا المجال.

التأثير العميق لأجهزة الإعلام ووسائله على الرأي العام السيكولوجي لا يمكن تقديره. هناك رجل شاب من الكريب الأفريقي وهو يعيش في لامبيث قال: " كان أخي متوجهاً غلى جامع بريكستون. وكنت أنا أفكر في نفسي، قلت حسناً، أنتظر لحظة، إن مفجر الحذاء الأميري كانت وجهته هو أيضاً جامع بريكستون، إذاً هناك نوع من الأصولية إذاً هناك... وقد أدركت لاحقاً بأني كنت فعلاً مغفل في تفكيري هذه لأنه ليس كل مسلم إرهابي، لكن هذه هي الصورة التي يصورها لنا الإعلام وتتناهى إلى دماغنا ". هذه ملاحظات رجل آخر يعيش في شرق مدينة لندن يقول: " إن حياة معظم الرجال الذين تم اعتقالهم بتهم الإرهاب وبموجب القانون ثم تم إطلاق سراحهم لاحقاً دون الإدعاء عليهم أو إصدار التهم بحقهم قد انهارت، وكذلك حياة عائلاتهم، وكل هذا بسبب التغطية الإعلامية المكثفة ". كان هناك أشخاص يرددون باستمرار على مسامعنا بأنهم ظنوا أن جهاز شرطة العاصمة هو الذي صاغ التعبير التالي: " الإرهاب الإسلامي " ذلك لأن بعض وسائل الإعلام تصر على استعمال هذا التعبير بالذات، وهم افترضوا بأن أجهزة الإعلام تلك تستعمل التعبير ذاته الذي قد زودهم جهاز الشرطة به، وهذا مفهوم خاطىء. وكما قال لنا أحد زوار لندن: " إذا كنت ممن يقطنون في المملكة المتحدة ولكن خارج مدينة لندن فأنت ستتعرض لوابل من قصف المشاهد اليومية وعلى مدى أشهر من الوقت وصور من وسائل الإعلام العنيدة التي تصور مدى المعاناة في لندن، ومع ذلك، فأنت لست هناك لتشهد المعافاة ". لقد مارست أجهزة الإعلام تأثيرها أيضاً في مجال آخر ألا وهي الصورة التي وضعت في إطارها جهاز شرطة العاصمة عالمياً إثر حادثة السابع من يوليو / تموز من العام 2005، حيث السترات الواقية والأسلحة الرشاشة حلت محل السترة الشرطية البريطانية المألوفة والقبعة الصلبة. في الأحوال الجيدة والسيئة على السواء، فإن وسائل الإعلام تعطي الحجم والشكل الذي تقوم هي بتصويره إلى حد بعيد بالنسبة للطريقة التي يتم التعامل بها مع مكافحة الإرهاب، وهي التي تؤثر في الصورة التي تبثها وتشكّل وجهات النظر للرأي العام داخل هذا البلد وخارجه.

وبناءً على التأثير الواسع المدى عملياً لوسائل الإعلام، إنه لمؤسف جداً أن اللندنيين الذين قمنا بطرح السؤال عليهم، قد أجمعوا عالمياً تقريباً على إدانة وسائل وأجهزة الإعلام على لغتها وصورها الخطابية، على ترويج الإشاعات والتغطية الخلافية لهذا الموضوع عبر السنتين اللتين خلتا. سمعنا من الطلاب الغاضبين في جامعتين من جامعات لندن، عن إحدى جرائد لندن وقد نشرت على صفحتها الأمامية ادعاء مفاده بأن " يولّد الإرهابيين " ومقالة أخرى صدرت في صحيفة The Evening Standard والتي ادعت بأن المتطرفين كانوا يقودون 3000 عنصر من المجتمع الإسلامي القوي. وصحيفة أخرى كتبت " إن الادعاءات التي تم تلفيقها لإزعاجي وإزعاج الكثير من المسلمين المشابهين لي والذين يودون التعبير لجميع من هم في بريطانيا بأننا أناس عاديين، نأكل، ننام، نضحك ونبكي مثل أي شخص آخر. نقصد الجامعات للتخصص وللحصول على وظيفة محترمة ولكي نعيش حياةً طبيعية ". لقد سمعنا عن الإحباط الناجم عن الطريقة التي تصرفت من خلالها

الصحف اليومية، فقد نشرت آراءها وكأنها القاضي وهيئة المحلفين في نفس الوقت وتقوم بالافتراض وبتصور أن أي احد ضالع ومذنب بالإرهاب، وبذلك تخرب مبدأ العدالة البريطاني الأساسي. لقد قيل لنا عن الإعلام المحرض وكيف يقوم ببث التقارير المبنية على أساس التحريض على الكراهية العرقية، وبالتالي تقود بهذا إلى التفرقة بين المسلمين وغير المسلمين داخل هذا البلد. إن سكان لندن قد اشتكوا بمرارة من قيام أجهزة الإعلام بدمج المساءل المتباينة بطريقة سلسة لكنها خطيرة جداً كمثل قضية الإرهاب وكمثل قضية ارتداء النقاب أي الحجاب. وفوق هذا كله، سمعنا عن عدم ثقة مترسخ وعن نوع من الاستنكاف لصالح الصحافة البريطانية الحرة، والتي يبدو البعض منها بأنه ينظر إلى الواقع على أنه انتهاك للحريات ويقوم بتبني ناحية الخوف في مدينتنا العالمية.

إن موقف جهاز الشرطة بشأن هذا التأثير الذي لدى وسائل الإعلام والذي تم التعبير عنه بشكل كفيء على لسان جون ماكدويل، وهو قائد قسم مكافحة الإرهاب في جهاز شرطة العاصمة الذي صرح التالي: " أظن بأن هناك نوع من الإثارة لتلك المسائل والتي لا أظن أنها تشجع النقاش الفكري والناضج، وهو الأمر الذي نحن بحاجة إليه ". إن جهاز شرطة العاصمة يعترف بالحاجة إلى وجود نقاش معتبر يدور حول الإرهاب وحول كيفية إعطاء التقارير عن تلك المسألة. هو يبحث عن حوار أهم بين المحررين، الحكومة والشرطة حتى هذا القدر الذي نحن بصدده. قبل أي لقاء توصيات ومعلومات صحفية، إن جهاز شرطة العاصمة يريد تذكير الصحافيين بالمسؤوليات التي يجب عليهم تحملها، وبالحاجة لأن يقوموا باختيار اللغة المناسبة التي يجب أن يستعملوها. وكما صرح طارق غفار وهو مساعد المفوض في مركز العمليات في جهاز شرطة العاصمة قائلاً: " يتم حث المحررين مراراً وتكراراً من قبلنا للقيام بتفادي مثل تلك التخمينات وبأن يتفادوا استعمال لغة تربط الإرهاب بمسائل إيمانية معينة... لقد تم الطلب من المحررين بأن يعوا جيداً ويتنبهوا لمتطلبات فعل الاستهانة بالقضاء والقوانين، وقد تم نصح أجهزة الإعلام بأن استعمال التعابير المماثلة لعبارة " الإرهاب الإسلامي " يمكن أن يؤدي إلى نشر التوترات بين أبناء المجتمع ".
ويجب على جهاز شرطة العاصمة أن يتوصل أيضاً للاعتراف بأهمية محتوى الأحاديث والتصاريح عند التحدث عن مكافحة الإرهاب إلى أبناء لندن وذلك بأن يقوموا بهذا الأمر عبر وسيلة إعلام ليس لها خط في الإتجاه السائد. قد تم التعريف عن راديو الجماعة المختلفة الانتماء على أنه وسيط قوي وفعال بشكل استثنائي. سمعنا عن أن :
" هناك مئة وثلاث محطات راديو للجماعات المختلفة الانتماءات وبغالبيتهم للعرق الأسود والأقليات العرقية الأخرى، هذا الواقع يقدم فرصة للمحطات التي تبث على موجتي أل FM وال AM ولديها ترخيص بذلك كي تتوجه مباشرة إلى بعض الجماعات المحددة ". التحدث عبر راديو تابع لإحدى الجماعات يسمح أيضاً لجهاز شرطة العاصمة بأن يطال الجماعات المختلفة الانتماءات والمتواجدة خارج حدود البلاد في البلدان التي لها التراث اللندني أو الأصل اللندني: " لأن صلة الإنترنيت ومحطات الراديو كلاهما تقوده التقنية الصناعية، فإن كل ما قلته حول إحدى الجماعات في إحدى المحطات في لندن، سوف يصل إلى الجماعات المماثلة في أمكنة أخرى من العالم ". إن الأسلوب الأقل استعداداً هو الأسلوب الأكثر تلازماً لراديو الجماعة الذي يسمح بالنقاش المعتبر مائلاً أكثر للنزاع وهو الأمر الذي يقوم بتعقيد مسائل الإرهاب ومكافحة الإرهاب المستحقة: " إن محطات الراديو التابعة للجماعات تقدم مقاربة على أساس المشاركة وليس على أساس التضليل ... لن يكون للأمر وقع صدمة الرعب، بل سيكون معطاءً أكثر بالنسبة لمنح الناس فرصة للتحدث معك ". ومع ذلك، فقد لاحظ قاض ومذيع في إحدى محطات الراديو التابعة لإحدى الجاليات من هارو: " لم يقم جهاز الشرطة أبداً بمقاربتنا من أجل التوجه إلى أية جالية ما، هناك 135000 شخصاً يستمعون إلى محطتنا عبر ستة مناطق من غربي لندن. لو كانت الشرطة تبغي بالفعل أن تعطي المعلومات إلى الجماعة، وتريد التحدث إلى الجالية البونجابية، فإنه لأمر يسرنا ". ربما على جهاز الشرطة أن يقوم بفعل هذه المقاربة الأساسية لمحطات الراديو التابعة للجماعات والجاليات،بدل أن ينتظر بأن يقوم أحد هذه الجاليات بمقاربته.

الردود على مكافحة الإرهاب:
وسائل الإعلام:
توصيات ونصائح:
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

18. استخدام محطات الراديو التابعة للجاليات كطريقة فعالة من أجل الوصول إلى داخل منازل السود والأقليات العرقية الأخرى اللندنيين، ومن أجل بلوغ الجاليات الوطنية والعالمية التي لها علاقة أيضاً.

26. العمل على تقوية شرطة المناطق لكي يكون بمقدورها التحدث باسم جهاز شرطة العاصمة حول العمليات التي يتم إجراؤها لمكافحة الإرهاب في مناطق تواجدهم.

ADVICE FOR OTHER BODIES:
نصائح مرفوعة للهيئات الفاعلة الأخرى:

52. على الحكومة أن: تجعل ضباط القانون يقومون بتذكير وسائل الإعلام بأهمية تطبيق مبدأ " البراءة حتى برهنة الإدانة " وبقانون الاستهانة بالقضاء.

53. على الحكومة أن تقوم بتحسين إجراءات المسؤوليات الملقاة على عاتق وسائل الإعلام عبر تقوية مكتب التواصل ولجنة الشكاوى الصحافية.

67. على وسائل الإعلام أن تقوم بتغطيات شاملة أكثر لتأخذ الرأي العام نحو اتجاه واحد داخل المجتمع بدل أن تقوم ببث الآراء المتطرفة للأقليات المتواجدة والتي تتسم بأنها نابعة من إحساس تطرفي كل ذلك عبر إصدار أعذار بأنها تعمل على بث " تغطيات متوازنة ".

68 على وسائل الإعلام وأجهزته أن تتنبه للمخاطر التي تنشأ عبر استعانتها وعرضها لتعليقات صادرة عن ضباط شرطة سابقين يفتقرون تماماً للمهارات والخبرات اللازمة لذلك، كما ويفتقرون إلى معرفة ما يحصل ميدانياً، ويعرضونها في برامج يطلقون عليها عناوين مثل تعليق الخبراء على المسائل الإرهابية.

COMMUNITY ENGAGEMENT:

الإلتزام الجماعي:

إن الإلتزام الجماعي بجهاز الشرطة هو أمر جوهري فإذا كان اللندنيون جميعهم واقفين إلى جانب الشرطة بدل أن تقف الشرطة موقف المحاسب على أو للندنيين. إذا كان على جهاز الشرطة أن يقوم بدوره ليس فقط في معالجة العوارض الناتجة عن الإرهاب، بل الأسباب التي تقف وراء هذه العوارض، عندها، فإن الإلتزام الجماعي هو أمر ضروري جداً. إن بول ستيفنسون وهو مساعد المفوض في جاز شرطة العاصمة قد صرح بقوله: " إذا لم ينجح التزام الجماعات بمكافحة الإرهاب، فإننا حتماً سنفشل ". إنه عبر التزام الجماعات المختلفة من أبناء لندن مع جهاز شرطة العاصمة هو الذي يساعد على بناء القدرة والقابلية عند عامة الناس لتحدي التطرف، وقطع أي مصدر كان لدعم الإرهابيين من قبل جهاز الشرطة نفسه، والقيام بخلق أجواء أخرى في المدينة والتي تمتاز بأنها غذائية تجاه الإرهابيين. إن اللندنيين الذين استمعنا إلى أقوالهم، أجمعوا جميعهم

على الإخلاص في دعمهم لهذه المقاربة على أنها العمل الشرعي لجهاز الشرطة وليس الأمر هندسة اجتماعية غير ملائمة.

إنه من الهام جداً بأن يعي جهاز الشرطة بأن الإلتزام الجماعي بمكافحة الإرهاب، هو أمر أوسع بكثير من نطاق جمع المعلومات الإستخباراتية، فإن النتيجة ستكون مناسبة. إن الإلتزام الجماعي هي المحرك الأساسي للشرطة لكي تقوم هي بدورها بالتواصل مع اللندنيين، هذا بالإضافة إلى أن تقوم بالاستماع إليهم. وكما لاحظ آندي هايمان بشكل صحيح: " إن مفتاح النجاح هو الشفافية والانفتاح حتى تتمكن الجماعات المختلفة الانتماءات من فهم ما نقوم وبه ولماذا نقوم بما نقوم به ". إن جهاز شرطة عاصمة في القرن الواحد والعشرين يجب أن يتبنى مقاربة عمل يكون المواطن محور تركيزها ". الإلتزام الجماعي هو أمر مركزي لمقاربة كهذه. يجب أن يتم أخذه على أنه قلب العمل وليس عملاً سطحياً. يجب على الإلتزام الجماعي أن يكون العنصر المكمل لكل السياسات المعاصرة، ومن ضمنها على وجه الخصوص، مجال مكافحة الإرهاب.

إن الأداة المثالية في عدة جهاز شرطة العاصمة للالتزام الجماعي هي فرق الأحياء التي تتمتع بنسبة من الأمان أكثر من غيرها من الأحياء الأخرى. سمعنا مراراً وتكراراً من اللندنيين بأنه وبينما كانوا في أوضاع لا يشعرون معها بالراحة للتكلم إلى ضباط شرطة من قيادة مكافحة الإرهاب، لكنهم كانوا مستعدين لمناقشة القضايا المعقدة والحساسة مع ضباط شرطتهم المحلية والذين يرونهم في الشوارع من حولهم في كل يوم. لقد قيل لنا بأنه مناك نوع: " من المصداقية الموجودة في رجل شرطة محلية يلبس اللباس الموحد ويريد التكلم إليك ".

في مجال الإلتزام الجماعي، هناك موضوع يتردد بشكل مستمر ألا وهو موضوع التمثيل الرسمي: من يحق له قانوناً أن يتحدث باسم من؟ الصوماليون الشباب في منطقة اكس بريدج رود قالوا لنا بان الشرطة لا تتحدث غلا مع الأشخاص المعينين من قبلهم، أي " قادة الجماعات " والذين لا يملكون التأثير الحقيقي على أبناء الجماعة التي يترأسونها, آخرون اشتكوا من أنه لا يوجد مجرى ديموقراطي للأحداث والذي يقوم القادة المسلمون من خلاله بترتيب الأمور في هذا البلد. لقد سمعنا أنه في منطقة نيو هام، " إن الفرق التي كانت تتحدث بعد حادثة الهجوم على فوريست غايت، لم يتم الاعتراف بهم على أنهم الناطقون الرسميون باسم الجماعات التي يمثلونها ".

العديد من أعضاء المجوعات الإستشارية المستقلة لا يتواصلون بالمعلومات التي تصلهم من جهاز الشرطة أو من أي مصدر آخر. إن الشرطة تميل إلى تجاهل العملية الديموقراطية التي تم من خلالها انتخاب المحامين للالتزام بجماعاتهم، هذا مع أنهم عادة الأشخاص المحليين الوحيدين الذين يحملون أهدافاً انتدابية مهما كانت نتائج الدور الانتخابي وحتى مهما كانت غالبيتهم ضعيفة وهشة. إن هذه المشاكل تشكل ظاهرة عجز ديموقراطية في الجماعات التي يكون انتماؤها مبني على أساس جغرافي، والتي لا يمكن لجهاز الشرطة عندها أن يتوجه إليهم بشيء أبعد من الهوية والاهتمام. وفي هذا الوقت، لا يجب أن نقلل من قيمة " المشتبه بهم المعهودين " ، وعلى الغالب هؤلاء منهم الذين هم بأعمار متقدمة، ذكور وينصبون أنفسهم بأنفسهم، " قادة الجماعات ": يجب أن يتم الاعتراف بالمساهمات التي قاموا بها، لكن يجب القيام بتحسينها.
إنه لمن الواضح بأن بعض الأقسام المتفرعة من المجتمع اللندني لم يتم تمثيلها بتاتاً في الإلتزام الجماعي لجهاز شرطة العاصمة حول قضايا مكافحة الإرهاب حتى هذا التاريخ بالذات. هناك شاب مسلم في تاور هاملیت قام بتوبيخ جهاز الشرطة بسبب: " فشلها بالكامل في الإلتزام بالشرائح الشبابية والذين هم الأكثر عرضة لأن يتعرضوا للتأثيرات التي يمكن للمتطرفين أن يؤثروا عليهم بها " وقد أوصى بأن: " إن جهاز الشرطة بحاجة إلى أن يتواجه وجهاً لوجه مع الشباب المحليين... إ، خبرتنا مع الشرطة هي بأغلبيتها وجاهية ". إن إلزام الأشخاص الشباب أمر ينظر إليه اللندنيين على أنه المفتاح الأساسي في معالجة التهديدات الإرهابية. هذا يعني الذهاب إلى حيث يتواجد الأشخاص الشباب، إلى النوادي الشبابية، إلى الجامعات، إلى المعاهد، إلى زرايا الطرقات، على

مدرجات الفوتبول، في قاعات البول. إن جهاز شرطة العاصمة قد عمل بالفعل الكثير من الأعمال الجيدة التي تعزز التزامها بطلاب المدارس. الأمر الذي يجب فعله الآن هو تمديد برامجها الآمنة للمدارس كي تطال أيضاً الأشخاص الشباب والذين لم يعودوا في المدارس، أو هؤلاء الذين تركوا مقاعد الدراسة. هذا يعني تطويع بنود إدارة سلطة الشباب المحلية لكي تكون مطواعة بما يكفي للوصول إلى الشرائح الشبابية، هذا يعني التخلي عن الشكليات الشائعة لصالح أشكال ديناميكية أكثر للالتزام بهذا الفريق. هذا يعني أيضاً أن على جهاز الشرطة أن يقوم باستثمار علاقاته الدائمة والطويلة الأمد مع الشرائح الشبابية وذلك وفق شروطهم هم. وكما كان آندي هايمان قد اعترف، لكن لم تكن هذه المشكلة هي نفسها في السابق: " نحن غير صبورين بسبب قساوة وسرعة حصول التهديد، لذلك نحن نسبق حتى أنفسنا ". ومهما كان هذا يعنيه، فإن اللندنيين يعتبرون أنفسهم بأنهم ملتزمون بالمهمة المثالية لإنجاح أعمال المكافحات الإرهابية.

هناك من الواضح حالة خاصة بخصوص التزام الشرطة بالمسلمين في هذا القطاع من العمل، هذا إذا ما أسلمنا بأنه تم التأسيس لتنفيذ المحتوم بأن تأثرهم بالتهديدات الإرهابية الحالية هي غير متكافئة وبالتالي لا تطالهم بالنسبة نفسها، هم يتعرضون للموت جراء هذه التفجيرات شأنهم شأن الباقين، متحملين بذلك وطأة ردود الفعل البوليسية. وبما أنهم الضحايا الأولين لردود الفعل العامة. هذا يمكن أن يكون أمراً صعباً، لأن عدداً من المسلمين قال لنا بأن الأشخاص المسلمين الذين يلتزمون مع الشرطة إما يدخلون في محاورات معهم، هم غالباً ما تكون النظرة إليهم بأنهم يعملون للشرطة على أنهم متعاونون مع الشرطة وعاملون فيها. وضد هذا النوع من الضغط الاجتماعي، إنه لمن المؤكد بأن الأمر كما علق عليه آندي هايمان بقوله: " يجب علينا أن نبني علاقاتنا بشكل عميق قبل أن نحاول أن نحصد أية جوائز ". إن نوع الأشياء التي تساعد على بناء علاقة بشكل متين هي القصة التي أخبرها أحد المراقبين المسلمين عن ضابطي الشرطة المسلمين واللذين ظهرا داخل أحد الجوامع بهدف الصلاة وهما لا يزالا يرتديان بزتيهما العسكريتين في وسط النهار: وبعد فعل الصلاة، تم تكوين جمع كبير من المتعبدين الذين كانوا بالمكان وتجمهروا حول الضابطين، وتم بينهم لقاء حواري من الأحاديث البناء حول علاقات الشرطة بالجماعات. ولفتح الأبواب المغلقة كافة أمام جهاز شرطة العاصمة من قبل الجماعات الإسلامية المتواجدة في لندن، فإنه لمن المهم جداً بأن يتابع جهاز الشرطة تصميمه وقراره لاستهداف الجرائم والعقليات الجنائية وليس الجماعة بحد ذاتها. هناك إرادة وعزم محددين من قبل العديد من المسلمين لكي يلتزموا هم أيضاً بنفس الطريقة. لقد استمعنا إلى بعض الأشخاص الشباب والذين كانوا مشتركين وملتزمين مع الفرق الإسلامية المتلهفة إلى الوصول وإلى قول كلمتها الخاصة. كان هناك غضب شديد في جامعة كوين ماري حين دعا البروفيسور بيتر هينيسي من فريق مايل إند السيدة أليزا مانينغهام بولير للتحدث حول التهديدات الإرهابية، وقد كانت أيضاً نوني مدعوة من جامعة المجتمع الإسلامي. وأخيراً، فإنه ما من شيء يوازي ما قاله لنا عضو تابع للجماعة الإسلامية غير الآسيوية، بأنه يشعر بأنهم متروكين بسبب إلتزامهم الجماعي مع الشرطة.

وهناك رأي ديموغرافي آخر وقد سمعنا بشأنه ألا وهو عدم إشراك العنصر النسائي بشكل متوازللالتزام مع الشرطة في قضايا مكافحة الإرهاب. وقد علق أحد ضباط الشرطة على هذا الموضوع قائلاً: " كيف يمكن أن تساهم المرآة بهذا الناش؟ هل من الخطأ أن نسأل العنصر الذي يشكل نسبة 51 % من مجمل السكان! إذا فكرنا بالموضوع، بأنه إذا جاءت امرأة ما، فيمكن أن يفوتنا أمر ما كوننا رجالا لذا، ومن هذا المنطلق، ما هو الأمر الذي غفلنا عنه، والذي يمكن للنساء أن تشرن عنه؟ إنها الطريق الخاطئة لمقاربة الموضوع ". هناك رجل آخر أشار بغضب على أن: " تهميش أكثر من نصف عدد سكاننا هو أمر مناف للإنتاجية ". حول هزل الأمر بل وأكثر منه، هناك حالة استثنائية حول القيام باستشارة المرآة، ليس فقط لأنها من صنفهن ذاته، ولكن بسبب الأدوار التي تقوم بها في المجتمع، فهي الأم، المهتمة، ربة المنزل والمثقفة " إن البيت هو المدرسة الأولى للطفل ". غالباً ما تكون المرآة محور حياة العائلة بأكملها أو على الأقل، ومثلما وصفت الوضع إحدى النساء وعلقت القول: " داخل المنزل، إن كل شيء عائد للمرآة، لذا نحن في الموقع الأفضل

للتعليق على الأمور ". هذا كان قول امرأة واحدة، ومن بين الشهادات التي قمنا بالاستماع إليها، فإننا نقول بأن العنصر النسائي لا يقدّر كونه تمت دعوته للمشاركة في هذه النقاشات بشكل منفرد على أن تكون تلك النسوة حاميات الغد من الإرهاب المحتمل حصوله. لا يجب تضمين النساء فقط لأنه يمكن أن تتواجد لديهن بعض الملومات القيمة حول تأثيرهن على أبنائهن: " إن ظابطاً من الشرطة ولدى توجيهه سؤالاً إلى جمهور من النساء بشأن كيف كانوا سيتعاملون مع رجالهم الصغار الغاضبين ، فما لبث الجمهور النسائي بنفسه أن تحول إلى جمهور غاضب أيضاً ". لا يجب التغاضي أبداً أو إهمال واقع أن بعض النساء في المملكة المتحدة قد تم اتهامهن بالمساعدة والمشاركة في مؤامرات إرهابية مزعومة.

إن الإحباط النسائي الناتج عن إبعادهن عن المسار العام بشأن الإرهاب هو الآن موضوع متداول بشكل متكرر: " أنا أجد نفسي دون صوت يعبر عني في بعض الأحيان حين أرى قادة الجماعات يطلقون النداء إلى الرجال، ويسألونهم عن القضايا التي تشغل بالهم، ويتم إجراء المقابلات معهم على شاشات التلفزيون، وما من شيء أزعجني أكثر من رؤية الخط الطويل المؤلف من الرجال فقط الذين كانوا متوجهين إلى شارع داونينغ لتتم استشارتهم من قبل طوني بلير وذلك إثر حادثة التفجيرات التي حصلت... إذا كنت جاداً بشأن أصوات النساء، إذا عليك إشراكهم وإلزامهم بما يتم عمله، وهذا أمر لا يبتغي معه ربما إجراء كل تلك المحادثات مع قادة الجماعات. إن العنصر الرجالي مسيطر على العديد من جماعاتنا. نحن نعيش في مجتمع أبوي. ... حين تتوجه إلى تلك الجماعات وتتحدث فقط إلى تلك العناصر التي في الواجهة، عندها فإن صنفاً بأكمله من النساء يتم معه تجاهل أصواتهن ". هناك قيمة أعلى بكثير قد تم وضعها على الإنتاجية ومن ضمنها الحوار النسائي مع النسوة الآسيويات، والتي قيل لنا من قبل الرجال في هذه الجماعات بأنهم يحاولون غالباً عرقلة مشاركة النساء والتزامهن في العمل.

إذا تواجدت الإرادة لإشراك المرآة في هذه المسألة، إذاً فنحن مطمأنون بأن: " هناك جماهير من الفرق النسائية والجمعيات في كامل أرجاء هذا البلد، يستطيعون إعطاء نوع جديد من المساهمة التي ستكون حتماً مفيدة في مسار مشاوراتكم ونقاشتكم ". سمعنا أن نمط الإلتزام الذي يتم إشراك العنصر النسائي على أساسه، يجب أن يتم إعطاؤه اعتبارات حذرة: " إن الجمعيات النسائية لن تحضر أي من الاجتماعات. حسناً، أنا أفهم بأنها لمشكلة كبيرة إيجاد شخص آخر يهتم ويرعى الأطفال، الأسفار، التكاليف

". إن ردة الفعل للنساء المستشارات والتي تم اعتبارها في غاية الأهمية: هناك الكثير من الانتقاد بأن الجمعيات النسائية قد عبرت لي عن مدى التزامها بالقطاع القانوني وبأنه ما أدراك ما يفعلونه بكل المسائل ". إن المرء يمكن أن يتوقع وبشكل عقلاني مسار الحديث مع العنصر النسائي والذي يختلف عن الحين الذي تم إجراؤه سابقاً مع الرجال: " تعد النساء محاورات جيدات، هن يملن إلى توظيف مقاربة أجماعية أشمل، حول إيجاد أرضية مشتركة لا تذهب أبداً باتجاه الخصومة ".

إن الآلية التي من خلالها يتم الإلتزام الجماعي في مساعي المكافحات الإرهابية، يجب أن يكون مناسباً وموثوق به. لقد سمعنا الشكوى التي مفادها: " عليك أن تلعب دور الضحية دائماً مع الشرطة ومع الحكومة وذلك لتتمكن من لفت أنظارهم إليك... إن أتباع ديانة السيخ لا يحبون أن يقوموا بدور الضحايا... نحن جماعة لديها الكثير من الفخر والاعتزاز... لذا أنت مستثنى من صياغة السياسة ". سمعنا خلال مناسبات عديدة بان الحكومة من خلال لجنة العمل المخولة في منع تواجد المتطرفين معاً أو استبعاد الأمر، والتي يُعتقد بأنها تركض في مكانها أي تراوح مكانها دون إحراز أي تقدم، وهناك نظرة عامة بشأنها من خلال ما صرح به ويليان ناي على أنها نظرة متأتية من العامة بشكل واسع. إن هيئة " الجماعات المختلفة معاً " التابعة لجهاز شرطة العاصمة والتي كانت تقوم بالاستشارات المتتالية إثر أحداث السابع من يوليو / تموز العام 2005 والتي تم الترحيب بما قامت به، لكن هناك تعليقات حول تقدم مسار عملها بخصوص تطبيق التوصيات التي رفعتها غالبية عامة

الناس من خلال هذا المسعى الذي كان لا يزال يفتقر إليه، وهو فعليا، يلغي بعض الأعمال الجيدة التي تم تحقيقها خلال هذا الوقت.
إن التوصية التي تم رفعها إلى جهاز الأمن بالانفتاح قد برهنت من خلال إطلاق موقع على الإنترنيت. مهما يكن من أمر، كان هناك الكثير من التشويش حول القيام بنشر النتائج الصادرة عن مركز التحاليل الإرهابية وتقديراته للمستوى الحالي للتهديدات العالمية الإرهابية التي تطال المملكة المتحدة (هل هي متدنية، معتدلة، كبيرة، قاسية، أو حرجة) وإذا لم يتم تزويد المعلومات اللازمة حول كيف يمكن لهذه التفاصيل أن تؤثر بكل من يزور صفحة الويب أو كيف يمكن لهؤلاء الزوار والقراء أن يتوقعوا تصرفات الشرطة على أساس تلك المعلومات.

هناك أمثلة أخرى حول الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالالتزام الجماعي بقضايا مكافحة الإرهاب والتي تم الإتيان على ذكرها خلال المناقشات. في منطقة هامير سميث وفولهام، إن مجموعة الجالية الذهبية التي دعي إلى تأسيسها بعد أحداث السابع من يوليو / تموز العام 2005، والتي يظن بأنها عملت بشكل جيد، وأنه، بينما انخفضت أعمالها كثيراً مؤخراً، تستطيع الآن أن تستأنف ما كان على جدول أعمالها في أي وقت، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. لقد قيل لنا بأن جهاز الشرطة في منطقة هارو، قد عقد منتدىً رباعياً حول قضايا مكافحة الإرهاب مع العامة، وهذا ما سمح للناس بأن يقوموا بالمشاركة في الجهود المبذولة بغية مكافحة الإرهاب، والتي قد استثمروا اهتماماتهم بها. وقد سمعنا في منطقة هيفيرينغ كيف أن أعضاء فريق المستشارين المستقلين للمناطق قد تمت استشارتهم بشكل ناجح قبل القيام بعمليات مكافحات إرهابية محلياً. إن شرطة منطقة هاونسلو تم منحها مديحاً جراء إنشائها صفحة دردشة عبر الإنترنيت، هذه الصفحة مخصصة لمناقشة أمور المكافحات الإرهابية. لقد سمعنا أيضاً عن العوارض الجانبية المفيدة لالتزام الجماعات: هناك مركز لإحدى الجماعات حيث أرسلت الشرطة معلومات حول الإرهاب وتم وضعها على لوحات إعلانية في المكان، وإن هذا المركز يتمتع الآن بتزايد عدد الأعضاء المنتسبين إليه والذين دخلوا أبوابه في بادئ الأمر فقط لقراءة المعلومات التي وضعتها الشرطة على لوحاته في أرجاء المكان، وانتهى بهم الأمر بعد ذلك بأن باتوا يتوجهون إلى المركز بشكل دائم ثم أصبحوا أعضاء دائمين ويستعملون كافة التسهيلات المتواجدة والمتاحة لهم هناك.

إن العدالة في الإلتزام الجماعي يمكن ألا تعني دائماً معنى العدالة ببساطة. وكما قامت روز فيتز باتريك بالتعليق على الموضوع قائلة: " لا يتعلق الأمر في بعض الأحيان بالمشاركة في جهودنا على أقسام صغيرة والتي بدورها تكون بحصص متساوية لكل من الجماعات التي نعرفها: يجب أن نأخذ موقفاً شجاعاً في بعض الأحيان ونقول، لدينا هنا مصدر ويجب علينا أن نقوم بتوجيهه باتجاه جماعة خاصة معينة، لأن هذا الاهتمام يجب أن يصب هناك ويستقر ". وهكذا، وبالعلاقة مع التهديدات الحالية التي يفرضها علينا الإرهاب الدولي، هناك قضية قوية للالتزامات المقدمة من قبل الجماعات الإسلامية التي لا تتصف بالتكافؤ المطلوب تواجده نظراً للشريط الإسلامي للإرهاب الذي نواجهه حالياً. ومن بين المسلمين البريطانيين، علاوة على ذلك، يمكن أن يعني الأمر شيئاً بالنسبة لجهاز الشرطة وذلك عبر توسيع بعض جهودها المعينة بإلزام البعض من المجموعات الفرعية كمثل الشباب المتحولون إلى طغيان الطوائف الإيمانية بشكل حرفي.

الإرادة موجودة في بادئ أولويات جهاز شرطة العاصمة بأن يأخذوا الأشخاص الموثوق بهم والذين يمثلون جماعاتهم إلى مزيد من الثقة بهدف تضافر الجهود واستثمارها في صد التهديدات الإرهابية ومكافحة الإرهاب.

إن جهاز شرطة العاصمة قد اقترح فكرة إعطاء بعض القضايا الأمنية الدقيقة، وبالدرجة الأولى الإسلام من بين باقي الجماعات، ومن منهم أعضاء في الجماعات التي تتمتع بامتياز الوصول إلى الجهاز الإستخباراتي والمخططات المسبقة لبعض العمليات البوليسية للمكافحات الإرهابية لكي يقوموا بالنصح والإرشاد للآثار التي يمكن أن تطال وتؤثر على الجماعة التي يمثلونها جراء القيام

بتلك العمليات، وبأن يلفتوا أنظار جهاز الشرطة لأية اعتبارات ما إذا كان هناك من اعتبارات يجب أخذها في الاعتبار بخصوص الثقافة أو الديناميكية التي تمتاز بها تلك الجماعة والتي يجب أيضاً أخذها في الحسبان. إن إمكانية العمل بهذه المواصفات في قضايا مكافحة الإرهاب من خلال الفريق الاستشاري المستقل، في الحاجة إلى التعبير بشكل أفضل، هو أمر يتم الغور فيه الآن من قبل جهاز شرطة العاصمة على الصعيد الوطني. لقد لاقى هذا الأمر بعض المعارضة لدى جهاز الأمن الذين تقع سلطة الجهاز الإستخباراتي بين أيديهم والتي هي محور المسألة هنا. هناك أيضاً بعض القلق بشأن هؤلاء المدعوين لتمثيل جماعاتهم وإشراكهم في هذا المخطط، بأن يصبحوا فريقاً يتم اعتباره على أنه جزء من جهاز شرطة العاصمة بدل أن يتم النظر إليهم حقيقة على أنهم ببساطة جزء من جماعة. هذه العراقيل بالإضافة إلى عراقيل أخرى يمكن أن يتبرهن مع الوقت بأنها يمكن أن تقهر وبالتالي أن تزول. الإرادة موجودة وهي على سلم الأولويات بالنسبة لجهاز شرطة العاصمة بأن يأخذوا الأشخاص الذين هم بالفعل موضع للثقة، هم الذين يمثلون الجماعات المنتمين إليها بثقة أكبر للعمل المشترك في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتهديدات الإرهابية.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
RECOMMENDATIONS AND ADVICE:
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE:

الردود على مكافحة الإرهاب:
توصيات ونصائح:
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

7. القيام بتدريب مرافقين مرائيب، مراقبي مرور، موظّفي متنزهات، مراقبي أحياء، حراس مدن وذلك ضمن الصحوة على أمور مكافحة الإرهاب.

27. إجراء تقييم للتأثيرات التي تطال الجماعات عند كل عملية مكافحة إرهابية، وكذلك إجراء تقييم للتأثيرات التوازي في السياسة عند إجراء كل عملية مكافحة إرهابية.

28. إعطاء التفسيرات لهيئة شرطة العاصمة حول الاقتراح الذي تقدم من قبل جهاز شرطة العاصمة لتلخيص ما تقدم ولمشاركة المعلومات الإستخباراتي مع الأشخاص الذين تم تعيينهم كأعضاء من قبل الجماعات قبل البدء بعمليات مكافحات إرهابية. هذا يتضمن المعلومات الجديدة حول التطورات الأخيرة فيما يختص بتنفيذ هذه الفكرة.

29. العمل مع هيئة شرطة العاصمة لبلورة استراتيجية واضحة وتحديد وقت الانتهاء من العمل على تنفيذها للالتزام الجماعي بجهاز الشرطة حول أمور المكافحات الإرهابية.

30. العمل مع هيئة شرطة العاصمة لتطوير معيار يقيس الأداء ضمن مهلة زمنية محددة في لالتزام الجماعي بجهاز الشرطة حول أمور المكافحات الإرهابية.

31. تأمين الأدلة والبراهين بأن جهاز شرطة العاصمة يقوم بتشغيل العناصر الشبابية أكثر وأكثر ضمن إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

32. تأمين الأدلة والبراهين بأن جهاز شرطة العاصمة يقوم بتشغيل العناصر النسائية أكثر وأكثر ضمن إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وكتل على هذا الأمر، تشغيل النساء من خلال القطاع النسائي في منظمات القطاعات الثانية التي تعمل برعاية الأشخاص والهيئات النافذة، وكذلك الفرق التي تعمل بشكل مباشر مع القطاعات التي تختص بتقديم الخدمات النسائية.

33. ضمان التنوع بين المسلمين الذين يتعامل معهم جهاز الشرطة ويلزمهم بالجهود المقامة في المكافحات الإرهابية مثل النساء، الجماعات غير الآسيوية، الأحمد يين، الإسماعيليين، الخ....
34. تضمين المحامين المحليين في إطار العمل والجهود التي تقوم بها الشرطة لمكافحة الإرهاب.
35. القيام بدعم الناشطين في الجماعات لتنظيم التزاماتهم الخاصة وجميع الأحداث التي تتضمنها بخصوص مسألة مكافحة الإرهاب.
36. مكافأة النماذج المحلية الناجحة في الإلتزام الجماعي.
37. تأمين الردود للمستشارين حول كافة التمارين والنماذج الإستشارية.
38. الضمان بأن فرقا الأحياء السكنية التي تتمتع بالأمان بأنها تقوم ببناء جسور للعلاقات مع أمكنة ودور العبادة المتواجدة في مناطقهم.

COMMUNITY ENGAGEMENT: RECOMMENDATIONS AND ADVICE
ADVICE FOR OTHER BODIES:

الإلتزام الجماعي:
توصيات ونصائح
توصيات مرفوعة إلى الهيئات الفاعلة الأخرى:

61. على جهاز الأمن أن يفسر كيف أن عامة الناس ومن ضمنهم قطاعات العمل، كيف يجب عليهم أن يكيفوا تصرفاتهم وردود فعلهم إذا ما دعت الحاجة، وبموجب نشر وتعميم أي مستوى كان من التهديدات الإرهابية، وأية تغييرات في السياسات المتبعة والمصاحبة لهذه النشرات والمعايير الأمنية التي عليهم أن يتوقعوا حصولها.

63. على سلطات الشرطة أن تقوم بإجراء تطبيقات استشارية في مناطق تواجدها مع عامة الناس حول الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
STOP AND SEARCH

الردود على المكافحات الإرهابية
أمر التوقيف والتفتيش

إن الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 تمنح السلطة لضباط جهاز شرطة العاصمة بدرجة رتبة قائد أقله وتخوله القيام مقامه. هذا الشخص المزود بذلك التفويض يتم اعتباره وسيلة لمنع حصول أفعال إرهابية، وذلك في منطقة محددة أو مكان بأكمله أو جزء من منطقة نفوذ جهاز شرطة العاصمة، ولمدة أقصاها ثمانية وعشرين يوماً لكل تفويض. إن أي شرطي كان، إذا كان يرتدي بذلة الشرطة الرسمية، فهو يستطيع أن يقوم بتطبيق أمر التوقيف والتفتيش لأية سيارة مشتبهة وهذا يتضمن تفتيش السائق، الركاب ومحتويات السيارة، أو أحد المشاة وأي كان ما يحمله هذا الشخص، كل ذلك بهدف التفتيش عن مقالات من نوع من الأنواع التي يمكن أن يكون لها علاقة بالإرهاب وهذا في الحالات التي يظن بها الشرطي الذي يكون في موضع كهذا لديه أرضية تحمل الشكوك أم لا، ينطلق منها للظن بأن هناك نية لاستعمال الأغراض أو أن يكون لها علاقة ما بأمور إرهابية. إن الضابط الذي يكون لديه مثل تلك الصلاحية، يجب أن يقوم بالإبلاغ عن هكذا حوادث لجهاز الأمن حالما تصبح الأمور التي هو بصددها عملية إلى حد معقول. السلطة نفسها ممنوحة إلى ضباط شرطة الأجهزة الأخرى ومن ضمنها جهاز شرطة مدينة لندن وجهاز شرطة بريطانيا للنقل.

إن الرمز "أ" المرافق لرموز التطبيقات يورد ما يلي: " إن انتقاء الأشخاص الذين يتم إيقافهم بموجب الفقرة 44 من قانون الإرهاب بمادته لعام 2000 يجب أن يعكس تقييماً موضوعياً للتهديد

المفروض من قبل الفرق الإرهابيين الناشطين على اختلافهم والمتواجدين في بريطانيا العظمى. إن السلطات الممنوحة يجب ألا يتم استعمالها في أمر التوقيف والتفتيش بموجب أسباب لا علاقة لها بالإرهاب. يجب على الضباط أن يأخذوا أقصى معايير الحيطة في ألا يقوموا بتجريم أعضاء الفرق المنتمين للأقليات العرقية في تطبيقاتهم لتلك السلطات الممنوحة لهم. مهما يكن من أمر، يمكن أن تكون هناك ظروف معينة حيث يكون من المناسب للضباط بأن يأخذوا في الحسبان أمر الأشخاص المنحدرين من أصول عرقية معينة وذلك في انتقائهم للأشخاص الذين يجب أن يتم توقيفهم كرد على تهديد إرهابي محدد، ونعطي المثال على هذا، بعض الفرق الإرهابيين الدوليين والذين هم مرتبطون بهويات معينة من الأعراق المحددة ".

التالي هنا هي مختارات من إجراءات العمليات القياسية للفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000:
" إن جهاز شرطة العاصمة يشرك قاعدة من البيانات الواسعة حول أوامر التوقيفات والتفتيشات التي يجريها وفق الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 والذي سوف يشارك به مع فرق الجماعات المختلفة.... إن جهاز شرطة العاصمة هو حريص على الانفتاح والشفافية. إن قاعدة البيانات هذه يمكن أن تتم المشاركة بها من خلال طريقة مماثلة في معلومات مختلفة حول أمر التوقيف والتفتيش وهذا يتضمن قاعدة البيانات المتواجدة عن العرقية... يجب ألا تكون عمليات التفتيش عشوائية: مع أن السلطة الممنوحة لأمر التوقيف والتفتيش لا تتطلب من الشرطي الذي يقوم بهذا الأمر أن تكون لديه أسباب وخلفية عقلانية أو معقولة للشكوك التي أصدر الأمر على أساسها قبل أن يقوم بتطبيق هذا الأمر، لكنها في الوقت ذاته غير عشوائية لأن السلطة يجب أن تستعمل للأسباب التي تم استصدار هذا الأمر من أجلها في الأساس...الضباط الذين يلجأون إلى استعمال السلطات التي تمنحها لهم الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 لأسباب لا تتعلق بالإرهاب يمكن أن عرضة للإجراءات القانونية التي تحاسبهم على أساس عدم الانصياع... لا يجب أن تكون هذه السلطة أبدا على وتيرة واحدة في تطبيقها: يمكن للإرهابيين أن يأتوا من مجموعة من الخلفيات المختلفة، المتباينة والواسعة ويمكن لهم أن يحاولوا التغيير في أنماط تحركاتهم وتصرفاتهم بطرق تنكرية لتمويه نواياهم الإجرامية ويمكن أن يختلطوا مع محيطهم. يجب على الضباط ألا يتحركوا أبداً بشكل محدد ومشابه وفق الصور المعهودة لديهم عن الإرهاب والإرهابيين حين يتعلق الأمر بتقرير استعمال السلطات الممنوحة لهم ضمن أمر التوقيف والتفتيش، لأنهم إ'ذا ما فعلوا ذلك فيمكن أن يؤدي الأمر إلى: استهداف بعض الجماعات أو الفرق دون غيرهم، بطريقة غير متناسبة وبتجريمهم، وإن الإرهابيين سوف يقومون بتفادي الكشف عنهم بينما هم يحملون ويواصلون أهدافهم المرسومة.... لا توجد متطلبات معينة لضابط الشرطة لتأمين الخلفيات للتوقيف والتفتيش ضمن السلطة المنوحة له بموجب هذا الأمر. مهما يكن من أمر، يجب دوماً الأخذ بعين الاعتبار عند تبليغ الشخص عن أية عوامل محددة والتي أثرت في قرارهم لإصدار أمر التوقيف والتفتيش لهذا الشخص بالذات دون غيره من الآخرين... إنه لمن البالغ الأهمية أن نفكر ملياً في حاجات الآخرين وتطلعاتهم وأن تفسيرات أكثر يمكن أن يكون لها وقع الفرق الكبير لأنها تساعد كثيراً.... حيث يكون هناك سيارة ما أو شخص ما قد تم إصدار أمر الإيقاف والتفتيش بحقه بموجب الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، فإن هذا الشخص أو هذا السائق سوف يستحق حكماً الحصول على بلاغ مكتوب بأنه أو بأن سيارته قد تم توقيفها وتفتيشها بموجب هذه السلطة.... إن النموذج شكل 5090 يجب أن يتم تأمينه لأي شخص تم إيقافه وتفتيشه عند حصول الأمر إلا في الظروف الإستثنائية التي تحول دون هذا الأمر أو تجعل من تحقيق هذا صعباً.... هناك قلق عند العامة بأنه تم استعمال هذه السلطة لأهداف غير الأهداف الرئيسية أل وهي الشكوك بأمر إرهابية... المطلوب من الضباط الكبار تأمين التبريرات لاستعمال أمر التوقيف والتفتيش لموجبات الشكوك الإرهابية.

إن السكان الآسيويون، السود والأقليات العرقية في لندن، المعبر عنهم كونهم يشكلون نسبة من كامل سكان العاصمة هم: السكان الآسيويون اللندنيون. السكان آسيويون اللندنيون يشكلون نسبة 12%، اللندنيون السود يشكلون نسبة 11% واللندنيون السود والأقليات العرقية تشكل نسبة 42%.

إن الإحصاءات التالية متعلقة باستعمال الشرطة للسلطة الممنوحة لهم بأمر التوقيف والتفتيش في لندن (وهي المنطقة من البلد حيث تم استعمال أمر التوقيف والتفتيش في الأكثر):

* (المصادر: فريق إدارة البيانات والتحاليل، سلطة بريطانيا العظمى، كانون الثاني 2006 وتخمينات منتصف السنة التجريبية للعام 2004، مكتب الإحصاءات الوطنية 2006، حالة المساواة في تقرير لندن، سلطة بريطانيا العظمى كانون الثاني 2007).

* جهاز شرطة العاصمة (تشرين الأول 2005 حتى سبتمبر / أيلول 2006) هناك 22,672 حالة توقيف وتفتيش بموجب الفقرة 44 من القانون الإرهابي الفعل 2000 (هذه الحسابات شملت 8% من كل حالات التوقيف والتفتيش). هذه نتائج سبعة وعشرين عملية اعتقال لأغراض تتعلق بأعمال إرهابية، و242 توقيف بتهم مماثلة.

لا شيء من هذه التوقيفات قد أدى إلى التهم ذات العلاقة بالإرهاب. إن التصنيف العرقي الذي تم التعريف عنه في هذه التوقيفات كان كما يلي:

* 52% من البيض.
* 16% من الآسيويين.
* 9% من السود.
* 3% خليط
* 4% فرقا آخرون
* 16% غير منصوصا بشأنهم.

(المصدر: مديرية الأداء، جهاز شرطة العاصمة، كانون الأول من العام 2006)

جهاز شرطة العاصمة (تشرين الأول 2005 وحتى سبتمبر / أيلول من العام 2006) هناك 114 حالة من حالات التوقيف والتفتيش بموجب البند 43 من قانون الإرهاب لعام 2000 (هذه السلطة تتطلب شكوكاً معقولة).
هذه التوقيفات نتجت عن ثلاثة عشر توقيف، ولا واحد منها كان بتهمة العلاقة بأمور إرهابية.

(المصدر: مديرية الأداء، جهاز شرطة العاصمة، كانون الأول من العام 2006)

الردود على المكافحات الإرهابية
جهاز شرطة مدينة لندن (7 يوليو / تموز 2005 حتى 10 كانون الثاني 2007) هناك 8,216 حالة توقيف بموجب الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000.

التصنيف العرقي الذي تم التعريف عنه في هذه التوقيفات كان كالتالي:
* 56% من البيض.
* 17% من الآسيويين.
* 9% من السود.
* 2% خليط.
* 2% فرقا آخرون.
* 14% غير منصوصا بشأنهم.

(المصدر: فرع مكافحة الإرهاب، جهاز شرطة مدينة لندن، كانون الأول منت العام 2007).

شرطة نقليات بريطانيا (كانون الثاني 2006 وحتى كانون الأول 2006) هناك 20,255 حالة توقيف بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 في لندن.
التصنيف العرقي الذي تم التعريف عنه في هذه التوقيفات كان كالتالي:

في مناطق جنوب لندن:
* 42% من البيض.
* 21% من الآسيويين.
* 10% من السود.
* 4% خليط.
* 2% فرقا آخرون.
* 21% غير منصوصا بشأنهم.

في مناطق شمال لندن:
* 51% من البيض.
* 16% من الآسيويين.
* 7% من السود.
* 3% خليط.
* 3% فرقا آخرون.
* 20% غير منصوصا بشأنهم.

أنفاق القطارات في لندن:
* 50% من البيض.
* 18% من الآسيويين.
* 6% من السود.
* 3% خليط.
* 3% فرقا آخرون.
* 20% غير منصوصا بشأنهم.

(المصدر: قسم العمليات، المقر الرئيسي للقوى، شرطة بريطانيا للنقل، كانون الثاني 2007)

إن هذه الأرقام تبرهن عدم التكافؤ المحدود من ناحية عرقية هؤلاء الذين تم توقيفهم: إن الآسيويين ممثلون أكثر بقليل، والسود هم غير ممثلين بشكل قليل. إن انعدام التكافؤ هذا هو ملحوظ أكثر بقليل في الأرقام التي قدمتها شرطة نقل بريطانيا. أما التمثيل الفائق للآسيويين الذين تم توقيفهم بموجب الفقرة 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 هو مع هذا معلن بنسبة أقل من تلك التي تشمل السود الموقوفين بموجب الفقرة 1 من القانون البوليسي والدليل الإجرامي الفعل 1984. تبين الأرقام أيضاً مستويات ملحوظة بشكل هام للأشخاص الذين تم توقيفهم والذين تم التعريف عنهم على أنهم من الأقليات العرقية على أنهه " غير منصوص بشأنهم "، وعلى الأرجح أنه تم إجراء تمويهات أكثر لعدم التكافؤ هذا. في هذه الحالات، يتوجب على الضابط أن يقوم بتسجيل الأعراق التي ينتمي إليها الأشخاص الذين يتم توقيفهم كما يدركها هذا الضابط. هذا التطبيق سيكون حتماً أقل دقة من أن يسمح بتوقيف الأشخاص فقط لتحديد العرق الذي ينتمي أو تنتمي إليه الشخص الموقوف. التفسيرات التي تم إعطاؤها للتحديدات العرقية المقدمة وفق التوقيفات التي حصلت والتي لم يتم تسجيلها هي: بأن الشخص قد تم توقيفه هو أو هي رفض التعريف عن العرق الذي ينحدر/ تتدحدر منه، بأن الشخص

الذي تم توقيفه لم يفهم تماماً ما الذي عناه السؤال الذي تم توجيهه إليه / إليها حول العرق الذي ينتمي / تنتمي إليه، أو أن الضابط قد تم استدعاؤه بعيداً عن مكان التوقيف لحصول حادثة أخرى. على أية حال، فإنه في غالب الأحيان، لا توجد مثل هذه التفسيرات التي يتم تقديمها. كل قاعدة البيانات المتوفرة تظهر التمثيل الفائق والكبير للرجال من بين التوقيفات التي حصلت، بمقابل العنصر النسائي القليل، والذي ربما يعكس مقاربة تمت على أساس التحديد الجنسي للسلطة الممنوحة بشأن أمر التوقيف والتفتيش وتطبيقها. ربما يكون هذا الأمر غير حكيم، إذا ما أعطينا الأهمية لواقع الجسم الأكاديمي الذي يكبر شيئاً فشيئاً عبر النقاشات التي تتنبأ بأن الإرهاب الدولي سوف يتزايد أكثر وبأنه سوف يقوم بتوظيف ونشر الإناث كمساعدات في المؤامرات التي سوف يتم حبكها.

كما مع تطبيق جهاز الشرطة لأمر التوقيف والتفتيش خارج سياق المكافحات الإرهابية (وذلك بموجب البند 1 من القانون ممارسات الشرطة للدلائل الجنائية لعام 1984، بالإضافة إلى التشريعات الأخرى) إن تسجيل التوقيفات والتفتيشات ومراقبة الإحصاءات التي يولدونها هي مهمة بشكل حاسم للمحافظة على الثقة لدى عامة الناس بأن الشرطة تقوم باستعمال السلطات المنوطة لها وبشكل سليم. إن جهاز شرطة العاصمة في الوقت الحالي، وبعد أن طالت المفاوضات، بينما أنه سوف لن يقوم بإصدار البند 44 من القانون الإرهابي لعام 2000 للبيانات التي توقف صدورها جغرافياً من قبل شرطة المناطق بسبب الخوف الناتج بأنه من خلال هذا، هم يقومون بتزويد الأشخاص الإرهابيين بمعلومات تفيد ما يسعون إلى تحقيقه، ويجعل من الأرقام متوفرة علانية حول تاريخ لندن الشامل الماضي والحاضر على السواء. هذا الأمر يسمح لأعضاء من العامة ومن الجماعات والذين يعملون مع جهاز شرطة العاصمة بأن يقوموا بالتحريض على أمر التوقيف والتفتيش وعلى شبكة مراقبة الجماعات وأعضاء جهاز شرطة العاصمة لاستصدار أوامرهم الخاصة بشأن التوقيف والتفتيش وعقد مجلس تقييمي لهذا الأمر ليقيموا بشكل حرج كيفية استعمال جهاز الشرطة لهذا الأمر مع الجماعات، يتطلبون معرفة تطبيق الأمور العادية والأمور الشاذة، تحدي التطبيقات غير المتكافئة، المساءلة عن التضاربات والقيام بتحليل النتائج، كل هذا بهدف المساعدة على تحسين الفعالية والعدالة التي تتم كافة التطبيقات على أساسها باسم تأمين الأمان لعامة الناس. لهذا أيضاً، إن النظام العام مجود ليثبت بأن قاعد البيانات التي تم تقديمها هي فعالة وبأنها يجب أن تعكس التطبيقات التي تجري ميدانياً. في هذه النقطة، هناك بعض الخلاف الموجود. هناك روايات قصصية صادرة عن أعضاء من العامة، ومن منهم الذين تم توقيفهم وتفتيشهم بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، ومحامي الدفاع نيابة عنهم، ومن قبل ضباط الشرطة الذين في الخدمة يقومون بإصدار كافة الأوامر بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 وبأن التسجيلات التي تمت حول التوقيفات والتفتيشات، كان إصدارها في حينه دون معنى. إن تأكيد هذا الإدعاء وتدعيمه بالدلائل هو أمر صعب. إذا كان صحيحاً، فهو يجعل من أي مجرى للمراقبة أمر غير فعال. وأكثر من ذلك، هناك روايات قصصية أخرى ودلائل تشير على عدم تسجيل المعلومات بعد تطبيق البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 واستصدار أمر التوقيف والتفتيش، وهذا سواء في الآلية التي تم إيقاف الشخص من خلالها بحيث أن لم يتم سؤاله والطلب إليه أن يعرّف عن العرق الذي هو منحدر منه، أو لم يقم الضابط الذي كان يقوم بهذا الأمر بتزويد التسجيل بما رآه بنفسه حول هوية العرق الذي ينتمي إليه الموقوف، أو أن الأوصاف الجسدية للموقوف التي أوردها ضابط الشرطة في البلاغ ليست دقيقة. هذا الأمر يسمح بعدم تفقد أية ملاحظات مخفية وغير متكافئة. إن عدم إلزام ضباط الشرطة بخصوص هذا الأمر هو شيء غير مقبول، الشكاوى حول البيروقراطية المتواجدة في الإدارة ليست جيدة بالقدر الكافي، وحتى الآن، يبدو الأمر قليل التوفّر، أو أنه يتم تطبيقه بتقاطع أو في خلال التدريبات لأجل تصحيح هذا النقص والفشل. إن الأهمية الحيوية بأن بتم التسجيل في قاعدة البيانات بطريقة دقيقة جداً لأمور التوقيف والتفتيش وذلك ضمن الشروط المحددة التي تسمح بالمراقبة الفعالة وبالتالي الإشراف وفحص تطبيقات استعماله لا يمكن التصريح عنها.

إن تطبيق البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 من خلال أمرؤ التوقيف والتفتيش هو أمر لا يتطلب في تطبيقه خلفيات معقولة أكثر من صلاحية ضابط الشرطة المتواجد ميدانياً واستصدار

الأمر بفعل ذلك من قبل ضابط برتبة قائد ضمن منطقة جغرافية معينة. وكما قام السير أيان بلير بالتأكيد على أن: "إن أمر التوقيف والتفتيش بموجب قانون الإرهاب لا يتطلب أية أسباب معينة أكثر من إصدار القرار للقيام بذلك ومحاولة تعليق يافطة في أرجاء شوارع لندن هو أمر بالغ الصعوبة ولنقل بأن المدينة هي مكان الإرهاب الحي ". وقد أضاف من باب التفسير بأن الإرهابيين الذين قاموا بحادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 قد استكشفوا لندن، هم قدموا قبل عدة أيام من القيام بخطوتهم تلك، وبأنهم قد خضعوا أيضاً للتوقيف بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 بينما هم متواجدون داخل لندن للقيام بمهمتهم الاستطلاعية المعروفة، وكان من الممكن أن يتم إنقاذ حياة الكثيرين. قام أيضاً بالتعليق على أن هناك نمط معين تتميز به وحشية الإرهابيين يتم استباقها عبر استطلاع كهذا. وبالفعل، فإن إجراءات العمليات القياسية التي يقوم بها جهاز شرطة العاصمة بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 التي قام بالتصريح عنها بما يلي: " قبل حصول أية هجمة إرهابية، إن الإرهابيين يجرون دائماً استطلاعا إرهابياً عدائي على هدفهم المقصود ". لقد عارض اللندنيون أن أمر التوقيف والتفتيش بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، لم يردع أبداً مفجري حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005 من استكشافهم واستطلاعهم. قالوا لنا بأنهم غير راضين تماماً لتقبل وجود سلطة كهذه يستعملها البوليس لكنها في الوقت عينه لا تتطلب لتنفيذها أية خلفيات معقولة أكثر من التصريح الموجود الذي يتيح استعمالها. وكما علق على هذا الموضوع أحد الأشخاص قائلاً: " يجب على جهاز الشرطة أن يقوم دائماً بإعطاء الأسباب التي يقوم على أساسها باختيار شخص ما لتوقيفه وتفتيشه هو بالذات دون غيره من الأشخاص ". إن أدنى التوقعات المنتظرة من أي احد يعطى له أو لها سبباً يبرر لماذا تم توقيفه أو توقيفها وتفتيشه / ها (على الأرجح يكون الشخص الذي يعطي تبريراً لهذا السبب هو الذي قام بإصدار الأمر) بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، والذي يعتبر بأنه قانوني من قبل عامة الناس بغالبيتهم.

هذا الأمر يطرح سؤالاً حول الأسباب المقبولة التي يتم على أساسها اختيار الأشخاص الذين يتم إصدار أمر التوقيف والتفتيش بحقهم بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، أو ماذا يمكن أن تكون هذه الأسباب. إن الخلفية التي ينطلق منها الكثير من اللندنيين الذين استمعنا إلى أقوالهم والتي يعتقدون بأنها القوة التي يظنون بان رجال الشرطة يستعملونها هي تتم على أساس الاختيار العرقي الصرف، لون البشرة، الجنس والعمر وهي سمات يتم اعتبارها على أنها أسباب معقولة. إن التعليقات التالية حول استعمال أمر البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 هي صادرة عن أشخاص بأعمار المراهقة وشباب من مختلف أنحاء العاصمة: " يتم استهداف الرجال المسلمين من خلال أمر التوقيف والتفتيش ". " إن أمر التوقيف والتفتيش لا يتم استعماله إلا ضد المهاجرين والأجانب ".

يبدو بأن اللندنيين غير سعداء من خلال ما قالوه لنا بأنهم غير راضين بأن يتقبلوا السلطة الحالية الممنوحة لجهاز الشرطة والتي تتيح لهم تطبيق أمر التوقيف والتفتيش دون الحاجة إلى وجود أسباب معقولة أو واضحة كخلفية لإطلاق الأمر فيما عدا استعمال السلطة بحد ذاتها أي تلك الممنوحة لهم لتنفيذ أمر التفتيش

بموجب القانون الإرهابي لعام 2000. إنهم يقومون بأعمال التفتيش مع فرقا الأقليات العرقية والذين هم بغالبيتهم من المسلمين ". " لقد تم توقيفي بموجب القانون الإرهابي لعام 2000، وذلك فقط لأنني كنت أرتدي زياً إسلامياً وكنت أحمل كيساً حين تواجدي بالقرب من نفق محطة ستوكويل... كان من المفروض أن أكون متوجهاً لحضور اجتماع يعقده برلمان الشباب للملكة المتحدة وكنت أظن في حينه بان الأمر غريب بعض الشيء، لأن تلك الحادثة قد مدتني بمادة موضوع أتحدث فيه حالما أصل إلى هناك ". " كنا أنا وأخي نتمشى في منطقة بريكستون على طريق أتلانتيك في عطلة الأسبوع التي مضت، وقد تم توقيفنا من قبل أحد ضباط الشرطة فقط لان أخي كان يرتدي قميصاً مكتوب عليها " جنود الله ". هذا الأمر جعلني اشعر وأقول في نفسي : أين هي العدالة؟ ". " أجل،

أنا منحدر من ما يشبه الجنس الأفريقي من جماعة كرايبية... كنت نوعاً سعيداً بحالي كأي شاب أسود لكن أيضاً كحال الشباب السود فقد تم توقيفي وتفتيشي لأنه يبدو بأن جهاز الشرطة يقوم بالتركيز على المسلمين ". مع أن الإحصاءات الواردة أعلاه يمكن أن تظهر فقط عدم التلاؤم القليل فيما يخص استعمال وتطبيق أمر البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 القائل بتوقيف الأفراد المنتمين "إلى مختلف الأعراق المتنوعة، لكن من الواضح بأنها ليست رؤية أغلبية عامة الناس. هناك انتشار واسع يدين استعمال السلطة التي تستهدف الرجال الآسيويين، وإن الغضب العام المتأصل لدى العامة يقول بأنه هكذا يجب أن تتم الأمور. يشك بعض اللندنيين بالفعل بأن التطبيقات المتعلقة بشأن التوقيفات التعويضية تتم في العمليات حيث يقوم ضباط الشرطة بتوقيف وتفتيش فرقا من العرق الأبيض فرداً وذلك بهدف جعل أرقام التوقيفات الصادرة بحق العرقية تبدو وكأنها معقولة مقارنة مع البيض.

إن المقارنة بين حس الملاحقة التي يشعر بها الرجال الآسيويون الذين يحسون بأنهم مستهدفين من قبل جهاز الشرطة بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، وهذا ما شعر به أيضاً الرجل الأفريقي الكاريبي تجاه أوامر التوقيف والتفتيش العادية والتي غالباً ما يتم اللجوء إلى استعمالها. إن هذا الأمر يتركنا دون شكوك مطلقاً بأن المسلمين اللندنيين يتطلعون إلى مساعي تطبيعية فيما يختص باستعمال البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، وبأن صبرهم حيال الأمر وبشأن ما يعتبرونه بأنه استعمال للسلطة بشكل غير متناسب ضدهم وبأنه سوف لن يبقى ليثبت لوقت طويل. وقد علق أحد الطلاب الآسيويين بنبرة يعلوها الحزن، بأنه قد أوشك على أن يحب كونه تم توقيفه وتفتيشه بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 وقد حصل معه هذا الأمر في أكثر من مناسبة، أحب الأمر لأنه أوشك على أن يثبت بأن النظرة الموحدة التي يتم من خلالها النظر إلى الإسلام جميعاً على أنهم إرهابيون هي نظرة خاطئة. يجب التأكيد بأنه، وبينما أن البيانات المتوفرة لا تقترح انعدام التكافؤ في تنفيذ الأوامر القائلة بالتوقيف والتفتيش بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 بحق الآسيويين أكثر بمقابل فرقا الأعراق الأخرى المتواجدة، وهذا لا يتوافق مع العامة ورؤيتها. إنه على أساس تلك الرؤية وليس البيانات المتوفرة بأنه حين يتعلق الأمر بمناهضة الإرهاب عبر التوقيف والتفتيش، فإن ثقة الناس واعتمادهم على جهاز الشرطة إما يتم دعمها بالواقع إما أنها تسقط أرضا.

جهاز شرطة العاصمة ينفي بأن مقاربته للإرهاب هي تصنيفية على أساس جرمي أو عرقي من خلال تطبيقاته للبند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 واستصدار أمر التوقيف والتفتيش. قلة من بين مستشارينا تتمنى بأنها قامت بتشخيص الاستخدام، مستعملين في نقاشهم أن جهاز الشرطة خائف جداً من الظهور بمظهر الخاطىء سياسياً وبأن هذا الأمر يقودهم إلى الخوف من تطبيق مسائل المساواة والتنوع. وكما بسط أحد الرجال هذا الأمر قائلاً: " ليس هناك نقطة في إيقاف النساء البيض المسنات ". مهما يكن من أمر، فإن جهاز شرطة العاصمة يقوم مباشرة بالاعتراف بأن التصنيفات الإرهابية يرسم حدوده تعميماته بنفسه من عينات صغيرة جداً تعيد الادعاءات الخطيرة. إن التصنيف العرقي يمكن أن يقترح استعمال العرق على أنه وكيل النيابة الإرهابية، وإنه لأمر واضح بعدم شرعيته. رغم ذلك، يفيد جهاز شرطة العاصمة أيضاً القول بأن تطبيقه للبند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 واستصدار أمر التوقيف والتفتيش ليس أمراً عشوائياً في الواقع: ليست تلك الحالة، إنه ولبرهة من الوقت، واحد من أصل عشرة يتم توقيفهم وتفتيشهم. هذا يطرح السؤال المستجد: ما هي الخلفيات التي يقوم ضباط الشرطة على أساسها بانتقائهم للأشخاص الذين يجب إيقافهم وتفتيشهم بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000، إذا لم يكن على أساس تصنيف محدد ما، وإذا لم يكن هذا الاختيار عشوائياً؟؟ لقد أجاب آندي هايمان على هذا السؤال بشكل صريح قائلاً: " إنه لأمر حيث هناك الكير والكثير من التقشير، ولن يكون هناك من شيء يقنع يمكن أن يقال، أنا أعي ذلك، لكنه سوف يتمحور حول الحكم المحترف، وما يرونه بخصوص الظروف الآنية: إن تصرفات الأفراد والظروف المتواجدة في ظل ظرف واحد هما عامل واحد يقودهم إلى صنع الحكم أو القرار. هذا أمر كثير التقشير، أنت تعلم، مع أني أشعر بالحرج لأني أقول هذا. لكن

تلك هي الحقيقة فيما يختص بما يفعلونه ". إن هذه التطبيقات الاعتباطية والاختيارية يمكن لها أن تترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام ضباط الشرطة بأن يقوموا بالاختيار وفق قاعد الاعتباطية بشأن من يقومون باختياره للتوقيف والتفتيش بشكل مجحف، لا واع أو ما شابه ذلك. غالباً ما قال لنا اللندنيون ومنذ صدور نتائج التجارب الأولى عن موضوع التأثير الذي يمكن أن يطال الفرد جراء توقيفه وتفتيشه بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000. سمعنا تأثيرات الخجل والإذلال. سمعنا أيضاً عن تشويه ووشم وهذا أمر أسوأ من ذاك المرتبط بأمر التوقيف والتفتيش بموجب السلطات العادية والمعهودة لجهاز الشرطة، لأن الإشارة التي يتم إعطاؤها للمشاهدين بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 لا تكون على أن هذا الشخص موقوف على انه سارق بل على أن هذا الشخص الموقوف يمكن أن يكون إرهابياً. لقد لاحظ أحد الرجال الشباب وعلق بالقول: " إن الشرطة تسيء بالفعل استخدام سلطة أمر التوقيف والتفتيش: بالنسبة للشخص الذي يتنقل كما يفعل عادة في حياته اليومية، وأن يتم مقاطعة هذا الأسلوب اليومي من قبل أحد ضباط الشرطة، أنت تعلم! أن يواجه هذا الضابط فرصة بأنه هو نفسه اليوم بالذات سوف يلقي القبض على أحد الإرهابيين، هذا أمر خاطىء، هل تعرف هذا؟ ". إن الضباط الكبار لا يعلمون إطلاقا بأمر هذا التأثير. روز فيتز باتريك تعترف بأن " إن أمر التوقيف والتفتيش هو إجراء روتيني يجري استعماله في شوارع لندن لأجلنا نحن كوننا شرطة خدمات، لكنه إجراء ذا تأثير هائل على الأشخاص الذين تم توقيفهم وتفتيشهم ". أما آندي هايمان فقد كرر قول هذه الجملة: " حين تقوم بفعل هذا يوماً بعد يوم كونك ضابط شرطة فأنت لا تستطيع تقدير التأثير بشكله الكلي أو أنك تنسى وقع الأمر جراء توقيفك أثناء قيادتك لسيارة أو حين يتم توقيفك وأنت في الطريق تمشي. وبالنسبة لي، كصاحب مهنة، يجب أن نذكر أنفسنا على الدوام بهذا الأمر.... الحياة تكمل سيرها بالنسبة للشرطي: الحياة لا تمشي بالسرعة نفسها بالنسبة للشخص الذي تم توقيفه وتفتيشه ". إذا كان ما تقدم ينير الأمور المنظورة التي تتوالى وتتعاقب نزولاً حتى خط المجابهة حيث يتواجد الضباط في شوارع لندن هو أمر آخر كلياً.

من المهم بأن يعرف أولئك الأشخاص الذين تم توقيفهم وتفتيشهم بموجب البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 الحقوق التي لديهم. إن الجهل في هذه النقطة هو أمر شائع بشكل كبير بين عناصر الشرائح الشبابية. لقد سمعنا رجل شاب يقول: " نظرت إلى رجل الشرطة وسألته عن دفتر الشكاوى، لكن لم يكن يحق لي أن أقوم بإخراجه من مركز الشرطة ". إن المناسبات المماثلة لتلك الحادثة تجعل الأمور صعبة بالنسبة للشرطة في أن تحصل على التخويل من عامة الناس للقيام بأمر التوقيف والتفتيش، الذي
قال لنا طارق غافور بشأنه أنه أمر أولي. والأسوأ من هذا، أنها تقع في أيدي المتطرفين حسب الملاحظة التي قدمها أحد المستشارين الشباب قائلاً: " إذا لست متطرفاً أو إذا لست إرهابياً، وسوف أخضع للتفتيش بجميع الأحوال، فيكون الأمر كأرض خصبة للناس الذين لديهم وجهات نظر متطرفة ينظرون بها إلينا. حسناً، إنهم سيقومون بإيقافك وتفتيشك في جميع الحالات، هم يظنون بأنك مجرم في جميع الأحوال، فلماذا لا تنضم إلينا؟؟ ".

حتى لو وضعنا جانباً وبوضوح الإستعمال غير المناسب لأمر البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 كما يتم تطبيقه من قبل جهاز شرطة منطقة ساسيكس لإيقاف مدافع السلام المخضرم. إن والتر وولف غانغ في خلال مؤتمر حفل العمال السنوي للعام 2005 في بريغتون، والذي يضعف دعم رأي عام بشكل واضح، إنه لمن الواضح بأنه الوقت المثالي للوصول إلى الكفاءة بشكل مثالي أو ما عدا ذلك القوّة في مواجهة الإرهاب. ربما وبشكل غير مفاجئ هذا الشاب يعتقد بعدم فعاليته عند قوله: " لا أعتقد أن يتم العمل بشكل جيد على أمر التوقيف والتفتيش، لأنه قد توقيفي وتفتيشي لعدد لا يحصى من المرات ولم يتمكنوا من إيجاد شيء بحوزتي، وهم لا زالوا لا يفهمون العبرة مما يحصل، إنه أمر غير صالح ". إن الواقع أشبه بالمفاجأة، ولو أنه شيء مرحب به أن نسمع آندي هايمان يقول: " إنها سلطة القصد منها جيد: إنها موجودة للمحاولة ولمنع حصول الأمور السيئة، لردع وعرقلة النشاطات الإرهابية. إذاً فإن الاختبار هو التالي: إلى أي مدىً يقوم هذا الأمر بتحقيق أهدافه المرسومة؟ ويجب علي أن أقول بأنه لا يحقق هذا.... هناك ثمن كبير يجب أن يُدفع لإفادة

ربما تكون صغيرة جداً ". إنه واع للأمور أكثر من غالبية عامة الشعب حول طرق عمل الإرهاب الدولي، ناهيك عن خبرته وإلفته في مراقبة الأشخاص المشكوك بأمرهم لضلوعهم في الإرهاب الدولي، وهو يعترف بسهولة بأنهم من غير المحتمل بنسبة علية أن يقوموا بحمل أفخاخهم المنصوبة ويجولوا بها في الشوارع حيث يمكن أن يتعرضوا للتوقيف. لذلك، فإن الضرر الذي سيطال العلاقات الجماعية سيكون كبيراً، وإن التأثيرات الرادعة ستكون مريبة.

هناك أوقات يكون فيها اللجوء إلى استعمال البند 44 من القانون الإرهاب لعام 2000 شيء مناسب، لوهلة من الزمن حين يقوم الجهاز الإستخباراتي باقتراح وجود تهديد إرهابي لمنطقة معينة أو مكان معين. إن المثال على ذلك يمكن أن يكون قصة غير مدعمة بالحقائق حصلت في العام 2004 حين كان فريق كرة قدم مانشيستر يونايتد هدفاً لهجوم إرهابي. يمكن أن تكون هناك حالة موجودة في ظروف مماثلة، يكون استعمال السلطة فيها محدود وآني في مكان آخر في لندن، يشوشون على النشاط البوليسي لإخفاء ما هو موجود بالفعل. ليس الأمر واضحاً بكل جوانبه، مهما يكن من أمر، فإن استعمال كهذا للسلطة بهدف تخفيف يد الشرطة، هو أن نبقى متذكرين روحية التعريف عن هذه السلطة إذا لم يكن النص الحرفي لها. خارج هذه الظروف، إن الحالات الجماعية هي واضحة تماماً: إن هامش الخداع في البند 44 من قانون الإرهاب لعام 2000 أكثر مما يتحمل ثقله أو وطأته، وإنه يجب التخفيف من استعماله.

RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE:

التوقيف والتفتيش:
توصيات ونصائح
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

1. تقديم مرتجعة عاجلة لاستعمال البند 44 من قانون الإرهاب الفعل 2000 بخصوص أمر التوقيف والتفتيش لكامل هيئة شرطة العاصمة. يجب أن تتضمن هذه المراجعة تفسيراً عقلانياً واضحاً لماذا يتم توقيف فرد ما وتفتيشه دون غيره من المارة. إذا تعذر برهان هذا الأمر لهيئة شرطة العاصمة بشكل مرضٍ من خلال هذه المراجعة بان السلطة كافية بشكل فعال في عمليات المكافحات الإرهابية لتقييم الأضرار التي تلحقها بالعلاقات بين الجماعات ومعها، فسيتوقف استعماله غلا في الظروف الإستثنائية التي تستدعي ذلك كمثل أن يكون هناك تهديد محدد لمنطقة معينة.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
POLICE PERSONNEL

الردود على المكافحات الإرهابية
موظفو الشرطة

إن جهاز شرطة العاصمة هي منظمة هائلة الحجم: إنها أكبر واحد رب عمل للتوظيف في لندن، وبعدد موظفيها الذي يفوق 45,000 موظف، هو عدد أكبر من عدد الموظفين في البحرية الملكية والذي يبلغ 39,000 موظفاً. السؤال الذي كان اللندنيين يسألونه لنا كان عن عدد الموظفين الذين هم من لندن بالذات. إن الرؤيا المرسومة للشارع هي أن عدد قليل من ضباط خط المجابهة يأتون من الجماعات التي هم شرطيين عليها. قال لنا أحد الرجال: " لا أصدق بأن جهاز الشرطة في بريكستون يأتي من بريكستون نفسها. إن الطريقة التي يعاملوني على أساسها تظهر بأنهم لا ينتمون لمحيط متعدد الثقافات... إنهم يظهرون نفاذ الصبر والعدائية ". وقد علق آخر على الموضوع بقوله: " الكثير من رجال الشرطة يأتون من مناطق الأرياف ". هذه الأمر يؤثر بنا كثيراً ويطرح مسالة مهمة: إلى أي مدىً يعكس جهاز شرطة العاصمة ويتفهم المجتمع الذي يقوم بخدمته؟.

هناك ما نسبته 42% من الأفراد اللندنيين السود ومن الأقليات العرقية (المصدر: وتخمينات منتصف السنة التجريبية للعام 2004، مكتب الإحصاءات الوطنية 2006، حالة المساواة في تقرير لندن، سلطة بريطانيا العظمى كانون الثاني 2007). يتضمن موظفي جهاز شرطة العاصمة أفراداً من السود ومن الأقليات العرقية وتبلغ نسبتهم بالنسبة لكامل الموظفين 8% منهم هم ضباط في جهاز الشرطة، 35% منهم هم في جهاز ضباط دعم الجيرة في المجتمع و23% منهم هم موظفون في الجهاز. (المصدر: مديرية إدارة الأداء، مجلس الفرص والتنوع، جهاز شرطة العاصمة، تشرين الثاني من العام 2006). قال لنا السير أيان بلير بكل فخر التالي: " في السنة الماضية، كان هناك حوالي 20% من ضباط الشرطة الذين قمنا بتجنيدهم هم منتمين إلى جماعات من الأقليات العرقية " وبأن هناك فقط ما يفوق 50% من الطلبات المقدمة للالتحاق بجهاز شرطة العاصمة الآن هي لأشخاص من العرق الأسود ومن الأقليات العرقية الأخرى. في الشروط العرقية، إن جهاز شرطة العاصمة هي مؤسسة يتزايد فيها مستوى التنوع، لكن بطريقة ما، لا يزال بعيدا عن عكس التنوع السكاني الذي تمتاز فيه العاصمة.

إن العناصر الإسلامية المنتمية إلى التهديدات الحالية التي يطلقها الإرهاب الدولي تدفع ببعض اللندنيين للتأكيد بأن جهاز شرطة العاصمة لا يزال بحاجة إلى تأمين الضمان بأن هناك عناصر مسلمة بأعداد كبيرة من ضمن موظفيه: " يجب أن يصبحوا جزءاً من قوى الشرطة ومهامها الميدانية، لكي يتاح لهم ولموقفهم الذي يتسم بالحساسية بأن يشعروا بأنهم حاضرون كجماعة متفهمة ولديها علاقات ممثلة ". وكما لاحظت روز فيتز باتريك: " الناس لا يتركون إيمان الأفراد التابعين والمنتمين إليهم أو خلفياتهم وراءهم حين يلبسون بذلة كهذه ". هذا مبدأ تم استيعابه من خلال التركيبة الموجودة في جهاز شرطة العاصمة على يد وحدة الثقافة ومصادر الجماعات، والتي تسعى إلى جعل المهارات الحياتية والاختبارات التي يعيشها موظفي جهاز شرطة العاصمة متاحة للمنظمة ويجب أن تكون مطلوبة منهم. استأنف طارق غافور القول: " ما أود من هذا اللقاء أن يسفر عنه بشكل كبير هو تقدير مهارات حياة الموظفين الذين يقومون بتوظيفهم ". حالياً، إن العدد المقدر الموجود للعناصر الإسلامية في جهاز الشرطة هو 300 ضابط شرطة تقريباً في جهاز شرطة العاصمة.

إن العناصر الإسلامية المتواجدة حالياً في التهديدات التي يقوم الإرهاب الدولي بإطلاقها يقود ببعض اللندنيين بالضغط على جهاز شرطة العاصمة أن يقوم بتوظيف المزيد من أعداد الأفراد المسلمين في جهازها

(1% فقط هم مسلمون من بين باقي عدد ضباط الشرطة الحاليين) مع أن الإسلام يشكلون ما نسبته 9% من عدد سكان لندن (المصدر: مسح الإحصاء السكاني للعام 2001). في منطقة إيرلينغ وفي مناطق أخرى متعددة، تم التعبير عن الآراء التي أجمعت على أن جهاز شرطة العاصمة بحاجة إلى توظيف المزيد من الضباط المسلمين، ليس هذا فحسب، بل أكدوا على وجوب حصول هذا الأمر لضمان وجود كبير للمسلمين في القطاع الإداري الخاص للمكافحات الإرهابية، حيث يمكن أن يقوموا بتوظيف تجاربهم وخبراتهم الحياتية، بالإضافة إلى تجربة معرفتهم لخلفيتهم الثقافية ويوظفوها في مجال العمل البوليسي. لم يستطع جهاز شرطة العاصمة التأكيد على عدد الأشخاص المسلمين المتواجدين في قطاع قيادة مكافحة الإرهاب، هذا لأن هذه المعلومة بالذات، لا يستطيع القانون فرض البوح بها لذلك لم يقوموا هم بالتصريح عن هذا العدد.

هناك تعليقات أخرى تتعلق بهذا الموضوع تم التباحث بها فيما يتعلق بمسألتين من مسائل التنوع. لقد تم إبلاغنا بأن هناك خبير أميركي الجنسية يدعي بأن هناك 98% من الخبراء الذين يعملون في حقا المكافحات الإرهابية هم من الرجال. البعض من مستشارينا شعروا بأن هذه المنطقة من العمل لها تأثيرا مؤذيا. لقد قيل لنا أيضاً من قبل آندي هايمان بأنه ومع المعدل الحالي للأعمار المعتمد من قبل جهاز شرطة العاصمة للموظفيين الجدد هو بمتوسطه العمر في السابع والعشرين، ذلك لأنه يود

استخدام نماذج تشبه ال Wayne Rooneys في فريق المكافحات الإرهابية، وقد عنى بعبارته هذه ألقيام باستخدام الأفراد الذين يتمتعون بالحيوية، ضباط بعمر الشباب، الذين وبالرغم من انعدام خبرتهم الميدانية، يمكن أن يكون لديهم الكثير ليقدموه في قيادة المكافحات الإرهابية، كما يمكن أن يجلبوا منظوراً بديلاً للبعض من نواحي العمل.

إن اعتبارات التنوع في سياسة لندن، كمثل أولئك الذين أتينا على ذكرهم أعلاه، كانوا عرضة لبعض الانتقاد في السنوات القليلة الماضية. هناك أراء كثيرة تقترح بأن على جهاز شرطة العاصمة ألا يهتم بمسائل مماثلة، ويجب عليه، كما قال لنا أحد سكان لندن: " أن يواصل فقط أعماله البوليسية ". في الرد على هذه التهمة التي تقول بوجوب " تصحيح السياسة " ، فإن ستيف هاوس لديه التالي ليقوله: " أنا متأسف، لا أصدق بأن هذا اللقاء هو " صحيح سياسياً ": أظن بأننا نحاول أن نكون أرباب عمل جيدين مع جميع من يودون الانضمام إلينا في لندن، بغض النظر عن هويتهم أو من أين هم آتون، ونحاول أن نؤمن خدمة بوليسية عادلة لكل سكان لندن.... تتم مهاجمة المفوض بشكل دائم كونه صحيح السياسة. لا أظن بأنه كذلك. أظن بأنه واع على التنوع الموجود في لندن، وأظن أن أي شخص ما يريد أن يتعلم أي درس في هذا الخصوص، يتوجب عليه أن ينظر إلى وجوه أولئك الأشخاص الذين قتلوا في حادثة السابع من يوليو / تموز".

فيما يخص جوانب السمات الأخرى للموارد البشرية المتواجدة في جهاز شرطة العاصمة، المسائل التي استعرضناها أعلاه والمسائل التي سنستعرضها الآن بخصوص مسائل التوظيف والتجنيد، بينما موضوعيّ الاحتفاظ والتقدم لم يكونا الموضوعين اللذين رفعهما شعب لندن. إن تدريب ضباط الشرطة وعلى وجه الخصوص في حقل المساواة والتنوع، هو الموضوع الذي شغل بال اللندنيين. يعترف اللندنيون أنه وبشكل ما، إن ضباط الشرطة هم أشخاص عاديون مثلهم تماماً، ولديهم الإجحاف ذاته والتعريف بالأنماط المماثلة ذاته تماماً كباقي أفراد المجتمع. مع ذلك، فإن اللندنيين يقدرون أيضا بأن ضباط الشرطة لديهم بعض السلطات لحرمان الناس من حريتهم وللتدخل في حياتهم اليومية بطريقة لا يتمكن من استعمالها المواطن العادي. هذا يعني أن أي إجحاف يمكن أن ينظروا من خلاله إلى شخص ما أو أشخاص ما، يمكن أن يسبب بالأضرار من حولهم. كان هناك ضابط من الشرطة يقوم بتدريبات التوظيف في مدرسة الشرطة للتدريبات في منطقة هاندون قال لنا بأن ضباط جهاز شرطة العاصمة يخضعون خلال الأسبوع لأربعة أيام من التدريبات حول التنوع وتشمل مسائل التمييز العنصري، التجريم والإجحاف، لكنه يقوم بمشاركة الخبرة التي لديه حيال الأمور التالية: " إن بعض الناس يعتنقون في قلوبهم وبعض الناس يعتنقون في عقولهم، وحين يذهبون إلى الخارج وهم يشعرون بأنهم تحت ضغط ما ولم يلتقوا بأحد ما ينظر من فوق أكتافهم للتحقق من أنهم يقومون بفعل الأمر بطريقة صحيحة، ومستويات الأدرينالين تضخ في عروقهم، عندها، يرتكبون الأخطاء ". قام أحد أعضاء العامة بالتعليق على الموضوع قائلاً: " لقد كنا كلنا نخضع لتدريب الأربعة أيام حول التنوع، وإنه لمن الواضح بأن هذا التدريب ووقته غير كافٍ ". وقال آخر بأن: " ربما سيتم تريبهم على كيفية التعامل مع الناس من مختلف الخلفيات الثقافية والحضارية، لكن لا توجد مثل هذه التطبيقات في الوقت الحالي ".

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
POLICE PERSONNEL:
RECOMMENDATIONS AND ADVICE:
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE:

الردود على المكافحات الإرهابية
موظفو الشرطة:
توصيات ونصائح
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

39. مضاعفة الجهود لتجنيد المزيد من الضباط من الطوائف الإسلامية وضباط الاقليات العرقية الأخرى والمجموعات الإيمانية.

40. المتابعة في السعي إلى تجنيد أعداد أكبر من سكان لندن كضباط في جهاز الشرطة.

41. تنويع القوة العاملة في العمليات الإختصاصية وعلى وجه الخصوص تلك التابعة لقيادة مكافحة الإرهاب.

42. القيام بتوسيع وتحسين التدريبات بشان التنوع والذي يخضع له ضباط الشرطة وضباط دعم الجيرة في المجتمع وذلك للضمان بأن مستوى هذه التدريبات يرقى إلى مستولا التحديات الطارئة والمستجدة.

INTELLIGENCE

الجهاز الإستخباراتي:

لا يفهم اللندنيين ما معنى عبارة " الاستخبارات " ضمن إطار المكافحة الإرهابية. هذا الأمر يجعل من الاشتراك في النقاشات الهادفة أمراً صعباً. إن جهاز الأمن الذي يمتلك جهاز الاستخبارات في هذه الصالة، يستطيع أن يقوم بالتبني بشكل أكبر لفهم العامة لمبدأ الاستخبارات، وبذلك، يكون يعمل على بناء الثقة عند العامة بطريقة استعمال الحكومة للجهاز الإستخباراتي في معالجة الإرهاب. إن جهاز الأمن يقوم بالعمليات المخابراتية وبالتقييمات. أما جهاز شرطة العاصمة فهو يقوم باستملاك الوقائع. العامة تفهم فكرة الدليل. لقد سأل أحد أعضاء العامة: " أليست الوقائع أكثر أهمية من المخابرات؟ ". وقد لاحظ آخر بأن عملية فوريست غايت الكارثة جاءت في جزء منها كنتيجة لنشاطات جهاز شرطة العاصمة المرتكزة على المعلومات التي قام الجهاز الإستخباراتي بتزويده بها من قبل جهاز الأمن أكثر مما كانت نتيجة الدلائل البوليسية التي قام رجال الشرطة بجمعها. إن الناس يفضلون ما يفهمونه.

المخابرات الجماعية التي هي المعلومات المخابراتية التي يتم تقديمها إلى السلطات من قبل أعضاء من عامة الناس، يمكن أن تكون الفارق بين المؤامرة الإرهابية التي تم إحباطها وأحد المفجرين الذين ينفذون بعبورهم. إن غالبية العامة تود أن تقوم بتزويد السلطة بمعلومات استخباراتية كهذه، حيث أنهم يودون لو يمتلكوها. ولكي يتمكنوا من القيام بهذا، يتوجب عليهم بادئ الأمر، أن يكونوا على إطلاع كامل على ما يمكن أن تكون عليه طبيعة هيكلية الجهاز الإستخباراتي وأسلوب عمله. كان من الواضح من أقوال اللندنيين الذين استمعنا لهم بان الجهل هو أمر منتشر بشكل واسع بالنسبة لما يشكل النشاطات المريبة المتعلقة بهذا الأمر. إنهم يشعرون بأنه لم يكن هناك من إعلان كاف وتوجيه لنشر الوعي ورفع مستواه حول ماذا يمكن أن ينتظر المرء ويحذر منه في الحياة اليومية بهدف لعب دور في جهود المكافحات الإرهابية. هناك بلاغ مقدم من قبل جهاز شرطة العاصمة لأعضاء الجماعات، بينما تقوم بتفصيل التصرفات المشكوك التي تدعو إلى الشك بأمرها (كمثل تنزيلات غير عادية أو تحويلات مالية: بيع أو شراء كميات كبيرة من هيدروجين البيروكسيد، البطاريات، مانع التجلد، المخصبات، أقنعة الوجه، أجهزة التنفس، مبردات، علب تبريد، قفازات مصنوعة من اللاتيكس ومطاحن بن، تحركات غير اعتيادية يقوم بها أفراد أو فرقاء، دخان ظاهر ومعايير أمنية غير اعتيادية مثل وضع الحواجز، وأجهزة تلفزيون الدائرة المغلقة والأبواب المصفحة)، كل هذا يؤدي إلى التصريح بأن " المواد المساعدة للذاكرة ليست بديلاً عن الحدس الطبيعي ". إن اللندنيين قالوا لنا بأنهم يودون بالفعل مواد مساعدة للذاكرة وبأنهم لا يستطيعون أن يحسوا بشكل فعال في الظروف غير الاعتيادية للمكافحات الإرهابية.

إذا قام أعضاء من عامة الشعب باكتشاف أمر يدعو إلى الشك به، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بديهياً هو ماذا يتوجب عليهم القيام به بشأن تلك المعلومات التي بحوزتهم. إنه وبغية التقدم مباشرة إلى جهاز شرطة العاصمة أو إلى الجهاز الأمني مع تلك المعلومات، هم بحاجة إلى الوثوق وبان يشعروا بأنه يمكن الاعتماد على هذه الوكالات وبأنها سوف تتصرف بطريقة مسؤولة على أساس تلك المعلومات. قال أحد أعضاء الجماعات ما يلي: " لن يقوم الناس بتزويد الجهاز الإستخباراتي بأية معلومة إذا كانوا يعتقدون بان ما يزودونهم به سيؤول إلى سلطة غبر نافذة أو بأنه سيذهب سدى ". وقال آخر: " هناك انعدام ثقة تجاه جهاز الشرطة وهناك بوبر بشأن كيفية وطبيعة ردة فعل الشرطة ". وسأل شخص ثالث قائلاً: " كيف لنا أن نعتمد على الجهاز الأمني، لأنهم هم أنفسهم من قاموا بتزويد جهاز الشرطة بمعلومات خاطئة أدت إلى كارثة فوريست غايت؟ ". تبدو تلك الحقبة بالذات على وجه الخصوص على أنها قامت بتقويض مصداقية الجهاز الأمني وجهاز الشرطة في الأمور التي تتعلق بالتصرف المناسب وردة الفعل الصحيحة للجهاز الإستخباراتي الذي لا يفعل شيئاً بتاتاً لإقناع أعضاء العامة بأن يقوموا بأداء ما يتوجب فعله حيال ما يقومون بالإحساس بشأنه على أنه يشكل خطراً كبيراً بحصر الجهاز الإستخباراتي في السلطات. هناك سبب إضافي يبرر لماذا يمكن للناس ألا يختاروا على سبيل المثال أن يتصلوا بالخط الساخن المخصص ضد الإرهاب ألا وهو الرقم 789321 0800 للتبليغ عن أي نشاط ما يثير الريبة، في حين يكونون جاهزين ربما للتبليغ عن شكهم في جريمة عادية على وشك الحصول، ألا وهو عامل الخوف من أن يتم اعتبارهم " عشباً "، وهناك نوع آخر من الخوف مصاحب لخلفيتهم هذه وهو خوف الاكتشاف والعقوبة. مستشاران اثنان قالوا لنا بشكل بارز بأنه لا يمكن لهم أن يقوموا بالتبليغ عن أي نشاط مثير للشبهات إلى الجهاز الأمني أو لجهاز شرطة العاصمة تحت أي ظرف كان وفقاً لتلك الخلفيات. نأمل بأن يكون السير بلير على حق حين يقول: " أنا لا أرى الأمور من وجهة النظر هذه، لأنه فيما يتعلق بالإرهاب، الكثير من الناس يعتبرون بأن تزويد الشرطة بالمعلومات على أنه نوع من إعلام أو تعشب ". بالتأكيد، ومن خلال الإستشارات التي قمنا بها، هناك البعض من الناس في لندن يعتبرون هذا الأمر على انه كذلك.

هناك ليس فقط درجة واحدة من القلق من ناحية العامة ما إذا كان يتوجب عليهم أن يثقوا بالوكالات المكلفة بمكافحة الإرهاب عبر توفير المعلومات الخاصة التي لديهم، لكن هناك أيضاً شك تجاه الجهاز الإستخباراتي الذي يقوم بتزويد تلك الوكالات من قبل آخرين. العديد من اللندنيين يشكون بشكل أصلي بنوعية، بسلامة وبموضوعية المصادر التي يستقي منها الجهاز الإستخباراتي معلوماته. وأكثر من هذا، إن العامة متنبهون لإمكانية أن يكون الجهاز الأمني وجهاز شرطة العاصمة يتعمدان بان يتم إعطاؤها معلومات خاطئة من قبل شركاء الإرهابيين بهدف تضليلهم. بالنسبة لهذا الأمر، قام جون ماكدويل بالرد قائلاً: " نحن متنبهون لحقيقة واقع الجهاز الإستخباراتي وبأنه يمكن أن يتم تزويده بمعلومات مغلوطة وذلك لأسباب متنوعة، ونحن نحاول بشكل دائم للقيام بأفضل ما لدينا لتقييم تلك المعلومات ".

هناك أمر قاله لنا أبناء لندن مرات عديدة وهو أنه يمكن أن يأتوا بشكل أكبر مع أية معلومات استخباراتية يمكن أن تكون بحوزتهم ويسلمونها إلى ضباط الأحياء الأكثر أماناً والذين هم معروفون بالنسبة إلى السكان المحليين، على ان يقدموها لأي ضباط أو وكلاء آخرين. اعترافا بهذا الواقع، لقد تم إبلاغنا بان جهاز شرطة هاونسلو عقد مؤتمراً للاستخبارات الجماعية لما يقارب المئة ضابط من ضباط الأحياء، لكي يضمنوا جزئياً بأنهم يعرفون كيف يجعلون أنفسهم أقرب وأسهل للوصول لأعضاء الجماعات الذين يمكن أن تتوفر لديهم معلومات عن أي أمر أو أي نشاط ما يكون موضع ريبة والذي يمكن أنهم يودون مشاركته. وبالفعل، إن أعضاء العامة يتوقعون من ضباط الشرطة ومن ضمنهم فرقاء الأحياء الأكثر أماناً أن يكونوا قد خضعوا لأعلى أنواع التدريبات حين يكون الأمر متعلقاً باستلام المعلومات التي يمكن أن تكون حيوية استخباراتية. وقد سمعنا أيضاً في الجامعات بأن الطلاب يفسرون بأنهم يفضلون قصد ضابط شرطة محلي ومطلع يعرفونه جيداً ويعرفون أنه مهما كان نوع المعلومات التي لديهم فهم يستطيعون مشاركته بها، على أن يقصدوا

ضابطاً من جهاز آخر لا زالوا يعرفون عنه على أنه " الفرع الخاص " أو " الشرطة السرية " النشطة في حرم الجامعة، ظناً منهم بأنهم يخططون مع وكلاء جامعاتهم ويتآمرون مع محاضريهم للتجسس عليهم. هناك بعض القلق المحدود قد تم التعبير عنه، ومهما يكن من أمر، بالنسبة إلى ضابط الأحياء الأكثر أماناً، إذا ما تم إعطاؤه معلومات استخبارية من قبل عضو من أعضاء الجماعة، فيمكن الضمان بأن الأمر سوف يصل بالفعل إلى الضباط في قيادة مكافحة الإرهاب.

INTELLIGENCE:
RECOMMENDATIONS AND ADVICE
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE

الجهاز الإستخباراتي:
توصيات ونصائح
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة

5. تامين الخدمات بتوجيه أكثر إلى العامة، إلى مجتمعات العمل وإلى أولئك الذين يعملون في القطاعات العامة الأخرى فيما يخص النشاط الذي يمكن لهم أن يعتقدوه بأنه مريب في إطار إرهابي.

6. التفسير إلى عامة الشعب ماذا يتوجب عليهم فعله بمعلومات الإستعمال في المكافحات الإرهابية.

8. إيجاد طرق أفضل لموظفي المجلس لتوزيد جهاز الشرطة بالمعلومات الإستخباراتية التي تصادفهم خلال عملهم مع الجماعات التي تتعاون معهم.

RADICALISATION AND DERADICALISATION

التجذر ونزع التجذر

إن الراديكالية هي ضرورية لكنها شرط مسبق غير كاف للإرهاب. إن الراديكالية الدينية ليست متعلقة بالإسلام. إن عملية التجذر، وكيف يمكن أن نمنع تأصلها، أن نوقفها وأن نعكسها، هو أمر يستدعي تدخل خبراء المكافحة الإرهابية مباشرة. لقد سمعنا من اللندنيين حول رؤيتهم لمستويات وأمكنة التجذر في العاصمة، وسمعنا أيضاً نصيحتهم حول ما يجب فعله بخصوص هذا الأمر. هناك أربعة أمكنة أساسية تتواجد فيها مظاهر التجذر والإرهاب المستخدم والذي تم افتراضه خلال النقاش الأخير في المملكة المتحدة: الجوامع، الجامعات والكليات، السجون والإنترنيت. وكجزء من هذا البحث لقد تمكنا من فعل بعض الغارات إلى التعلم حول أول مكانين من تلك الأمكنة.

هناك رسالة واضحة من قبل المسلمين اللندنيين لا تنفك تصدر عنهم وعلى وجه الخصوص بأن الأئمة يقومون بفعل التجذر ولكن ليس عبر ما يقولونه ولكن عبر ما لا يبوحون به. هناك استثناء بارز بخصوص التجذير على يد الأئمة ألا وهو الإمام أبو حمزة المصري في فيتزبوري بارك، وهو الآن داخل قضبان السجن وذلك لأنه حرض على ارتكاب جريمة، وتوسل الكراهية العرقية وكانت بحوزته وثيقة كان يمكن أن تكون مفيدة جداً للإرهابيين. بهذا، هم يعنون من خلال رفضهم بأن يلتزم المسلمين الشباب بالقضايا المعقدة التي تشغل بال هؤلاء الأشخاص الشباب، كانوا يجبرون العقول الشابة المتعطشة أن تحصل على أجوبتها في الشوارع، حيث أعضاء جماعات المنظمات مثل " المخلص " و " الغرباء " ، وكلتاهما فرع من فروع منظمة " المهجرون " والتي هي محرمة بموجب قانون الإرهاب لعام 2006 ذلك لأنها تقوم بتمجيد الإرهاب، وهم غالباً ما ينتظرون في الخارج (بالمعنى الحرفي للعبارة)، يحملون مناشير البروباغاندا في أيديهم، يكرسون لهم الوقت والاهتمام ولمدهم وزرع الأفكار التطرفية في عقولهم.

غالباً ما سمعنا كيف أن الأئمة، والعديد منهم المنحدرين من الخارج وهم قد تتلمذوا في كليات في بلدان الخارج، بالكاد يتحدثون اللغة الإنكليزية لذلك هم غير قادرين على التواصل بطريقة فعالة مع الأعضاء الشباب المنتمين إلى تجمعاتهم. أما أولئك الذين يتكلمون اللغة الإنكليزية فهم ليسوا بالضرورة حاضرين لأن يستمعوا ويتكلموا مع الجيل الشاب حول مسائلهم ومشاكلهم الحالية، ويفضلون عوضاً عن هذا أن يقوموا بتجاهلهم وبأن يقوموا بالتركيز على ماضيهم في الخطب التي يلقونها عليهم في خطبة الجمعة مباشرة قبل الصلاة. وحتى أولئك الأئمة الذين يودون أن يلتزموا بتجمعاتهم وخصوصاً الشباب منهم وأن يتناولوا موضوع تلك المشاكل، لكن يتعذر ذلك بسبب تحريمها من قبل لجنة إدارة الجامع الذي يستخدمهم. وكما فسر أحد الأئمة كلامه لنا قائلاً: " إن غالبية الجوامع لا يديرها الأئمة بل هي تحت وصاية اللجنة الإدارية، والتي يعد أعضاؤها مشكلة بحد ذاتها أكثر من الأئمة. إن بعض أعضاء هذه الإدارات هم بالكاد مهتمين في أي شيء آخر ما عدا الإسم والشهرة: هو أمر يجري بشكل عشائري ". إن هذه العوامل المركبة جراء المشاكل العامة المشتركة والمتناقلة من جيل إلى جيل والموسع بالفهم المغلوط، والتي باستطاعتها أن تجعل من الإمام شخص يستحيل الوصول غليه بالمعنى العريض للعبارة بالنسبة إلى الأشخاص الشباب داخل جماعاتهم الدينية. أحد الأئمة الذي تحدث إلينا قام بانتقاد هذه الحالة المتفشية وقال بكل حماس: " إن مهمتنا هي أن تقوم بالتعليم والتثقيف، عملنا هو أن نكون مصدر وحي، عملنا هو أن نقود الآخرين عن طريق المثال، وعملنا هو أ، نقدم الإستشارات ونعطي النصائح، وهذا كل ما نستطيع فعله ".

لقد طالعنا ستة نقابات لطلاب جامعات، كل واحدة تمثل مجموعة من الطلاب، كل واحدة منها تختلف اختلافاً كبيراً لناحية انتماء الطلاب السكاني ولناحية الأبعاد المحلية في الخارج من حيث أتوا، إن كانوا ممن ترك المدرسة أو ممن هم ناضجين، سود أم بيض البشرة، وأقليات عرقية، مسلمين أو غير مسلمين، يعيشون في بيوتهم أم مستقلين، كل ذلك لأخذ الموافقة لحمل مجموعة على الاهتمام بعدد قليل من طلابهم بقضايا الإرهاب وبمكافحة الإرهاب. وبينما كنا نقوم بهذه المقاربات أصبح الأمر جلياً بشكل سريع بأن هذا كان أمر بالغ الحساسية وموضوعاً عاطفياً بالنسبة لنقابات هؤلاء الطلبة. العديد منهم كان له قصصاً يخبرها حول التعليقات العامة المضرة في الماضي والتي تربط بين مؤسساتهم وبين الإرهاب. وسواء تضمنت كتابات اللورد كارلايل مواضيع تناولت " الشباب القابلين للتحوير " في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، فإن صحيفة لندن قد زعمت القول بأن جامعة برونيل كانت تولد الإرهابيين، ومجتمع جامعة كوين ماري الإسلامي الذي يشعر بأنه مطعون من قبل أندرو جيليغان في صحيفة إيفنينغ ستاندرد، أو التغطيات الإعلامية السلبية التي تناولتها صحيفة إكس بريزيدانت حول موضوع المجتمع الإسلامي في جامعة ميتروبوليتان لندن والذين تم توقيفهم والادعاء عليهم بقضايا تتعلق بتهم إرهابية. الاعتبارات التي تتعلق بالسمعة كانت مصدر اهتمام وخوف واضح لكل المؤسسات التعليمية التي تحاورنا معها. بالنسبة إلى البعض من هذه المؤسسات، فإن هذه المخاوف مدعمة بالشكوك التي لا تترك مجالاً للسكوت عنها والتي تدور حول دوافع جهاز شرطة العاصمة الذي يود أن يسمع أقوال طلابهم، وهذا يعني بأنهم قد رفضوا الاقتراح الذي قدمناه لهم وقاموا بمنعنا من الوصول إلى أعضائهم.

إن المجموعات الثلاث التي صبت اهتمامها مع طلاب الجامعات في لندن والذين استطعنا بأن نزيل الستار لإلقاء الضوء على بعض الاتجاهات التي تدعي بأن التوظيف الإرهابي والتجذير حصل في حرم الجامعة. لقد تم تذكيرنا بأن التجذر بين الطلاب يمكن أن يكون أمراً إيجابياً، وبأنه من المهم جداً بان نقوم بالتفريق وبشكل صارم بين الطلاب الذين يتم تسييسهم، تنظيمهم وتعبئتهم من جهة، ويتم توظيفهم في المجال الإرهابي من جهة أخرى. إن الطلاب، وبإرادتهم الخاصة، هم نقطة ضعيفة أمام التجذر، وعلى الأرجح عرضة لان يتم توظيفهم في الإرهاب وذلك نتيجة واقعهم الذي يتصف بانعدام خبراتهم الحياتية نظراً إلى أنها المرة الأولى التي يكونون فيها بعيداً عن منازلهم، وملؤهم عقول شابة متلهفة ومتعطشة للاتهام وللحقيقة، وليس هذا فقط، بل بسبب بعض التركيبات الداعمة والرعوية والتي يمكن بأنهم يتكلون عليها في مراحل نموهم وهي الآن لم تعد موجودة.

خارج نطاق حضور المتكلمين الذين يقصدون الجامعات ليقوموا بتوجيه الأحاديث للطلاب والذين غالباً ما يتم ذكرهم على أنهم عربات التوظيف والتجذير الإرهابي المحتمل. مباشرة بعد حادثة السابع من يوليو / تموز من العام 2005 وبعد التفجيرات التي حصلت، قامت إحدى جامعات لندن بتقديم تعريف لشكل حرية التكلم وذلك على أن يتم إكماله من قبل الطلاب الذين يودون دعوة متكلمين من الخارج، لكي يتاح للجامعة بأن يدقيقوا بهؤلاء المدعوين. لقد تم اعتبار هذا الأمر على أنه ردة فعل عنيفة من قبل الهيئة الطلابية. بعض نقابات الطلبة لديهم نوع من الممارسة التي ليست لمنع المجموعات من الكلام بل لإنهاء خطب المتحدثين في حال كان هذا المتحدث أو ذاك يقول أشياء تتنافى مع سياسة الإتحاد الطلابي أو إحدى السياسات الأخرى التي يتوافق معها بشأن ما هو مقبول وما هو غير مقبول لأن يتم قوله في الأحداث الخاصة التي ينظموها. إن أية مقاربة تتم على المنصة وتتناول موضوع راديكالية المنظمات لكن الراديكالية الشرعية كمثل حزب التحرير في المملكة المتحدة والذي هو موضع مناقشات متكررة في الجامعات وفي الإتحاد الوطني للطلاب. إن بعض الأمثلة تم إعطاؤها من قبل طلاب المتكلمين الذين كانت لديهم خطب متطرفة جداً.

إن الطلاب وبمحض إرادتهم هم عرضة لأفكار التجذر وعرضة لأن يتم توظيفهم لغايات إرهابية محتملة من خلال الأحداث الطلابية.

في جميع الحالات، لقد فسروا بأن هؤلاء المتكلمين قد تم تحديهم بوجهات النظر التطرفية من قبل الطلاب الحاضرين والذين جعلوا الأمر يبدو على انه متفكك وبأنه حماقة، لذلك هو غير جذاب من ناحية المستخدمين لجهة حركاتهم الخاصة ومجموعاتهم. لقد وصف أحد الطلاب الجامعيين كيف كانت النتيجة العكسية بالنسبة لأحد كبار أعضاء هرمية الجامعة بترهيب المجتمع الإسلامي بعد صلاة نهار الجمعة حول إيواء الإرهابيين. عدد من الطلاب قال لنا بالفعل بأنهم ظنوا بأن المجتمع الإسلامي في الجامعة يحتمل أن يكون الحليف الأفضل للسلطات في قضايا المكافحات الإرهابية، وبأنهم يفهمون جيداً ديناميكية المجموعة الإسلامية التي تتأتى في دور الطلاب وبأنهم قادرون على فرض تحدي أيدولوجي لأي متطرفين موجودين في حرم الجامعة.

سمعنا عن لسان طلاب الأدب وعن المناشير المنشورة في الحرم الجامعي الذي يحفز على الكراهية العرقية وفي الغالب تكون على شكل دعاية معادية للساميّة بشكل فتّاك لكن دون أن تمس أية واحدة منها موضوع الإرهاب والترهيب بشكل مباشر. بدا وكأن معظم الطلاب يدينون الإجراءات الأمنية التي يتم تطبيقها على حرم الجامعات، مفسرين بأنه من السهل جداً على الذين يوظفون في الإرهاب أن يكونوا في أي مكان يودون الدخول إليه. تم التعبير عن النظرة القائلة بأن فرداً واحداً من خبراء الجامعات، ككليات الطب على سبيل المثال، هم عرضة لاحتمال أقل بأن يتم اختراقهم من قبل المتطرفين.

الكثير من الأشياء التي سمعناها في محتوى التوظيف الإرهابي والتجذر كان موضع قلق مع مشاكل بؤر الأحاديث المتطرفة. إن سياسة المملكة المتحدة هي الأولى من بين كل الآخرين. وقد عرّف ويليام ناي من خلال قوله: " أنا لا أنكر بأن السياسة الخارجية يتم استعمالها على أنها عامل محفّز ". عاملة العلاقات الخارجية في إحدى الجماعات، وفيما هي تفكر بأمر الحرب في العراق قالت أن الأشخاص الشباب الذين تعمل معهم يبكون بشكل مرير على المعايير المضاعفة حين يتعلق الأمر بالحياة، فإننا نرى بأن الحياة هنا تساوي أكثر مما تساوي الحياة هناك. كانت مصرة على أن: " السياسيين يحتاجون لأن يعطوا بعض الأجوبة للشرائح الشبابية الذين ولدوا ثم تم الإتيان بهم إلى هنا ". وقد وافق الرأي أحد اللندنيين بقوله: " أفغانستان، فلسطين، العراق، الشيشان _ إن الشباب ساخطون وهم بحاجة إلى التفسيرات والتبريرات أكثر مما هم بحاجة إلى روايات عن أسامة بن لادن (حول الظلم الذي يطال الأمة الإسلامية عبر التاريخ ويطوقهم من الغرب)". وقد طالب شخص ثالث قائلاً: " نحن بحاجة إلى بعض الأجوبة القوية، المنطقية لنطفئ بها ظمأ عقول الشباب العطشى ". ثم تكلم شخص رابع عن أدب الإرهاب وعن شرائط الفيديو التي تصور معاناة المسامين

في الشرق الأوسط والذين يتم استغلالهم لتوليد دفق من الصوماليين الشباب من غرب لندن وأخذهم إلى مخيمات تدريبات متطرفة في الصومال. وقد استنتج شخص خامس القول " عدم المساواة والأسى يمكن أن يشكل أرضاً خصبة لموظفي الإرهابيين ".

كان لدى اللندنيين بعض الأفكار حول كيفية مقاربة تلك المشاكل. إن اقتراح وزارة الداخلية الذي جاء فيه بأن الأمهات المسلمات يتمتعون بإبقاء نظرة رعاية مقربة إلى أبنائهم من جهة، ومن جهة أخرى هن لسن معتبرات على أنهن مفيدات: " لا نريد أن تتحول الأمهات غلى نوع من البهارات أي أن تكن مكملات لأنه عندها سيكون لدينا انهياراً كاملاً للتواصل بين الأولاد والأمهات ". كان هناك اقتراح بأن دعم الخبراء يجب أن يكون مؤمن لأولئك الذين هم مسبقاً على مسار التجذر، شبيه بذاك الذي تم عرضه على مدمني الطائفية. كان لدى أحد الرجال المسلمين رأي يقوا بأن المسلمين منتجون بشكل غير كاف بشأن وجوب نبذ المتطرفين في أوساطهم: " نحن بحاجة إلى عزل المتطرفين، إلى طردهم خارج الإسلام ". البعض قام بتحذير الشرطة من التجذر غير المباشر للعناصر الشبابية من قبل المعالجات المريضة من قبلهم. عدد آخر يدعم العمل الذي تقوم به السلطات اللندنية المحلية لأجل منع حصول الانعزال وانعدام الإلتزام من قبل العناصر الشبابية. ومهما يكن من أمر، إن الاقتراح المشترك بأعلى نسبة وإلى حد بعيد كان التعبئة لفراغ تم إدراك وجوده من ناحية المساحات الآمنة للنقاش الصحيح الذي يتناول القضايا التي لها صلة وثيقة بمشاكل الأشخاص الشباب. إنه وفقط عبر السماح للشرائح الشبابية أن يقوموا بتحدي بعضهم البعض، يختبروا وجهات النظر الراديكالية، يناقشوا ويعارضوا، ويمكن أن نقوم بتزويد الجيل الصاعد بالثقة ليتمكنوا من تحدي أطروحات المتطرفين: " عبر الحوار المفتوح، إن النقاشات المتعصبة يمكن أن يتم الكشف عنها، فضحها وإظهار تناقضها المتجادل بشأنها ". فيما يتعلق بمبادرات لنزع تجزر محدد، يبدو بأن هناك الكثير من الكلام حول هذا الشأن والقليل القليل من العمل. إن الكرسي العالي في مسجد بريكستون قد بدأ بالقيام ببعض العمل الإبداعي لمكافحة التجذر عند الرجال الشباب في منطقة لامبيث، وسواء كانت النتائج ستسفر عن دخولهم إلى عالم الإرهابيين أو أنها ستسفر عن الدخول إلى العصابات الإجرامية كمثل عصابة " الصبيان المسلمون " الذين يلجأون إلى استعمال الإسلام كمعانٍ يقنعون من خلالها الشباب من الرجال بأن يقوموا غالباً بارتكاب جرائم شنيعة. نحن على علم بعدد صغير من المبادرات باستخدام العلماء الإسلاميين الموثوق الذين هم مصدر ثقة لأجل تفكيك برنامج الدخل على علم اللاهوت في سجون المملكة المتحدة. إن معهد لقمان التعليمي والتطويري يقوم بتسليم بعض الإعمال لمكافحة الإرهاب في الجامعات. وراء هذا الأمر، يبدو بأن هناك متسع من المساحة لزيادة ملحوظة في النشاطات المكرسة لنزع التجذر في لندن.

RADICALISATION AND DERADICALISATION
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE:

التجذر ونزع التجذر
توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

4. العمل مع الشركاء لبدء مكافحات التجذر أكثر فأكثر وأخذ المبادرات لنزع التجذر.

46. القيام باكتشاف أمر العصابات الإجرامية وكيف تشعر بالسخط عند قيام نشاطات مكافحات إرهابية لاستخدام أعضاء جدد.

هناك نصائح للهيئات الأخرى العاملة في هذا المجال.

58. على الحكومة أن تأتي بفرقاء الإيمان لجمعهم مع بعضهم من أجل مناقشة المقاربات اللهوتية لنزع التجذر.

73. على الجماعات الإسلامية أن تقوم بتزويد رجال الدين الإسلام لتعزيز مساهماتهم في الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب وهذا عبر الخطوات التالية:

- وجوب إيجاد شهادات للأئمة وذلك لضمان قابليتهم بأن يتواصلوا مع الشباب البريطانيين المسلمين في المسائل التي تخص المشاكل التي تواجههم ولكن عبر لغتهم.
- القيام بتدريب المزيد من الأئمة في هذا البلد.
- يجب على اللجان الإدارية للجوامع أن تجد طرقاً إيجابية جديدة لتحدي بروباغاندا التطرف.
- تعبئة المنح المدرسية الإسلامية وذلك لوضع التحديات اللاهوتية بمواجهة التحديات الإرهابية.

COMMUNITY COHESION

تماسك الجماعات

إن مجتمعاً متماسكاً يكون أقل عرضة للهجمات الإرهابية. إن موظفي الإرهاب يزدهرون على أنقاض الانقسام والنزاع الحاصل داخل الجماعة. إن وجه لندن هو دائم التغيّر، ومع موجات الهجرة والتهجير، النزوح الداخلي، هناك تجمعات جديدة للجماعات التي تنظم مجموعاتها، وجماعات المهاجرين الذين يصبحون أصليين شيئاً فشيئاً عبر مرور الأجيال. في المدينة العالمية ذات الخليط المتعدد الثقافات، الغنية بعالمتها المتنوعة، فإذا لم تكن هذه الاختلافات الحتمية لتتسبب بقيان الانشقاقات والفجوات التي تعتبر ظروفاً مثالية لأن يستغلها الإرهابيون، عندها، فإن التكامل الأصيل وليس الاستيعاب هو أمر ضروري. إن هذا التكامل سوف يحتاج إلى إسكان العديد من ألهويات. إن نقاش المكافحة الإرهابية في لندن يجب أن يحدث ضد الخلفية الجغرافية الإنسانية.

هناك وللأسف تطور نتج من تبعيات الهجمات الإرهابية على مانهاتن وعلى مناطق أخرى في مختلف أنحاء الولايات المتحدة بتاريخ الحادي عشر من سبتمبر / أيلول العام 2001 ألا وهو البؤرة التصاعدية للكراهية تجاه الأديان والتي أصبحت هي التي تحدد من خلالها الهوية. فيما يتعلق بهويات الناس، بإيمانهم ومعتقداتهم الدينية التي أصبحت في هذه الألفية الجديدة أمراً له الأسبقية بالنسبة لباقي الأمور التي تحدد خلفية كل شخص. يتم النظر للناس الآن على أنهم إما مسلمين إما يهود على سبيل المثال، وإنه وفي المرتبة الأولى، فوق وقبل السمات الأخرى التي تحدد هوية الأشخاص. لقد بات الإيمان العلامة الفارقة التي تميز شخصاً عن الآخر. هذا الأمر يضع تأكيداً خاصاً على الحاجة عند الجماعات الإيمانية بأن تتماسك جيداً مع بعضها البعض كأفراد وكجماعة.

إلى الحد الذي تتسم فيه مشكلة الإرهاب الدولي الحالية بالعنصر الديني، فقد سمعنا من علماء الدين ومن الناس العاميين على حد السواء عن حلول ممكنة. هناك رجل هندي قد صرح بأن: " إن المشاكل التي تظهر باسم الدين يجب أن تتم مقاربتها عبر الشروط الدينية "، وأضاف في قوله: " إن السخط وعدم الرضا المتواجدين لدى العائلة الإبراهيمية يتطلبان مساهمة من الخارج: التعددية الدينية عند الهندوسيين: هناك العديد من المسارات المتشعبة التي تؤلف التطور الروحي.... ما أن تقوم بسماع هذه الفكرة عن التوحيد وخطها ألحصري الخاص، الاحتكار الروحي، فإنك تكون قد خلقت اقسما.... التعددية الدينية والتحوير في الدعاوى الإنجيلية هما أمران متعارضان..... إن الأديان يجب يكون قوة للإتحاد لكنها في الواقع قوة خلافية ".

هناك قس موقر مسيحي قالت لنا عن النزاع الحاصل في الكنيسة التابعة هي لها وعن تغيير في المشاريع، والتي عرضت الوساطة العائلية إلى شرق لنن بعد حادثة السابع من يوليو / تموز العام 2005. لقد تكلمت بكل امتنان عن أنه تمت دعوتها للتكلم في أحد الجوامع بمناسبة الذكرى للتفجيرات التي حصلت في لندن. إن عمدة منطقة لويشام حث على أن: " قداسة الحياة هي وراء أي نقاش وما من أحد يجب أن تقع عليه الملامة جراء حصول تلك الأحداث خلال جمعية لا داع لها ". من الواضح بأن هناك أمثلة إيجابية كثيرة في لندن عن الحوارات بين الديانات المختلفة والمساعي المقامة في هذا المنحى.

الجهود المبذولة بين أوساط الجماعات الإسلامية للوصول إلى أبعد من امتدادات التقسيمات الدينية المتفرقة والقيام بتوصيف تبني مسائل التحمّل والتفهم. أعضاء من المجتمعات الإسلامية في جامعات لندن قالوا لنا عن المحاولات التي قاموا بها أنفسهم للانفتاح على غير المسلمين وليقوموا بتفسير إيمانهم ومركزاته ومعانيه، وكيف يؤثر هذا الإيمان الطريقة التي يتصرفون بها في حياتهم اليومية وكيف ينظرون للعالم من خلالها. قال لنا الشباب المسلمين عن كفاحهم للتعامل مع الثنائية التي تسم واقعهم كونهم مسلمين ومواطنين بريطانيين في الوقت ذاته، هذا الأمر يجعلهم يشعرون بالصلة وبالانتساب إلى إيمانهم من جهة وإلى بلدهم من جهة أخرى وبالمقدار نفسه، وبأنهم يساءون كثيراً من المحاولات التي تحاول إجبارهم على الاختيار ما بين هذين البعدين الجوهريين اللذين يشكلان هويتهما. وقد عبر أحدهم بطريقة مبهجة وفسر بان جيله من الشباب المسلمين: " هم على تقاطع السباغيتي من ناحية الهوية والانتماء ". هو وآخرون مثله يتوقعون وبشكل عقلاني بان تكون بريطانيا الحديثة قادرة على تحمل هويتهم التعددية والتوافقية. إنهم يرفضون أي اقتراح بشأن التكامل المقيت في المجتمع الذي تتكون منه المملكة المتحدة وبأنه يجب أن يعني بأنه يتوجب عليهم التخلي عن مبادئهم وممارساتهم الدينية. إنهم يدينون المجزرة التي قام بها مفجرون تابعون للإسلام بتاريخ السابع من يوليو / تموز العام 2005، ومع ذلك فهم يفسرون بان صلات التواصل السابقة بشان مسألة الإيمان هو أمر غير مسموح به ولا هو أمر مسبوق في الإسلام، وقد شعروا بأنه لا يتوجب عليهم تقديم أي اعتذار بشان الأعمال التي لم يكونوا أنفسهم مسؤولون عنها: " الطلب من جميع المسلمين بأن يعتذروا عن حادثة التفجيرات التي حصلت في السابع من يوليو / تموز هو تماماً كمثل أن تطلب من جميع البريطانيين البيض بأن يوجهوا اعتذارهم لحفل بريطانيا الوطني ". لقد قاموا بمناشدة المواطنين البريطانيين المسلمين بأن يقوموا بإدانة المسلمين من خلال القرآن، بدا أن يدينوا القرآن من قبل المسلمين. الإسلام دين مثالي، هكذا قالوا، لكن المسلمين ليسوا مثاليين. لقد تم التعبير عن حالة الخوف حول مركزية الكحول في الحياة الاجتماعية البريطانية، مما يجعل من الأمر بالغ الصعوبة بالنسبة للمسلمين الذين يودون التكامل في الاختلاط الاجتماعي، وكيف لهم أن يقوموا بهذا بينما الكثير من المناسبات والنشاطات الاجتماعية تكون في الحانات!. سمعنا عن حاجات جماعات المسلمين الذين هم مواطنون في المملكة المتحدة بأن يضعوا جانباً الجدال القطاعي الذي يقسمهم لكنه يوحدهم حول مسائل مثل الخلاف المثار من قبل جاك سترو حول مسالة ارتداء النقاب أي الحجاب. بعض العراقيل التي تقف حاجزاً أمام بناء الحياة الاجتماعية والإتحاد في العاصمة. لقد قيل لنا بأن هناك الكثير من أموال المنح للجماعات التي تأتي عبر تمويل اليانصيب الوطني، والذي لن تقوم الكثير من الجمعيات الإسلامية بمسه لأنه مال آت من المقامرة. كان هناك نوع من الحس بأن من يقومون بنهب الأموال للمنح غالباً ما يقومون بالتهجم على تمويل المنظمات الدينية.

بالرغم من التطلعات التقدمية التي تم التعبير عنها في المقطع الذي سبق، فقد سمعنا الكثير من التفرقة داخل أوساط مجتمع لندن. أتباع الديانتين الهندو والسيخ قالوا لنا عن إحساسهم بالمرارة من كونهم" يتم طلاؤهما بالفرشاة نفسها " أي أنه يتم اعتبارهما دين واحد تماماً كما المسلمين البريطانيين وقد رثوا النقص العام بالثقافة فيما يختص بالآسيويين المختلفين ومعتقداتهم المختلفة أيضاً. كتبت لنا إحدى المنظمات لتفسير أنها " يمكن أن تقوم بالمشاركة ولو بقدر قليل في أي مجهود لمكافحة الإرهاب ذلك لأن أعضاءها هم هندو ". قال لنا أحد الهندو بأنه: " لديه أصدقاء مسلمين أيضاً "، وقد شعر بأن التفريق على قاعدة الدين هو أمر بالغ الأهمية: " إن العامة من الناس يجب أن تكون لديهم الثقافة بمستوى جيد لكي يتمكنوا من التفريق بين الأمرين: بين من هم مذنبون وبين من هم غير مذنبين. إنها مسؤولية الجماعة المسلمة أن تتوقف إن هم أرادوا ذلك.... يتم التحقق من الجماعة المسلمة في جميع الأوقات. غلطة من هذه؟... أنا مفاجئ جداً، تريد من جماعة الهندو أن تأتي بنفسها إلى الجماعة المسلمة وأن تقول لهم بألا يكون متجذرين؟ هذا عملهم هم، هذه مسؤوليتهم هم. نحن لا نستطيع أن نقول لهم ماذا يتوجب عليهم فعله... الهندو لا يستطيعون مساعدة المسلمين في عزل الإرهابيين من أوساطهم ".

قال لنا أحد الأساتذة بأن التفرقة في المدارس: " الناس الشبان قلقون حيال الصراعات التي تنشأ بين الحضارات المختلفة، لأنهم يتصرفون تماماً كالأطفال فهم لم يعرفوا بعد ". في الجامعات تم تصوير رسم لنا يصور الجموع المختلفة وغير المتكاملة وكتبوا تحت الرسم: " هناك ثلاثة جماعات في حرم الجامعة: الآسيويين، الأفريقيين – الكارابيين والبيض.... تستطيع أن تميز وبشكل حرفي كيف تتغير الألوان أحياناً في الحانة ". وقد سمعنا في إحدى الجامعات عن أشخاص يحرقون الأعلام الوطنية خارج الحانة حين خسرت الهند أمام الباكستان في لعبة الكريكيت. وفي جامعة أخرى، سمعنا بأن المجتمع اليهودي قد تم تمزيق الملصقات الخاصة بهم. وأخيراً، لقد قيل لنا بأن نأخذ بعين الاعتبار، التناقض الضمني المحتمل الذي يمكن أن ينتج من المحاولة على إبقاء الجماعات متصلين ببعضهم البعض، ويسألون بشكل آني أعضاء الجماعات بان يقوموا بالتبليغ للسلطات عن أي تصرف آخر يمكن أن يثير شكوكهم.

ADVICE FOR OTHER BODIES

تماسك الجماعات:

توصيات ونصائح

نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى

56. على الحكومة أن تقوم بتثقيف الشعب حول المساهمات الإسلامية التي قام بها المسلمين في المملكة المتحدة وللمجتمع العالمي.

57. على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار وتعرض الحساسية التي هي متواجدة لدى بعض المنظمات الإسلامية التي لن تقوم بالعرض للمنح المقدمة إلى الجماعة والمتأتية من أموال اليانصيب الوطني، ذلك لأنها تعتبرها محرمة لأنها ناتجة من إيرادات المقامرة.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE
PREPAREDNESS

الردود على المكافحات الإرهابية

الإستعداد:

يتوقع اللندنيون بان تقوم السلطات التشريعية بالاستعداد التام لاحتمال حصول هجوم إرهابي آخر على المدينة، إنهم يتوقعون بأن تتمرن بشكل كافٍ كل من القطاعات التالية: خدمات والطوارئ المحلية والإقليمية، الحكومة الوطنية والإقليمية، كما وأنهم يتوقعون بان يتم وضع خطط حديثة لحالات والطوارئ في مكانها الصحيح. هم يتوقعون بأن تكون هذه الخطط قد أخذت في الحسبان مجموعة كبيرة ومختلفة من السيناريوهات، ومن ضمنها التفجيرات، ولكن يتوقعون بأنها تغطي أيضا وعلى سبيل المثال: الفيضانات، تحطم الطائرات أو الاعتداءات على البنية التحتية الوطنية الحرجة مثل تخريب شبكة الكهرباء. الوعي على بعض المسائل كان أيضاً واضحاً حول الإمكانية الرهيبة بحصول اعتداء إرهابي يكون على شكل هجوم بالمواد الكيمائية، البيولوجية، الراديولوجية أو الذرية. إن احتمال شن مثل تلك الاعتداءات يكون أمراً ماكراً أولا وخطير جداً ثانياً، وكلاهما أسوء بكثير من استعمال أحد الوسائل المعروفة والتقليدية.

بشكل عام، إن الشعب يشعر بأن لديه نقص في المعلومات التي يجب على السلطات المحلية أن تقوم بتقديمها لهم ومعلومات إضافية أخرى حول ما يتوجب عليهم فعله فيما لو حصلت حالات طوارئ مماثلة. ومهما يكن من أمر، لقد سمعنا أمثال محددة عن ممارسات أفضل، وعلى سبيل المثال حيث تقام بعض التدريبات والتمارين التي تحاكي الهجمات الإرهابية تم إجراؤها من قبل جهاز الشرطة على أساس الإستشارات مع الشركاء من الجماعات المحلية. وقد لاحظ أحد ضباط جهاز شرطة

العاصمة مباشرة بأن: " تماماً كما نقوم بإصدار نصائح وقائية حول السرقة أو النهب، كذلك يتوجب علينا تقديم المساعدة للجماعات لتتمكن من حماية نفسها من الإرهاب."

لكي تكون لندن مرنة تجاه الإرهاب قدر المستطاع، وهذا لا يعني أن تبقى مطولاً عرضةً لأن تكون متأهبة لفترة غير ضرورية من حالة الإستعداد والطوارئ إذا ما استجد هجوم إرهابي، إن التخطيط المتواصل والطوارئ عبر كافة القطاعات هو أمر ذا ضرورة حيية. هناك بعض المخاوف الجادة في بالنسبة إلى هذا الخصوص والتي تم بثها من قبل مستشارينا. الأولى بين تلك المخاوف كان مطلباً بأن تكون خدمات اتصالات والطوارئ فعالة بشكل كامل مهما كانت الظروف. وكان هناك عدم رضا بشكل رئيسي على عدم اشتغال راديو الشرطة بشكل واضح تحت الأرض بتاريخ السابع من يوليو / تموز من العام 2005 من جهة، وعلى ما تم التبليغ عنه بشأن سيارات الإسعاف من جهة أخرى والتي لم تقم بما كان يتوجب عليها بشكل جيد، هذا بالإضافة إلى خدمات الإطفائيات وراديوهات الشرطة خلال نهار الحادثة. في كل من مناطق بيكسلي، لامبيث وساوث وورك، كان هناك الكثير من الغضب بأن هذه الأخطاء تم وضعها تحت الأضواء منذ فترة طويلة وذلك بعد حادثة الكينغز كروس والحريق الذي شب فيه في العام 1987، لكن مع هذا، وبالرغم من مرور عقدين من الزمن، وبالرغم من أعلى الحصص المعطاة لهذا الأمر، حتى الآن لا تزال هذه المسائل غير محلولة. وهناك بعض السخط الذي تم توجيهه إلى عمال الهاتف الخلوي، نظراً إلى عدم استيعاب الشبكة وإلى مشاكل الضغط الزائد، الأمر الذي منع العديد من الأشخاص في ذاك النهار من الاتصال بزملاء لهم أو بمن يحبون. آخرون كانوا قلقين بشأن إغلاق محطات الإطفاء المحلية وأنه إذا حصل هذا الأمر فهو سوف يقلل من التجهيز للعمل في بعض أجزاء لندن وذلك حين تستدعي الحاجة إلى الرد على هجوم إرهابي. إن أحد أكثر جماعة مدراء أمان لندن خبرة بمعايير الأمان تقول: " إذا كان الناس بحاجة إلى النصائح ماهرة، الإرشاد والاستشارة بعد أن يختبروا التفجير أو جرائم الحقد والتميز العنصري كنتيجة مباشرة للإرهاب، فنحن بالفعل ليست لدينا مصادر دقيقة، لا في أرجاء لندن ولا محلياً نستطيع من خلالها أن نقوم بتقديم الدعم بشكل فعال."

إن حكومة لندن المحلية، لديها دور مهم تقوم به في عمليات المكافحة الإرهابية. إن وظائفها بخصوص هذا الأمر تتضمن أيضاً إدارة الكوارث.

يشعر العامة بشكل عام بنقص المعلومات المعطاة لهم من قبل سلطاتهم المحلية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بحالات والطوارئ وكيف يتصرفون وماذا يفعلون خلالها،

وما هي المخططات المرسومة لتلك الظروف، كذلك تنقصهم معلومات عن التماسك بين الجماعات والطمأنة. إن السلطات المحلية متورطة مع إدارات جهاز الشرطة البرونزية، الفضية والذهبية في الحوادث الحرجة مثل الاعتداءات الإرهابية. لدى المستشارين قاعدة من المعرفة المحلية المفيدة والعلاقات في جعبتهم والتي يمكن تسخيرها لتسهيل الحوار المحلي وتفعيله في العمل ألتشاركي حين تتطلب الظروف ذلك. إن السلطات المحلية ومن خلال بنود خدماتهم، لديهم اتصال مباشر مع كافة جماعات لندن. مهما يكن من أمر، فإن غالبية فروع منظمة شراكة تخفيض الفوضى والجريمة CDRP في لندن، التركيبات المتممة بين السلطات المحلية في ما بينها مع خدمة والطوارئ وشركاء قانونيين وشركاء القطاع الثالث، جميعهم يقومون بصياغة استراتيجيات الأمان لجماعاتهم المحلية، ليست لديهم أهداف محددة لمكافحة الإرهاب، تلك الأهداف التي يتم قيامهم على أساسها، لذلك إنه لمن الصعب جداً بأن يتم تخصيص المال والمصادر لأجل تفضيل وضع مخططات لحالات والطوارئ على غيرها من المسائل، ومن الصعب القيام بالأعمال الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب. في حال سيتم إعطاء منظمة شراكة تخفيض الفوضى والجريمة أهدافاً في إطار الحماية والإحاطة بعامة الشعب، لكن ليست محصورة في إطار إعمال مكافحة الإرهاب، عندها، يمكن أن يجدوا الأمر أسهل خصوصاً في إيجاد الانتباه اللازم والأموال المطلوبة لتسهيل دعم المدينة لمكافحة أي اعتداء إرهابي يحصل.

إن القطاع الخاص في لندن هو غرفة الطاقة الاقتصادية للملكة المتحدة. إن مرونة قطاعات العمل اللندنية تجاه الاعتداء الإرهابي هو بالتالي أمر حاسم. الشركات الكبيرة التي تعمل في مجال العقارات أو العمليات في لندن، هي منذ بعض الوقت متناغمة لأهمية التخطيطات المختصة بحالات الطوارئ ومتعلقة بنجاح تلك المخططات. إن استمرارية الأعمال قد أصبحت بالفعل ضربا من ضروب الصناعة في المدينة. ومهما يكن من أمر، فهناك ما نسبته 59% من الشركات المتمركزة في لندن لا تزال حتى الآن بدون خطط مرسومة لحالات الطوارئ، وإن غالبية تلك الشركات هي مشاريع صغيرة إلى متوسطة الحجم، والتي هي كثيرة الأشغال لأنها تحاول أن تكسب قوتها وتفضل أن تقوم بالتركيز على هذا الأمر فقط بدل أن تشغل وقتها في التفكير بشأن وضع مخططات طارئة في حال حصل عمل إرهابي تفجيري آخر. (المصدر: إحصاءات امتدت على مدار سنة منذ 7/7، غرفة لندن للتجارة والصناعة، يوليو / تموز 2006). إذا استطاعت قطاعات العمل الكبيرة أن تقوم بتقديم المساعدة للقطاعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المخططات المستمرة التي تقوم بها, عندها، وفي حال حصول أمر طارىء بين ليلة وضحاها، فإن تلك المشاريع الصغيرة يتاح لها الفرصة لاستكمال جدول أعمالها كالعادة دون أن تضطر لخسارة مكانتها في قطاع العمل: وربما سوف يكونون قادرين على فتح أبواب شركاتها من جديد. لقد لوحظ بأن بعض المؤسسات الكبيرة تقوم بتقديم مثل هذا الدعم لمجهزيهم فقط ولسي لقطاعات العمل الصغيرة والواقعة خارج إطار سلسلة التجهيزات التي يتعاملون معها. لقد سمعنا على أية حال، عن بعض قطاعات من العمل المتواجدة في لندن بأنها تعمل على وضع خطط طوارئ متكاملة لقطاعات العمل المحلية الخاصة، وهي تعمل أيضاً على ترسيم منطق أمنية يتم إعدادها من قبل المؤسسات المحلية بدعم من جهاز الشرطة في كل من مناطق كيسينغتون وتشيلسيا ومحيط جسر لندن.

أما السياسة، فهي أيضاً قطاع حيوي وهو في منزلة أساسية نظراً لموقع لندن كعاصمة برأسمال عالمي قيادي وكمدينة عالمية. إن خسارة لندن لزائريها من القطاع الاقتصادي في خلال السنة التي تلت السابع من يوليو / تموز 2006 قد بلغت بالأرقام 536,000,000 £، وهي أرقام ناتجة عن خسارة بسبب الكساد في الأسواق المحلية. إن أش أم أس بيلفاست، المربطة في نهر التايمز، على سبيل المثال، تعتمد في عملها على سوق عمل عائلة من عائلات المملكة المتحدة، وهي من بين أكثر المتضررين وقد عانت بشكل كبير من ناحية الإيرادات التي تلت الهجوم. إن السواح الأجانب كانوا أقل ترددا بشأن زيارة لندن. وكما أصر أحد الأشخاص في دالاس بقوله: " إن الأمر يحتاج إلى أكثر من تفجيرات قليلة لتجعلني أجبن. إذا قلقت وغيرت مخططات سفرك، تكون بذلك تفسح المجال للإرهابيين بأن يفوزوا عليك ". هذه المرونة التي يمتاز بها الزوار القادمين من الخارج، قد ساهمت بشكل ملحوظ في التحسن السريع في مجال الاقتصاد السياحي لمدينة لندن بعد الأعمال الوحشية التي طالت المدينة في ذاك الصيف. في شهر آب من العام 2005، أشار دليل الزوار الذين دخلوا إلى لندن وعدد الزيارات التي تجذبها لندن، والمبيعات التي صورتها أرقام الإحصاءات لتذاكر نقليات الأنفاق، كلها كانت متدنية أكثر بكثير في السنة الماضية. على أية حال، فإنه في نهاية تلك السنة، وبمقابل تلك المؤشرات الأربعة التي عددناها، فقد ارتدت لندن إلى الوراء، صحيح بأنها كانت تبدو متعافية وأنها كانت تسجل أرقاماً قياسية لم تسجلها من قبل.

THE COUNTER TERRORISM RESPONSE:
PREPAREDNESS:
RECOMMENDATIONS AND ADVICE
RECOMMENDATIONS FOR THE METROPOLITAN POLICE SERVICE

الردود على مكافحة الإرهاب
الاستعدادات:
توصيات ونصائح

توصيات مرفوعة إلى جهاز شرطة العاصمة:

44. وضع المزيد من المعلومات في متناول العامة حول ما يجب أن يفعلوه في حال حدوث هجوم إرهابي.

45. تحسين مستوى الاستعدادات لدى قطاعات العمل لأي هجوم إرهابي يمكن أن يحدث وذلك من خلال الخطوات التالية:

- القيام بنشر مواقع الويب على الإنترنيت " إن لندن مستعدة " والموجهة إلى قطاعات العمل.
- على مجموعات الأحياء الأكثر أماناً أن يقوموا بإصدار التوجيهات لقطاعات العمل الصغيرة بشأن مكافحة الإرهاب.
- وضع المخططات لحالات والطوارئ باجتماع قطاعات العمل المحلية لرسم تلك المخططات لقطاعات العمل الخاص.

نصائح للهيئات الفاعلة الأخرى

55. على الحكومة أن تقوم بتأمين عدد أكبر من المصادر للسلطات المحلية لتأمين حالات والطوارئ والاستمرار بوضع الخطط.

59. على الحكومة أن تضمن وبشكل بالغ السرعة بأن تكون جميع الخدمات المعدة والطوارئ ومنها خدمات الاتصال بأن تكون جاهزة ومعدة بالتوافق للعمل بكامل وتحت ظل أي ظرف كان.

65. على الحكومة المحلية أن تقوم بنشر نسخ عن مخططات والطوارئ لتكون متاحة بكل واسع للجميع بأن يتمكنوا من الإطلاع عليها.

66. على الحكومة المحلية أن تزيد من قدراتها عل تأمين المساعدات للعائلات وتأمين الخدمات الإستشارية في حال حدوث هجوم إرهابي.

69. على قطاعات العمل كافة وخصوصاً الكبيرة منها أن تؤمن حالات والطوارئ وأن تستمر في تقديم النصائح لقطاعات العمل الصغيرة.

70. على قطاعات العمل وخصوصا تلك التي تعمل في تأمين خدمات الاتصال أن تعي قابليتها وموقعها الحساس من خلال مساهمتها بأن تجعل من لندن مرنة أكثر من خلال توسيع شبكتها لتتيح لعامة الناس بأن يتمكنوا من الاتصال خلال أوقات والطوارئ.

GOVERNMENT:

الحكومة:

إن حكومة جلالة الملكة، وفقاً لما قاله ويليام ناي، تساهم في ثلاثة أدوار رئيسية وأساسية في هود المكافحات الإرهابية، هذه الأدوار هي: إنها تؤمن دوراً سياسياً قيادياً، إنها تقوم بوضع الإستراتيجية الوطنية وإنها تقوم بتأمين الوسائل والقابلية لتمكين الخدمات الحكومية من أجل تنفيذ العمل في مكافحة الإرهاب. إن " محتوى " استراتيجية الحكومة الوطنية التي من خلالها تكافح الإرهاب قد تم نشره بتاريخ يوليو / تموز 2006 (مع أنها كانت موجودة، لكنها لم تكن متوفرة للعامة من قبل منذ وقت ليس بقليل). هناك أربعة فروع أساسية في محتوى الإستراتيجية ألا وهي: الحؤول دون،

المتابعة، الحماية والاستعداد. إن خط الحؤول معني بمعالجة الأسباب والقادة الذين يتسببون بالإرهاب الدولي مثل حصول عدم الرضا السياسي وتحدي ايديولوجيات الإرهاب. إن خط المتابعة يدور حول ملاحقة وجلب المشكوك بهم على أنهم يعملون في حقل الإرهاب ليمثلوا أمام العدالة، هذا الأمر يتضمن تمرير القوانين للتمكن من جلب الإرهابيين إلى العدالة القضائية، هذا يتطلب التشريعات القانونية مثل التشريع الذي يمنع تمجيد الإرهاب كما يمنع الخضوع إلى التدريبات في معسكرات تدريب الإرهاب وذلك بموجب قانون الفعل الإرهابي 2006، والقيام بتكليف الشرطة بتنفيذ هذا القانون. أما خط الحماية فهو يهتم بأمور الدفاع عن البنية التحتية الوطنية الحساسة لهذا البلد ضد الهجمات الإرهابية، وهذه البنية تتضمن خطوط النقل وخدماته، مفاعلات تزويد الطاقة، وسائل الاتصال ومثلها من المرافق الحيوية والحساسة. خط الإستعداد يهتم بأمور التحضيرات لأي هجمة إرهابية محتملة ومن ضمنها الالتحاق بمخططات والطوارئ وتنفيذها في أية حالة مستجدة. إن الخطوط الأربعة أو الخطط الأربعة تتطلب عملاً إدارياً متقاطعاً ومشتركاً بالتنسيق ضمن الخدمة المدنية، وبالتعاون مع القطاعات المختلفة مثل وزارة الداخلية، مكتب مجلس الوزراء والحكومة المحلية، الخزينة الوطنية، وزارة التربية والمهارات، وزارة النقل التي هي من أكثر القطاعات المعنية، ولكن على أن يتم أيضاً تسخير كافة الوزارات الحكومية الأخرى بطريقة أو بأخرى.

فيما يختص بالعملية القانونية والقضائية، إن اللندنيين لديهم بعض الاقتراحات تود رفعها إلى الحكومة. إن سكان منطقتي باركينغ وداغينهام قد وجهوا انتقاداً حول طول المدة التي تستغرقها المحاكمات الإرهابية. هم وآخرون بالإضافة إليهم قد اشتكوا من إطالة هذه القضايا مهما كانت تتسم بالتعقيد ومهما كانت متشابكة، هي تزيد في التأكيد على الحقوق القانونية للمدعى عليه فوق الطلبات الشرعية لعامة الناس ومطالبهم بأن يكونوا على إطلاع أكثر فيما يخص نجاح أو فشل الشرطة على حد السواء في محاولات القبض على الإرهابيين الدوليين. إذا كان بإمكان هذه المحاكمات أن تتم بشكل معجل، عندها، فإن عامة الناس سيسمعون حكماً بأمر المحاكمات الناجحة لقضايا الإرهاب والإرهابيين في الأوقات المناسبة، وبهذا يتم إعطاؤهم معلومات حالية تشير إلى الأساس الذي يقيمون من خلاله ردود فعل بلادهم على الإرهاب ومدى فعالية هذه الردود. لقد ناقش آخرين بأن قوانين القضايا التي تكون أمام القضاء (القضايا التي تخضع للمحاكمة والتي يتم النظر بإصدار حكم فيها على يد قاض أو محكمة) تحتاج لأن تتم إعادة النظر فيها وذلك بهدف الإتيان بمقاربة جديدة يتم من خلالها إعلان بعض المعلومات المتعلقة بها ونشرها للعامة قبل بدء المحاكمة. إن ما يلتمسه عامة الناس بأن يتم اعتبار المحلف من قبل الحكومة على أنه شخص ذكي، راشد وقادر على ممارسة الحس العام في ألا يكون هناك اعتبارات غريبة تقوم بالتشويش على قرارهم في الحكم على المحاكمات الإرهابية. إن وضع القضايا الحالي، وفقاً لما لدينا من معلومات قليلة بشأنها حول الإرهاب المزعوم والتي يمكن أن يتم الإخلاء عنها غالباً حتى سنوات بعد إطلاق التهم، وهو أمر يقلل الثقة بجهاز الشرطة وبنظام العدالة الإجرامي.

لدى اللندنيين أيضاً رسالة يودون رفعها إلى الحكومة بشأن الجهة التي تقع عليها مسؤولية الاهتمام بالنشاطات التي من شأنها مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة. إن أحد الشباب من الرجال قد لخّص الإجماع على نحو جدير بالإعجاب قائلاً " أظن بأن جهاز الشرطة هو من يجب أن يدير عمليات المكافحات الإرهابية لأنهم نوعاً ما، هم قاعدة عامة الشعب، هم الشبان المتواجدون على الطرقات ". هذا الإحساس دوّى أينما تواجدنا: اللندنيون يصرون على أن عمل المكافحات الإرهابية يجب أن يبقى متجذراً داخل الجماعات وأن تكون هذه الجماعات قاعدة له، وبأن الشرطة هي الوكالة الوحيدة التي تعمل مع عامة الناس على قاعدة الحياة اليومية. لم يتم التعبير عن أية أمنية بشأن وكالة أخرى تكون حصرية ويتم إنشاؤها لغاية مكافحة الإرهاب. كان هناك سيدة عبرت عن رأيها بخصوص هذا الأمر قائلة: " لا نريد أن تأتي وكالة أخرى لتستلم زمام الأمور في أعمال المكافحات الإرهابية ثم تقوم بالرحيل عن هذه الجماعة فور الانتهاء من عملها ومن ضمنهم جهاز الشرطة، لا نريد وكالة تقوم بلم الشتات."

إن تدابير الحكم والمسؤوليات لنشاطات المكافحات الإرهابية قد تم وضعها على طاولة المناقشات. أما التزويد بالوظائف التنفيذية وتأمينها فيبقى بيد جهاز الشرطة، لأنه لم يكن هناك شعور قوي ولم يكن هناك من طريق فيما يختص بفرصة لخلق قطاع مخصص في جهاز أمن هوم لاند داخل وايث هال يتم إنشاؤه ويتم الإشراف عليه وطنياً لمكافحة الإرهاب. إن استحداث اي قسم كهذا من المفترض أن يحتاج إلى جمع كل الأجزاء التابعة للخدمة المدنية والتي تتشارك حالياً في ملخص مكافحة الإرهاب. إنها وجهة نظر اللندنيين التي تقوم بتوضيح خطوط الإجابة والحسبان وهي أيضاً المفاتيح الأساسية لجوخر المحافظة على الثقة لدى العامة بالجهود الوطنية التي يتم فعلها لمكافحة الإرهاب. لقد قيل لنا بإن سلطات الشرطة تحتاج إلى أن تكون لديها رؤية أوسع بهدف أن تلعب دوراها بشكل فعال. إن جهاز الأمن يتم اعتباره على أنه غير قادر على ان يعوّل عليه بشكل واسع لناحية عمله في هذا المجال. إن مراقبة الأداء الذي خضع للتحسينات والإشراف على أجهزة الأمن من قبل البرلمان ونعطي المثال على ذلك بأن مدير عام جهاز الأمن لا يستطيع أن يرفض ببساطة ظهور اللجان المنتخبة التي لها علاقة مباشرة بجهاز شرطة العاصمة والتي كان الإعتقاد السائد بشأنها على أنها مرغوبة.

GOVERNMENT:
RECOMMENDATIONS AND ADVICE
ADVICE FOR ATHER BODIES;

الحكومة:
توصيات ونصائح
نصائح إلى الهيئات الفاعلة الأخرى:

49. على الحكومة أن تضمن بان نشاطات المكافحات الإرهابية في المملكة المتحدة يجب أن تبقى متأصلة ومتجذرة في الجماعات بقيادة جهاز الشرطة وبأن تكون الدعاية والإعلان مسؤولة عما تنشره.

50. على الحكومة بأن تقوم بتعديل التشريعات التي تكون أمام القضاء (القضايا التي تخضع للمحاكمة والتي يتم النظر بإصدار حكم فيها على يد قاض أو محكمة) لتسمح بذلك لجهاز الشرطة أن يقوم بتأمين المعلومات إلى عامة الناس بشكل أوسع حول الجهود المبذولة في البلد لمكافحة الإرهاب دون أن تعرض المحاكمات في أن تفشل في الوصول إلى النجاح.

51. على الحكومة أن تتيح للنظام ألعدلي القضائي والمحاكم بأن تضمن بان المحاكمات الإرهابية يتم تقديمها ضمن السرعة المطلوبة وخلال الوقت اللازم لها بان تقدم دون حصول تأخيرات طويلة والتي يمكن أن تنتج إذا ما طالت أكثر مما هو مرسوم لها حالة من التهكم ضد المتهم حسب قوة الحالة.

54. على الحكومة أن تقوم بإعطاء منظمة شراكة تخفيض الفوضى والجريمة هدف أولوية الحماية العامة وذلك لضمان تكريس المصادر الكافية لهذا الجزء من العمل.

64. على سلطات الشرطة أن تقوم برفع مستوى عملها من أجل أن تتفحص بدقة وأن تقوم بمحاسبة الشرطة في عمله الميداني في مجال المكافحات الإرهابية التي يقوم بها.

السياسة
إن السير أيان بلير هو على حق بان يكون فخوراً في التصريحات التالية: " من الإدعاء العظيم للسياسة البريطانية هو استقلالية عملياتها. خلال كامل وقت ال32 عاماً من العمل في هذا المجال، وبالرغم من الأحاديث مع وزراء الداخلية ورؤساء الوزراء وهكذا دواليك، لم أشعر أبداً في حياتي

بأني تحت أي ضغط ما يدعوني للتصرف بطريقة أو بأخرى ". إن المراقبة السياسية هي أمر غير اعتيادي عالمياً. مع ذلك، فإن هذه المسافة بين السياسة والسياسيين تترك ربما سياسة المملكة المتحدة بعيدة جداً عن التيار السائد وذلك لتأمين الأجوبة البعيدة المدى التي تجيب على أسئلة الإرهاب الدولي. إن الأسئلة التي تم طرحها هي سياسة إلى حد معقد جداً، وهكذا يجب أن تكون الأجوبة مطابقة لها أيضاً. لذلك، يجب علينا أن ننظر إلى مدراء البلاد التنفيذيين وإلى المجلس التشريعي وذلك بهدف تأسيس الإطار الذي يريد المجتمع ضمنه أن يقوم بنصح ونزع سلاح الإرهابيين الذين يريدون إسقاطه.

البعض من اللندنيين الذين استشرناهم شعروا بأن التخمة في التشريعات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب والتي كانت مدار بحث في البرلمان على امتداد الأعوام القليلة التي خلت كان دليل استعجال في سن القوانين، والتي أعطت المجال لصدور تشريعات غير فاعلة، والتي كان على جهاز الشرطة من بعدها أن يقوم هو بالمهمة الناكرة للجميل ألا وهو الإجبار على تطبيقها. إن هناك أمر واضح أيضاً لدى اللندنيين أل وهو: " لا يمكن التعامل مع قضايا الإرهاب من خلال القوانين وتطبيق القوانين فقط."

إن عقول معظم اللندنيين ومن دون أدنى شك بشأن التفسيرات حول سياسة المملكة المتحدة الخارجية، وخصوصاً اشتراك المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أوصلت إلى غزو العراق، وهذا أمر تم استعماله كوسيلة لقيادة الإرهاب الدولي في هذا البلد. هناك غضب واضح على ما يعتبره البعض موقف مراوغ يتم اعتماده من قبل السياسيين الذين ينكرون هذه الصلة. لقد تحدث أحد المستشارين بشكل غاضب عن: " إن خليج غويتانامو هو فتحة للجحيم، والتي تعتبر وفق ما صدر عن رئيس الوزراء، " أمر شاذ للغاية ". وعلق أحد آخر على نفس الموضوع قائلاً: " حين يسأل الناس عن إجراء إدانات أكثر، نسرع نحن بالصراخ ونقول " هذا نفاق ": لا نستطيع الإتيان على ذكر السابع من يوليو / تموز دون أن نذكر نعه أبو غريّب ". بينما يتقبل اللندنيون بشكل عام بأن السياسة الخارجية المتبعة ليست وحدها العامل الذي قاد إلى التطرف وأعماله الإرهابية في هذا البلد، لقد سمعنا التماساً مستمراً بأن السياسيين والمسئولين الحكوميين يجب عليهم أن " يعاملوا الشعب على أنهم جميعاً أفراد راشدون " حين يكون الأمر متعلقاً بمناقشة أية علاقة تربط ما بين التحركات العسكرية للملكة المتحدة وجميع حلفائها في الخارج، بينما المتفجرات تفرقع في لندن. إن موضع الحكومة ونظرتها هي أن الإرهابيين يسيئون تمثيل نية العمليات العسكرية البريطانية التي يتم شنها في العراق وفي أفغانستان في محاولتهم لنزع التجذر في أقلية صغيرة، داخل المملكة المتحدة وفي أماكن أخرى أيضاً، لكي يصبحوا متورطين بالإرهاب، وبأن المتطرفين يقومون بفعل الشيء ذاته في المملكة المتحدة وذلك قبل حصول التدخل في العراق بوقت طويل.

إن المساهمات الأخيرة التي جرت في النقاش الذي تم حول المكافحة الإرهابية بقيادة السياسيين، وكما تم الإعلان عنها في سائر وسائل الإعلام، قد تمسك تلقيها بغضب وبتهكم في بعض المناطق. إن ما يفهمه الطلاب هو أن روث كيللي من مندوبة برلمانية قد قامة بالطلب من المتكلمين الجامعيين بأن يبقوا أعينهم على الطلاب، الذي يرونه بأنه من قلة الأدب وتعامل مخفي. إن عرضها بشكل مزعوم لتمويل الجماعات الإسلامية المعتدلة فقط قد هبط أيضاً في بعض أجزاء الجماعات بشكل بالغ السوء. إن جاك سترو من المندوب البرلماني يعتبر من قبل العديدين أنه غير مسؤول وذلك بسبب تعليقاته على مسألة الحجاب والنقاب. الإستياء البالغ الشدة من تدخلاته كان أمراً حتمياً في صفوف النساء المسلمات اللواتي تجادلن بشأن النساء اللواتي يلبسن الحجاب أو النقاب والتي وصلت إلى حد بالغ الصعوبة لأنها كانت في الحقيقة شجاعة بما فيه الكفاية لحضور عيادته الإستشارية وبذلك تتظاهر برغبتها للمشاركة في العملية الديمقراطية، أي أن الكثير من الأشخاص يعملون بشكل جيد للمحاكاة. إن خطاب جون رييد مندوب برلماني الذي وجهه إلى الأمهات والآباء المسلمين حول العقلية المدنية حول الأبوة في وايت تشابيل تم وصفها على أنها انتقصت من حقوقهم وبأنها كانت

عديمة الحس وغير عادلة أبداً: " إن المواطنين جميعهم متساوين، لكن البعض منهم متساو أكثر من غيرة " هكذا علق على خطابه أحد الأهالي.

كان اللندنيون قادرين على الإتحاد حول حل واحد تجاه مشكلة الإرهاب التي تواجهنا: لقد تناقشوا بشأن إعادة إحياء المسار الديموقراطي، وبشأن إعادة إحياء المشاركة السياسية، وبفتح النقاش على قدم من المساواة، وبتفعيل دور المواطنة ووضع حد للمحرمات الخانقة. لقد سمعنا على لسان احد الشباب المسلمين: " نحن بحاجة إلى منصة حيث يمكننا الوقوف ونجعل أصواتنا مسموعة وبأن نعرف بأننا كنا في وضع يعترفون بنا ". وناقش آخر: " يجب تنظيم الأحداث التي تسمح للشعب بأن يعبر عن وجهات نظره وعن آرائه وألا نسمح لتلك الأصوات بأن تندفع وتدفن تحت الأرض ". وعبر شخص ثالث بشكل أكيد قائلاً: " إن طريقنا إلى الأمام هي عبر الإلتزام بنقاشات أصيلة وحوارات صادقة ". وهنا إمام ذهب في قوله: " يحتاج المسلمون بأن يشعروا بأنهم كمواطنين يتساوون مع غيرهم في هذا البلد. هم بحاجة إلى الشعور بالمساواة في كل الطرق الممكنة. المساواة في الوصول إلى الخدمات. المساواة في اقتراح وتغيير السياسات. المساواة في المجال السياسي. ما أن يشعروا بالثقة بشأن مساواتهم مع غيرهم، عندها، وأنا متأكد بأن باستطاعتنا التكلم بحرية أكبر عن المسؤولية ". إن فكرة الأمة والتي هي رابط عالمي يجمع العائلة الإسلامية، بغد النظر عن رابط الأرض أو رابط الحدود، يحيي الشباب المسلمين.

على الرغم من هذا، إن تسييس العناصر الإسلامية الشبابية يجب أن يكون موضع التصفيق. جيل كامل من الشباب المسلمين، والذين ولدوا في هذا البلد، هم يكبرون أحرار بمعنى أنهم هنا ضيوفاً بغير حقوق ليتحدوا السلطات المفترضة، ويحملون ويعيشون على نفس المعايير والتقاليد التي يعيش عليها آباؤهم وأجدادهم الذين أتوا من قبلهم إلى هذا البلد. هذه الصحوة السياسية وإعادة اكتشاف الثقة هو أمر لا بد من الاحتفال به: إن جميع مواطني المملكة المتحدة يجب أن يتم تشجيعهم على مناقشة المشاكل بكل حرية في زمننا هذا. الشباب من الناس من جميع الخلفيات يحتاجون إلى أن يسمح لهم باكتشاف المواضيع العاطفية بكل ما يملكون من إحساس بالأمان. إن الشكاوى الأصيلة يجب أن توضع على طاولة النقاش. إن كل بريطاني، مهما كانت خلفيته، يجب أن يكون لديه مساحة خاصة به ليتمكن من خلالها أن يتواصل من خلال وجهة نظره الخاصة دون أن تكون لديه مخاوف من التعبير عنها بكل حرية، وأن يتم منحه الضمان لتأثيره الشخصي على السياسة البريطانية العامة ومن ضمنها السياسة البريطانية الخارجية. هذا الحق المساوي هو أمر أساسي لعقيدة الديموقراطية البريطانية والتي يجب أن نقوم بالدفاع عنها بوجه التهديدات اللعينة المتأتية من الإرهاب الدولي.

POLITICS:
RECOMMENDATIONS AND ADVICE
ADVICE FOR OTHER BODIES

السياسة:
توصيات ونصائح
نصائح إلى الهيئات الفاعلة الأخرى

47. على الحكومة أن تقوم بتسهيل النقاشات المفتوحة حول الإرهاب ومكافحة الإرهاب على جميع المستويات وفي جميع الأمكنة داخل المجتمع.

48. على الحكومة أن تقوم باستكمال الإعلان وذلك بهدف تعريف النظرة المتبناة بشكل واسع بأن التفسيرات التي تتم حول سياسة المملكة المتحدة المتبعة للخارج، ومن ضمنها مسألة الحرب في العراق، يتم استعمالها واستغلالها للإرهاب الدولي في هذا البلد.

60. الأطراف السياسية عليها أن تعترف بأهمية إجماع الأحزاب المتقاطعة في النظر إلى العمل الذي يتم لمكافحة الإرهاب.

CONCLUSION

خاتمة:

إن كافة التوصيات والنصائح التي تم رفعها في هذا التقرير، تؤمن للمسئولين عن المملكة المتحدة الانتداب العام وتزودهم به كرد على التهديد الإرهابي الذي يفرضه الإرهاب الدولي.

إنه وعبر تطبيق هذه التوصيات وعبر إتباع تلك النصائح، تستطيع السلطات بشكل مباشر أكثر من تنسيق الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وذلك بحسب حاجات الجماعات التي هي مسؤولة عن تأمين الحماية لها. في نظام الديموقراطية الليبرالية، يجب أن يتم إعطاء الشعب السلطة لتشكيل الخدمات الموجودة بهدف خدمتهم. هذا المبدأ لا يطبق في أي قطاع من قطاعات الخدمات الحكومية أكثر مما هو مطبق في حقل مكافحة الإرهاب، حيث العامة تثق وتأمن لجميع الأعمال التي تقوم بها الدولة وهو لأمر ضروري للنجاح.

يصر اللندنيون على أن أعمال مكافحة الإرهاب يجب أن تبقى ومتجذرة داخل الجماعات، وبأن جهاز الشرطة هو الوكالة الوحيدة التي يجب أن تعمل مع عامة الناس من خلال هذه الجماعات على أساس الحياة اليومية.

ANNEX

ملحق

المجموعات والمنظمات التي شاركت في مكافحة الإرهاب: مناظرة لندن هم:

مجموعة اسرى
التحالف الإنجيلي الأفريقي الكاريبي
الجمعية الإسلامية الأحمدية
مؤسسة القوة
امل للوصاية
جمعية العميان آسيويين
جمعية قادة ضباط الشرطة
جمعية الإسلام ذوي الإعاقات
جمعية سلطات الشرطة
البوليس الفدرالي الأسترالي
مجموعة فريق شرطة بارنيت، باركينغ وداغينهام الإستشارية
مجموعة الشرطة الإستشارية
مجموعة فريق شرطة بيكسلي الإستشارية
الكنيسة المقدسة المباركة
مجلس نواب البرطانيين اليهود
مجلس أمان مجموعة براند
مؤسسة لندن للإرسال
جمعية الحقوق الإنسانية البريطانية
جامعة برونيل
مركز الهندسة التجاري
شبكة الإخبار المرئية
مجموعة فريق شرطة كامدين الإستشارية

القناة الرابعة
الكنائس ألمجتمعان في لندن
مجموعة سيتي غروب
مجموعة فريق شرطة كلافام وستوكويل الإستشارية لمدينة ويست مينستر
منتدى الإيمان
رابطة بوند
ثقة أمن الجماعات
كونفيديرالية منظمات الهند
تعاونية لندن
مجموعة فريق شرطة كرويدون الإستشارية
مجلس كرويدون
البريد اليومي
مركز دافانانت
الدفاع عن دا هود
قطاع الجماعات والحكومة المحلية
محطة راديو ديزي
أبرشية ساوث وورك
مجموعة فريق شرطة إيلينغ الإستشارية
مجلس إيلينغ
اتحاد أعمال شرق لندن
جامع شرق لندن
الصفقة الجديدة للجماعة في شرق متوسط المدينة 1
مجموعة فريق شرطة إينفيلد الإستشارية
جمعية الجماعة الإسلامية الإيريترية
إرنست ويانغ
صحيفة إيفنينغ ستاندارد
جمعية فايث وورك
صحيفة فاينانشال تايمز
نادي شباب فيزروفيا
منتدى ضد الخوف من الإسلام والعنصرية
شبكة تلفزيون جيو
سلطة لندن الكبرى
جمعية سكان منطقة غرين ويتش
صحيفة الغارديان
مجلس البلدي هاكني
الجماعات الأكثر أماناً من منطقة هاكني
مجلس الجماعة الأمنية لمنطقتي هامير ميس وفولهام
مجموعة فريق شرطة هارينجاي الإستشارية
مجموعة فريق شرطة هارو الإستشارية
مجموعة فريق شرطة هافيرينغ الإستشارية
مجموعة فريق شرطة هيلينغدون الإستشارية
مجلس المملكة المتحدة للهندو
جمعية سفينة بيلفاست
وزارة الداخلية
مجموعة فريق شرطة هاونسلو الإستشارية،

مجموعة النساء المسلمات في هاونسلو
معهد فصل لندن التكنولوجي الهندي
المستقلون
لجنة الشكاوى البوليسية المستقلة
مجموعة إنفيستيك
القناة الإسلامية
المجتمع الإسلامي البريطاني
مجموعة مجلس أمان إيسلينغتون
مجموعة جاين
جمعية السجل اليهودي
مشروع كاروت
مجموعة فريق شرطة منطقتي كيسينغتون وتشيلسيا الإستشارية
شركة مجموعة الأولاد
قساوسة شارع كينغستون
مجموعة فريق شرطة كينغستون أبون تايمس الإستشارية لامبيث
مجموعة الشرطة الإستشارية
إتحاد البريطانيين المسلمين
مجلس لويشام
مجموعة فريق شرطة لويشام الإستشارية
مجموعة كنائس لندن للحركة الاجتماعية
مجلس لندن لمنظمات جاين
وكالة التطوير اللندنية
لندن أولاً
محطة راديو لندن لينك
مسجد الأمير للوصاية
مجموعة فريق شرطة ميرتون الإستشارية
مجلس ميرتون
جمعية موظفي شرطة العاصمة الصينيين والآسيويين الجنوبيين الشرقيين
جمعية شرطة العاصمة الهندو
جمعية موظفي شرطة المدينة الإسلامية
مجموعة شرطة المدينة العرقية الإستشارية المستقلة
شرطة المدينة الخدماتية
المجلس الإسلامي لبريطانيا
منتدى الأمان الإسلامي
بيت الرفاهية الإسلامي
خط مساعدة النساء المسلمات
خط مساعدة الشباب الإسلامي
مسلمات المملكة المتحدة
الشركة الوطنية للإرسال
الجماعة الوطنية فريق التوتر
المجتمع العلماني الوطني
منتدى الشرطة والجماعة لنيو هام
مجلس نيو هام
عمادة نيو هام
جامع شمالي لندن

صحيفة شمالي غربي لندن
جامعة أوكسفورد
باكس كريستي
جمعية الصحافة
المسلمون البريطانيون التقدميون
أخبار ك
جامعة كوين ماري
مجموعة فريق شرطة لامبيث لمنطقة ريتشموند أبون تايمس الإستشارية
مجموعة فريق الشرطة الإستشارية لحقوق المرأة
منتدى برومبلي الأكثر أماناً
لجنة لندن الأكثر أماناً
ساينزبوري
معبد شري سواميناراياان
مشروع الرعاية الاجتماعية للسيخ
سيخ غوردوارا جنوبي لندن
مجموعة الحقوق الإنسانية للسيخ
رسول السيخ
اتحاد نساء السيخ
مجموعة جنوب لندن الدينية المشتركة
مجلس ساوث وورك
جالية ساوث وورك اللاتينية الأميركية
جمعية ساوث وورك الإسلامية النسائية
مجموعة فريق شرطة ساوث وارك الإستشارية
القديسة آن وكنيسة جميع القديسين
كلية طب القديس جورج
مركز شباب القديسة ماري
مسافرو القديس بولس
صحيفة سانداي تايمز
مجموعة فريق شرطة سوتون الإستشارية
تايت موديرن
الشباب الصومالي الشرق لندني ومركز الرفاهية
فنادق ثيستل
صحيفة التايمز
منتدى منطقة تاور هامليت البوليسي
النقل للندن
برلمان شباب المملكة المتحدة
ضريبة الولايات المتحدة الأمريكية والخدمات المالية
الجامعة المركزية لانكا شاير
زر لندن
مجموعة فريق شرطة والثام فوريست الإستشارية
مجموعة مراقبة واندس وارث
اللجنة الإستشارية
دير ويست مينستر
كاتدرائية ويست مينستر
مجلس ويست مينستر

الجالية الإكوادورية ويست مينستر
جهاز شرطة ويلتس شاير
ويثرو وروجيرز
إتحاد النساء الدولي للسلام والحرية
مجموعة النساء الإذاعية
مركز موارد النساء
المجلس العالمي للهندو
المركز الزرادشتي لأوروبا

كيفية الاتصال بنا:
نحن نرحب بأية ردود وإذا كان لديك أية تعليقات تود أن تقوم بها بشأن هذا التقرير، نرجو منك الكتابة إلى العنوان التالي:
وحدة الإشراف والمراجعة سلطة جهاز شرطة العاصمة
The Oversight and Review Unit Metropolitan Police Authority
10 Dean Farrar Street
London SW1H 0NY
بإمكانكم أيضاً أن تبعث لنا برسالة عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي:
enquiries@mpa.gov.uk
أو الاتصال على أرقام الهاتف:

Telephone:020 7202 0202
Minicom: 020 7202 0173
Fax numb: 020 7202 0246

الصيغ الأخرى واللغات الأخرى. هذا التقرير متوفر في شريط سماعي عبر كافة الصيغ السماعية التالية : audiocassette, Braille, Large, Print, Easy read, Electronic (PDF), Electronic (MS Word) and signed language video بالإضافة إلى توفره كشريط فيديو باللغات الموقعة.

إضافة إلى ذلك، إن هذا التقرير متوفر باللغات التالية:
اللغة العربية
اللغة البنغالية
اللغة الصينية
اللغة الفرنسية
اللغة اليونانية
اللغة الغوجاراتية
اللغة الهندية
اللغة البونجابية
اللغة الأسبانية
اللغة الأوردو
اللغة الفيتنامية
اللغة التركية

من أجل الحصول على نسخة خاصة من هذا التقرير، نرجو منكم الاتصال بهيئة شرطة العاصمة على العنوان المدون في الأعلى.
إن سلطة جهاز شرطة العاصمة:

- يقوم بإنجاز المنافع الحقيقية للندن.

- يجعل من الشرطة مسؤولة أمام اللندنيين.

- يعمل بالشراكة لجعل لندن المدينة الرئيسية الأكثر أماناً في العالم.

زوروا موقع جهاز شرطة العاصمة على الويب لاكتشاف المزيد حوله على العنوان
www.mpa.gov.uk